

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير

مجلس التجارة والتنمية

المجلد الأول

(الدورة الاستثنائية الحادية عشرة)
والدورة العشرون

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون

الملحق رقم ١٥ (A/35/15)



الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

الرموز

يرمز الى وثائق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية ، بالرموز التالية :

A/CONF.46/-	الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/-	الدورات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/B/-	مجلس التجارة والتنمية
TD/B/C.1/-	لجنة السلع الأساسية
TD/B/C.2/-	لجنة المصنوعات
TD/B/C.3/-	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة
TD/B/C.4/-	لجنة النقل البحري
TD/B/C.5/-	اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات
TD/B/C.6/-	لجنة نقل التكنولوجيا
TD/B/C.7/-	لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
TD/B/INP.-	الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل وبالميزانية البرنامجية
TD/B/INF.-	مجموعة وثائق المجلس الاعلامية
TD/B/NGO/-	مجموعة وثائق المجلس عن المنظمات غير الحكومية

وصدرت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، في الوثائق التالية :
المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.79.II.D.14) الذي
يضم ، فيما يضم ، قرارات ومقررات المؤتمر ؛ والمجلد الثاني ، موجز بيانات رؤساء الوفود والمحاضر
الموجزة للجلسات العامة (رقم المبيع : E.79.II.D.15) ؛ والمجلد الثالث ، الوثائق الأساسية
(رقم المبيع : E.79.II.D.16) .

وتتألف رموز قرارات ومقررات دورات المؤتمر من رقمين ، الأول يدل على القرار أو المقرر ،
ويتبعه بين قوسين رقم مسبوق بالحرف "د" يدل على الدورة التي اتخذ فيها ، مثل : (د - ٢) ،
٣٦ (د - ٣) ، ٨٥ (د - ٤) وهلم جرا .

وتتألف رموز قرارات ومقررات المجلس من رقمين ، الأول يدل على القرار أو المقرر ويتبعه بين قوسين
رقم مسبوق بالحرف "د" يدل على الدورة التي اتخذ فيها . أما اذا كانت الدورة استثنائية فان الرقم
الدال على الدورة يكون مسبوqa بالحرفين "د١" .

المحاضر الموجزة

يرمز الى المحاضر الموجزة (حيث تنظم محاضر موجزة) للمناقشات التي تجرى في الجلسات العامة للمؤتمر ولجان الدورة التابعة له ، وللمجلس ، بالرمز المناسب للهيئة المعنية (أنظر أعلاه) ، متبوعا بالحرفين " SR " . ومنذ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ يصدر تصويب مجمع لجميع المحاضر الموجزة لكل دورة من دورات المجلس في المجلد الذي يحتوى على المحاضر الرسمية للدورة (TD/B/SR/... - .../Corrigendum) . ويحتوى المجلد نفسه على جدول بمحتويات المحاضر الموجزة للدورة ، وجدول أعمال الدورة بصيغته المعتمدة ، وقائمة بالوثائق المتصلة بجدول أعمال الدورة .

المرفقات

تصدر نصوص الوثائق التي يتم اختيارها لادراجها في وثائق دورة المجلس ذات الصلة بوصفها مرفقات " للوثائق الرسمية " للمجلس ، وذلك في شكل كراسات تتعلق ببند جدول الأعمال ذي الصلة .

الملاحق

تتضمن " الوثائق الرسمية " للمجلس ملاحق مرقمة وبياناتها كالتالي : *

<u>رقم الوثيقة</u>	<u>الدورة العشرون</u>	<u>الملحق رقم</u>
TD/B/799	القرارات والمقررات	١
TD/B/800	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل وبالميزانية البرنامجية	٢
	في دورتها الأولى	

الدورة الحادية والعشرون

[ترد في المجلد الثاني]

* لم يصد رأي ملحق عن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة حيث لم تتخذ فيها أية قرارات أو مقررات موضوعية .

[الأصل : بالانكليزية والعربية]
[٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨٠]

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
ط		ملاحظة تمهيدية
		<u>الفصل</u>
		<u>الجزء الأول - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية</u> <u>الحادية عشرة ، المعقودة في قصر الأمم ،</u> <u>جنيف ، يومي ١٤ و ٢٠ آذار /مارس ١٩٨٠</u>
١		مقدمة
٢	٦ - ١	الأول - مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (البند ٢ من جدول الأعمال)
٣	٤٩ - ٧	الثاني - المسائل التنظيمية وما يتصل بها
١٢	٦٤ - ٥٠	<u>الجزء الثاني - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته العشرين ،</u> <u>المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ، من ١٧ إلى</u> <u>٢٦ آذار /مارس ١٩٨٠</u>
١٦		مقدمة
١٧	١٦ - ١	الأول - البيانات العامة الملقاة باسم المجموعات الاقليمية وبيانات أخرى
٢١	٥٥ - ١٧	ألف - بيانات عامة باسم المجموعات الاقليمية
٢١	٥٤ - ١٨	باء - بيانات أخرى
٢٩	٥٥	الثاني - ألف - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الأونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث
٣٠	٦٠ - ٥٦	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
		الثاني -
٣٠	٦٦-٦١	بء - تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الجديد (البند ٤ من جدول الأعمال)
٣١	٨٤-٦٧	جيم - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٥ من جدول الأعمال)
		الثالث -
٣٦	٢٤٩-٨٥	مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة والتي تتطلب استرعاءً نظراً المجلس اليها أو اتخاذ اجراء بشأنها في دورته العشرية (البند ٢ من جدول الأعمال)
٣٦	٩١-٨٦	ألف - قرار المؤتمر ١٠٢ (د - ٥) : الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا
٣٧	٩٤-٩٢	باء - قرار المؤتمر ١٠٣ (د - ٥) : الممارسات التجارية التقييدية
٣٨	٩٧-٩٥	جيم - قرار المؤتمر ١٠٤ (د - ٥) : التنفستن
٣٨	١١٠-٩٨	دال - قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥) : مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية
٤١	١٢٠-١١١	هاء - قرار المؤتمر ١١٢ (د - ٥) : تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ، بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي
٤٢	١٣٥-١٢١	واو - قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) : المسائل المؤسسية
٤٥	١٣٦	زاي - قرار المؤتمر ١٢٠ (د - ٥) : اشتراك البلدان النامية في النقل البحري العالمي وتنمية أساطيلها التجارية
٤٦	١٥٢-١٣٧	حاء - قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
٥٠	١٨٢-١٥٣	طاء - قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) : الحماية والتكيف الهيكلي
٥٧	٢٣٨-١٨٣	ياء - قرار المؤتمر ١٣٢ (د - ٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف
٧٢	٢٤٦-٢٣٩	كاف - مسائل أحييت الى الآلية الدائمة للأونكتاد : مشروع القرار المعنون " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195)

المحتويات (تابع)

<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u>
٢٤٩-٢٤٧	٧٣	الثالث - لام - قرار المؤتمر ١١٠ (د - هـ) : المشاكل الخاصة التي تواجه زائير فيما يتعلق بالنقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول الى الأسواق الخارجية
٢٧٢-٢٥٠	٧٥	الرابع - مشاكل ديون البلدان النامية (البندان ٦ (أ) و ٦ (ب) من جدول الأعمال)
٢٩٢-٢٧٣	٧٩	الخامس - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة (البند ٧ من جدول الأعمال)
٢٨١-٢٧٤	٧٩	ألف - تجارة السلع الأساسية
٢٨٨-٢٨٢	٨١	باء - الصنوعات وشبه الصنوعات
٢٩١-٢٨٩	٨٢	جيم - النقل البحري
٢٩٢	٨٣	دال - ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد
٣٠٤-٢٩٣	٨٤	السادس - تقرير الفرقة العاملة المعنية بخطة الأونكتاد المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (البند ٩ من جدول الأعمال)
٣٢٩-٣٠٥	٨٦	السابع - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)
٣٠٧-٣٠٥	٨٦	ألف - الاجراءات التكميلية المطلوب من الأونكتاد الاضطلاع بها لدعم برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية
٣١٥-٣٠٨	٨٧	باء - تقديم المساعدة لتعمير وانعاش أوغندا وتنميتها (قرار الجمعية العامة ١٢٢/٣٤)
٣٢٠-٣١٦	٨٨	جيم - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المنتسبة الى الأمم المتحدة للإعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٤)
٣٢٩-٣٢١	٩٠	الثامن - بيانات ختامية
٣٦٥-٣٣٠	٩٣	التاسع - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها (البنود ١ و ٨ و ١١ من جدول الأعمال)

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>ال فقرات</u>	<u>الفصل</u>
٩٣	٣٣٠	ألف - افتتاح الدورة
٩٣	٣٣١	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٩٣	٣٣٢	جيم - الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس
٩٣	٣٣٥-٣٣٣	دال - معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد على صعيد الانتخابات
٩٤	٣٤٥-٣٣٦	هاء - اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
٩٦	٣٤٦	واو - اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض
٩٧	٣٥٣-٣٤٧	زاي - العضوية والحضور
٩٨	٣٥٤	حاء - تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٨ من النظام الداخلي
٩٨	٣٥٥	طاء - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٩ من النظام الداخلي
٩٩	٣٥٦	يباء - انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية
٩٩	٣٦٠-٣٥٧	كاف - جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الحادية والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة
١٠٠	٣٦٣-٣٦١	لام - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
١٠١	٣٦٤	ميم - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس
١٠١	٣٦٥	نون - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

المرفقات

١٠٢	الأول - القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية
١١٨	الثاني - النصوص المحالة الى المجلس في دورته الحادية والعشرين لاجراء مزيد من الدراسة
١٣٦	الثالث - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية والعشرين للمجلس
١٣٨	الرابع - الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس

ملاحظة تمهيدية

يقدم مجلس التجارة والتنمية تقريره السنوي السادس عشر (١) الى الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ . ويشمل هذا التقرير (٢) الفترة من ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ الى ٠٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ . ويتألف من

(١) ترد التقارير السنوية الخمسة عشر السابقة لمجلس التجارة والتنمية في ملاحق " الوثائق الرسمية للجمعية العامة " ، على النحو التالي :

التقرير السنوي	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	الرمز
الأول	١٩٦٥/١/١-١٩٦٥/١٠/٢٩	العشرون	١٥	A/6023/Rev.1
الثاني	١٩٦٥/١/٣١-١٩٦٦/٩/٢٤	الحادية والعشرون	١٥	A/6315/Rev.1 Corr.1
الثالث	١٩٦٦/٩/٢٥-١٩٦٧/٩/٩	الثانية والعشرون	١٤	A/6714
الرابع	١٩٦٧/٩/١٠-١٩٦٨/٩/٢٣	الثالثة والعشرون	١٤٠	A/7214
الخامس	١٩٦٨/٩/٢٤-١٩٦٩/٩/٢٣	الرابعة والعشرون	١٦	Corr.2 A/7616
السادس	١٩٦٩/٩/٢٤-١٩٧٠/١٠/١٣	الخامسة والعشرون	١٥	A/8015/Rev.1 Corr.1
السابع	١٩٧٠/١٠/١٤-١٩٧١/٩/٢١	السادسة والعشرون	١٥	A/8415/Rev.1
الثامن	١٩٧١/٩/٢٢-١٩٧٢/١٠/٢٥	السابعة والعشرون	١٥	A/8715/Rev.1 Corr.1
التاسع	١٩٧٢/١٠/٢٦-١٩٧٣/٩/١١	الثامنة والعشرون	١٥	A/9015/Rev.1
العاشر	١٩٧٤/٩/١٤-١٩٧٥/١٠/٢	التاسعة والعشرون	١٥	A/9615/Rev.1
الحادي عشر	١٩٧٤/٩/١٤-١٩٧٥/١٠/٢	الثلاثون	١٥	A/10015/Rev.1
الثاني عشر	١٩٧٥/١٠/٣-١٩٧٦/١٠/٢٣	الحادية والثلاثون	١٥	A/31/15, vol.I vol.II Corr.1
الثالث عشر	١٩٧٦/١٠/٢٤-١٩٧٧/٩/١٠	الثانية والثلاثون	١٥	A/32/15, vol.I vol.II Corr.1
الرابع عشر	١٩٧٧/٩/١١-١٩٧٨/٩/١٧	الثالثة والثلاثون	١٥	A/33/15, vol.I vol.II Corr.1
الخامس عشر	١٩٧٨/٩/١٨-١٩٧٩/١١/٢٣	الرابعة والثلاثون	١٥	a/34/15, vol.I vol.II

(٢) لأسباب فنية ، يصدر هذا التقرير في مجلدين : المجلد الأول ويضم تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة والدورة العشرين ، والمجلد الثاني ويضم تقرير المجلس عن دورته الحادية والعشرين .

التقارير المقدمة عن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة المعقودة في ١٤ و ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ (٣) والدورتين العاديتين العشرين والحادية والعشرين المعقودتين على التوالي من ١٧ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ومن ١٥ الى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ (٤) .

وأثناء الفترة التي سبقت الدورة الاستثنائية الحادية عشرة والدورة العادية العشرين عقدت الهيئات الفرعية التالية للمجلس دورات يرد بيانها فيما يلي :

اسم الهيئة الفرعية	الدورة	الفترة	صدر التقرير في الوثيقة
الفرقة العامة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل وبالميزانية البرنامجية	الأولى	١٢-٣ آذار/مارس ١٩٨٠	TD/B/800

ومن المقرر أن تعقد الهيئات الفرعية التالية للمجلس دورات قبل انعقاد الدورة الحادية والعشرين للمجلس :

الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل وبالميزانية البرنامجية ؛

اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ؛

لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية للدورة الاستثنائية الأولى ؛

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة التاسعة ، الشوط الأول ؛

لجنة المصنوعات ، الدورة التاسعة ؛

لجنة النقل البحري ، الدورة التاسعة .

يرد بيان هذه الدورات في الملاحظة التمهيدية للمجلد الثاني .

(٣) صدر أصلاً بوصفه الوثيقة TD/B/797 .

(٤) يصدر أصلاً بوصفه الوثيقة TD/B/798 و TD/B/... على التوالي .

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية
الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يومي ١٤ و ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠

مقدمة

- ١- قامت الجمعية العامة ، في قرارها ١٩٣/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ بشأن الأعمال التحضيرية لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، بتحديد الاجراءات الواجب اتباعها في التحضير لاستراتيجية جديدة للثمانينات . وقد أكدت الجمعية العامة ، في الفقرة ١ من الفرع الأول من ذلك القرار ، أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن تصاغ في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد وأن تكون موجهة نحو تحقيق أهدافه . وفي الفقرة ١٠ من الفرع الثاني ، رجحت الجمعية العامة من هيئات منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تسهم بشكل فعال في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة بتقديم مدخلات ، بما في ذلك وثائق تتصل بالموضوع ، وفقا للأهداف المبينة في القرار .
- ٢- وقامت اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة التي أنشأتها الجمعية بموجب قرارها ١٩٣/٣٣ ، في دورتها الثالثة المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، بتوجيه الدعوة الى المجلس في دورته التاسعة عشرة لوضع الترتيبات اللازمة لاعاد مساهمته في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ولاتاحة تلك المساهمة للجنة في دورتها القادمة .
- ٣- وطلب مجلس التجارة والتنمية الى الأمين العام للأونكتاد ، في قراره ١٨٩ (د-١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ بشأن اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، دعوة فريق دولي حكومي رفيع المستوى الى الانعقاد ، تكون عضويته مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد ، ليعد مسودة لمساهمة الأونكتاد في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية وقرر أن ينظر في مساهمته ، وأن يعتمد عليها ، حسب الاقتضاء ، في دورته الاستثنائية الحادية عشرة . وقرر كذلك أن تصاغ مساهمة الأونكتاد في نطاق ولايته وفي حدود الاطار المفاهيمي والخطوط التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٣ ، وخاصة الفرع أولاً منه .
- ٤- وأكدت الجمعية العامة من جديد ، في قرارها ٢١١/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن المقترحات المتعلقة باستراتيجية انمائية دولية جديدة ، قرارها ١٩٣/٣٣ ، ولا سيما المقرر الذي يتضمنه والقائل بوجود أن تعنى الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة فيما تعنى به من أهداف ، على سبيل الأولوية ، باحداث زيادة كبيرة في تدفق الموارد بالأرقام الحقيقية الى البلدان النامية على أساس منظور ، مستمر ، ومضمون بصورة متزايدة .
- ٥- وقام الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى المعني بمساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، الذي دعي للانعقاد تنفيذاً لقرار المجلس ١٨٩ (د-١٩) ، بعقد دورته الأولى من ٢٨ كانون الثاني / يناير الى ٥ شباط / فبراير ١٩٨٠ ودورته الثانية من ١٠ الى ١٣ آذار / مارس ١٩٨٠ .
- ٦- وافتتح الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس التجارة والتنمية ، في ١٤ آذار / مارس ١٩٨٠ ، السيد اى . فارنون (نيوزيلندا) ، رئيس المجلس في دورته التاسعة عشرة . وفي الجلسة اللاحقة للدورة الاستثنائية الحادية عشرة ، المعقودة في ٢٠ آذار / مارس ١٩٨٠ ، تولى الرئاسة السيد نيبيرجس (هنغاريا) ، رئيس المجلس المنتخب في دورته العادية العشرين .

الفصل الأول

مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

(البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٧ - أوضح الرئيس في ملحوظاته الافتتاحية ان الدورة الاستثنائية الراهنة للمجلس دعيت للانعقاد بغرض وحيد هو النظر في مساهمة الاونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٣ .
- ٨ - وقدم رئيس الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى المعني بمساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة تقرير الفريق عن دورتيه الأولى والثانية (TD/B/785 و TD/B/791 على التوالي) (١) . وذكر ان الفريق أجرى مناقشات بصدور مسودة مساهمة الأونكتاد في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية ، في جلسات عامة وداخل فريق للاتصال على حد سواء . ولم تسفر المناقشات عن نتائج نهائية نظرا لضيق الوقت . على ان الفريق يؤيد التوصيات التي اعتمدها الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا ويتفق على انه ينبغي لها أن تشكل جزءا من مساهمة الاونكتاد في الاستراتيجية الجديدة . ويتفق الفريق أيضا على انه ينبغي للمفاوضات الدولية الحكومية الدائرة بالفعل داخل الأونكتاد بصدور قضايا متنوعة أن تستمر وأن تختتم بنجاح في أقرب وقت ممكن .
- ٩ - وقدم رئيس الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا تقرير ذلك الفريق عن دورته الثالثة (TD/B/787) (٢) ، ذاكرا ان دورة الفريق كانت ناجحة جدا . فقد استمع الفريق الى بيانات كثيرة مشجعة من جانب البلدان المانحة وكذلك أقل البلدان نموا بشأن الخطوات التي تقوم باتخاذها لتنفيذ برنامج العمل الفوري (١٩٧٩-١٩٨١) وتأييدها لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات . وقد كانت دورة الفريق مفعمة بروح من العمل التعاوني والبناء وكلفت بأربعة قرارات مهمة تم اعتمادها بالاجماع (TD/B/787 ، المرفق الأول) .
- ١٠ - ثم قال ان نص القرار ٦ (د-٣) ، المعنون "توصيات بشأن أقل البلدان نموا يقترح ادراجها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث" ، يتسم بأهمية خاصة فيما يتصل بالدورة الاستثنائية الراهنة للمجلس .
- ١١ - وقدم ممثل الأمين العام للأونكتاد تقرير فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني ببرنامج العمل الشامل الجديد لصالح أقل البلدان تقدما (TD/B/AG.17/13 - TD/B/775) (٣) . وأشار الى ان قرار المؤتمر ١٢٢ (د-٥) بشأن برنامج العمل الشامل الجديد لصالح أقل البلدان نموا قد دعا المجلس ، في فرعه الثالث ، الى استعراض توصيات فريق الخبراء الرفيعي المستوى ، وكذلك الدراسات الأساسية ، والاحتياجات ، والتدابير الخاصة وغيرها من العناصر المتصلة باستراتيجية يتم اقرارها لصالح أقل البلدان نموا . وقال ان تقرير فريق الخبراء الرفيعي المستوى بشكل وثيقة وفييرة المادة ، وسوف يواصل أداء دور مفيد في استكمال صياغة برنامج العمل الشامل الجديد وفي الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا . وسوف تكون الدراسات الأساسية (المدرجة في المرفق الرابع بالوثيقة TD/B/775) مفيدة أيضا .

- (١) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية الحادية عشرة ، المرفقات ، البند ٢ من جدول الأعمال ، الوثيقتان TD/B/785 و TD/B/791 .
- (٢) المرجع ذاته ، البند ٢ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/787 .
- (٣) المرجع ذاته ، البند ٢ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/775 .

بيانات المجموعات الإقليمية

١٢- أشار المتحدث باسم المجموعة باء الى أن هذه المجموعة قد ذكرت في بداية العمل في إطار الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى انها تعلق أهمية كبيرة على الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة * ومضى موجهها شكره لمجموعة ال ٧٧ والمجموعة دال للوثيقتين الواضحتين اللتين قدمتاها (TD/B/791، المرفقان الأول والثاني) * وقال في معرض تقديمه لورقة المجموعة باء (TD/B/791، المرفق الثالث) ، انه ينبغي للاستراتيجية الجديدة أن توفر إطاراً مشتركاً لتيسير بذل جهود تعاونية للتعجيل بالتنمية وتخفيف وطأة الفقر السائد في العالم والمساهمة في اقامة نظام اقتصادي دولي أكثر فعالية وعدلاً وانصافاً * ومن المهم ، لتحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية ، التوصل الى اتفاق واسع النطاق حول طبيعة هذه الأهداف والغايات وحول ما يلزم اتخاذها من تدابير السياسة العامة لتحقيقها * ويجب ، في هذا الصدد ، العناية بتحديد تفاصيل الروابط والآليات التي تجعل الجهود السياسية الداخلية والتدابير السياسية الخارجية ذات صلة ببعضها البعض وذات صلة بتلك الأهداف *

١٣- وأضاف أن المجموعة باء ، اذ تضع ذلك في حساباتها ، ترى ان من المهم التركيز على أن في إمكان اقتصاد عالمي فعال ودائب النمو ومتزايد الاستقرار أن ييسر بصورة كبيرة ما تبذله البلدان النامية من جهود لتعزيز اقتصاداتها وتنويعها ، وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها في إطار العقد الانمائي الثالث * ولذلك السبب ، يجب أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على تيسير التغييرات الهيكلية الضرورية للنهوض باقتصاد عالمي فعال ومطرد النمو وتوسيع دور البلدان النامية الاقتصادية في النظام الدولي ، كما عليه أن يركز على تسهيل عملية ادخال تحسينات جديدة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية * وترى المجموعة باء كذلك أنه لا يمكن تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي بلد بمعزل عن البلدان الأخرى ، كما أنها تعتبر من الأساسي العمل على تعزيز وتكثيف التعاون والمساعدة في الميدان الاقتصادي فيما بين جميع البلدان ، بحيث يشارك فيهما كل واحد حسب طاقته ، وذلك للنهوض بالمصلحة المشتركة في تحسين العلاقات الاقتصادية العالمية واجراء تغييرات متبادلة النفع في هيكل الاقتصاد العالمي وتوازنه *

١٤- وفي صدد المجالات التي تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد ، ينبغي أن تسترشد الاستراتيجية الجديدة ، في جملة أمور ، بالمبادئ التالية :

(أ) أهداف وغايات " طموحة في حدود الواقعية " ومتماسكة ، تراعى المشاكل الراهنة للاقتصاد الدولي المتزايد الترابط ، مثل المشاكل المتعلقة بالتمويل ، والسلع الأساسية ، والتجارة ، والمصنوعات ؛

(ب) اقامة توازن سليم بين أهداف النمو الاقتصادي والرفاه البشري مع تركيز خاص على زيادة العمالة المنتجة ؛

(ج) اقامة توازن سليم بين تعهدات والتزامات جميع الشركاء في عملية التنمية وفي النظام الاقتصادي الدولي ؛

(د) جعل البلدان النامية هي المسؤولة الأولى عن تنميتها الخاصة بها ؛

- (هـ) بذل جهود فعالة لتيسير التدفقات المالية ، بما في ذلك تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية ، الى البلدان النامية ؛
- (و) الاعتراف بصورة واقعية بالفوارق الموجودة فيما بين البلدان النامية وبين احتياجاتها مع تركيز الاهتمام خاصة على تمكين البلدان ذات الدخل المنخفض من تحقيق تقدم أسرع ؛
- (ز) بذل جهود فعالة لجعل التعاون الانمائي والمساعدة الانمائية في خدمة أهداف محددة ذات أولوية ومتفق عليها دولياً ؛
- (ح) الاعتراف بما للبلدان المتقدمة والبلدان النامية من مصلحة متبادلة في تدفقات التجارة والموارد المالية بين المجموعتين وكذلك فيما بين البلدان النامية ذاتها ؛
- (ط) تحميل جميع البلدان مسؤولية بذل جهود متواصلة لتقوية النظام التجارى العالمى ولإدماة انفتاحه ؛
- (ي) بذل جهود فعالة للتوسع في الصادرات ، المصنوعة منها والقائمة على الموارد على حد سواء ، ولتنفيذ البرنامج المتكامل للسلح الأساسية كما اتفق عليه في قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) ؛
- (ك) الاعتراف بدور قوى السوق في عملية التكيف المتواصل .

١٥- وتحدث ممثل الهند باسم مجمعة ال ٧٧ ، فشكل المجموعة بآء على الورقة التي قدمتها (TD/B/791 ، المرفق الثالث) . وأعرب عن امتنانه للمجموعة دال للورقة التي قدمتها خلال الدورة الأولى للفريق الدولى الحكومى الرفيع المستوى (TD/B/785 ، المرفق الثالث) وللصيغة الموسعة لتلك الورقة التي قدمت خلال الدورة الثانية (TD/B/791 ، المرفق الثاني) ، وكذلك لاستعدادها للدخول في مفاوضات ذات مغزى . وشكر وفد الصين لما أبداه من تفهم إزاء مشاكل مجموعة ال ٧٧ ولاستعدادها لعقد مفاوضات من أجل وضع اللمسات الأخيرة لمساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية الجديدة .

١٦- وقال ان الورقة التي قدمتها مجموعة ال ٧٧ (TD/B/791 ، المرفق الأول) تحتوى على مجموعة شاملة من البرامج اللازمة ، في رأى مجموعته ، لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . واستعرض بعض الملامح المهمة في الورقة فقال انها تحلل نتائج عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وتخلص الى القول بأن أهداف هذا العقد لم تتحقق مما نتج عنه زيادة استفحال المشاكل في العالم ، اذ أنه تبين عند ختام العقد وجود اختلال أكبر وثغرة أوسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مما كان عليه الحال في بداية العقد . ومن ثم فقد غدا من الضرورى التصدى للمشاكل بسرعة وعناية تفوقان ما بذل في العقد الانمائي الثانى . وترى مجموعة ال ٧٧ أن المشاكل الحالية التي تكتنف الاقتصاد العالمى ليست مشاكل مرحلية ، بل تعزى الى سوء تكيف خطير وعيوب أساسية في النظام الاقتصادى العالمى . ان ازالة الفقر غرض نبيل ولكن الأهم من ذلك هو قيام المجتمع العالمى ككل ، وكذلك المجموعات والبلدان منفردة ، ببذل محاولة جادة من أجل تضييق الثغرات وازالة سوء التكيف في النظام العالمى بحيث يتحقق قدر أكبر من العدالة والمساواة في نهاية العقد الانمائي الثالث . ثم ان مجرد لمس المشاكل الجانبية لا يكفي ، اذ ان الضرورى حقا هو اصلاح شامل للمؤسسات واحداث تغيير كامل في الاطار الاقتصادى العالمى . وينبغى توجيه هذه العملية صوب تحقيق الأهداف الواردة في ورقة مجموعة ال ٧٧ . فهذه الورقة تشتمل على اقتراحات محددة بشأن برامج وأهداف وخطوط توجيهية تتناول قطاعات متنوعة تدخل في اختصاص الأونكتاد ، وكذلك قطاعات

تتصل على نحو معقد بتلك القطاعات • ومثلاً ، ترد فيها مقترحات ملموسة لاعادة تشكيل السوق السلعية ، وتحسين عملية تحضير السلع الأساسية في البلدان النامية ، وكفالة قيام البلدان النامية ذاتها بممارسة اشراف أكثر فعالية على تحضير السلع الأساسية وعلى المنتجات المحضرة • وتشدد الورقة أيضاً على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة جداً في نصيب العالم النامي من انتاج وتجارة المصنوعات • أما فيما يتعلق بالمجال النقدي والمالي ، فان التحليل الذي قامت به مجموعته يوضح أن العيوب الكامنة في النظام وليست محصورة في سير عمله ، بحيث انه ينبغي ان ينقح النظام بدلاً من أن تحسن الاجراءات ، وان لم يكن ثمة شك في ضرورة ذلك أيضاً •

١٧- وترى مجموعة ال ٧٧ أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو جانب ذو أهمية وشأن كبيرين في العقد الانمائي الثالث • وعلى الرغم من أن الجهود المطلوبة في هذا الصدد يجب أن تضطلع بها البلدان النامية ذاتها بصفة رئيسية ، فانه يتوجب على المجتمع العالمي ككل أن يخلق الجو الذي يتحقق فيه نجاح هذه المساعي •

١٨- ثم قال ان مجموعة ال ٧٧ تعبر عن أسفها لعدم تمكن الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى من تقديم توصيات نهائية في صورة اقتراح يتوافق الرأي في الدورة الاستثنائية الراهنة للمجلس • وهي قد بذلت قصاراها لبولوج هذه الغاية رغم كل ما في ذلك من نقائص ، اذ ان المساهمة تشكل مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لها • وهي قد قدمت ورقة في بداية الدورة ، ولكن تعذر عقد مفاوضات ذات مغزى بعد ذلك ، كما كانت تتمنى • ومهما يكن من أمر ، فان ورقات المجموعات الثلاث تشكل اسهاماً مهماً ، وقال ان الأمل في أن يستفاد منها الاستفادة الواجبة لا يخلو أن يكون مصدر عزاء •

١٩- واقترح أن يحال تقرير الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى ومرفقاته الى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في دورتها الخامسة •

٢٠- قال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي تحدث نيابة عن بلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، ان البلدان الاشتراكية تعتقد أن باستطاعة الأونكتاد ، بدون واجب ، أن يسهم مساهمة عملية في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات ، ولذلك فانها كرست جهودها للاشتراك بصورة بناءة في هذا العمل •

٢١- ولما كانت وفود البلدان الاشتراكية تبغي المساعدة في الاعداد لمساهمة فعالة للأونكتاد في هذا المضمار ، فقد عدت في وقت مبكر يرجع الى ١ شباط / فبراير ١٩٨٠ ، الى تقديم اقتراحات محددة الى الفريق الدولي الحكومي فيما يتعلق بالنهج الواجب اتباعه لصياغة هذه المساهمة (TD/B/785 ، المرفق الثالث) • وقامت كذلك بوضع هذه الغاية نصب أعينها فيما توخته من عمل أثناء الدراسة اللاحقة لتلك المسألة •

٢٢- وتعكس نتائج أعمال الفريق الدولي الحكومي النهج الذي اتبعته المجموعات الثلاث في معالجة المشكلة قيد البحث وتشمل الوثائق المقدمة موقف وفود البلدان الاشتراكية الذي تحددت معالمه في الوثيقة (TD/B/791 ، المرفق الثاني) التي قدمتها خلال الدورة الثانية للفريق •

٢٣- ولقد أمعنت البلدان الاشتراكية النظر بطبيعة الحال في اقتراحات مجموعة ال ٧٧ وأحاطت علماً بالاقتراحات التي تستهدف اعادة تشكيل حقيقية للعلاقات الاقتصادية الدولية الحالية على أساس

عادل • وفي هذا الصدد ، يجب القول ان عددا من المقاطع في تلك الاقتراحات أغفلت حقيقة بد يهية
الآ وهي أن هناك ، في العالم المعاصر ، نظما اجتماعية واقتصادية مختلفة ونهجها وطرقا مختلفة
جوهريا للتعاون مع البلدان النامية • ويحد و البلدان الاشتراكية اعتقاد راسخ بأن مساهمة الأونكتاد
في الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تحدد على ضوء اختصاصه ، كهيئة عالمية وظيفتها الرئيسية هي
النهوض بتنمية التجارة الدولية في جميع تدفقاتها وما يرتبط بذلك من مجالات التنمية •

٢٤- وبناء عليه ، ترى البلدان الاشتراكية أن الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تستهدف النهوض
بتطبيع وتنمية التجارة الدولية في جميع تدفقاتها على أساس من تساوى الحقوق وتبادل المنفعة بين
جميع البلدان ، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية ، باعتبار ذلك عاملا هاما في الاسراع
بالتقدم الاقتصادي في العالم ، بما في ذلك التقدم الاقتصادي في البلدان النامية • كما ينبغي
أن تستهدف ازالة التمييز وأية حواجز مصنوعة أخرى في التجارة الدولية وكذا أى مظهر من مظاهر
التحكم والاستغلال في العلاقات الاقتصادية الدولية •

٢٥- وشدد على أن أية محاولات لحل مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية بالاستناد الى مركز
قوة واملاء الارادة وبأساليب المقاطعة والحصار الاقتصادي غير المشروعة تعتبر منافية لأهداف
تنمية التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي على أساس من تساوى الحقوق وتبادل المنفعة • وينبغي
أن ينعكس هذا النهج في الوثيقة المكرسة للمسائل المتعلقة بالاستراتيجية للثمانينات •

٢٦- وترى البلدان الاشتراكية أن الاستراتيجية المتوخاة للثمانينات ينبغي أن تشمل القيام ،
على نطاق دولي وعلى الصعيد الوطني ، بوضع تدابير لمراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية بغية وضع
حد لأثرها السيئ على الوضع التجارى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى للبلدان النامية وعلى
العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام •

٢٧- واستطرد يقول ان البلدان الاشتراكية التي يتحدث بالنيابة عنها تؤكد كذلك على وجوب
أن تستهدف الاستراتيجية الجديدة أيضا تكثيف التعاون الدولي بهدف إيجاد حل للمشاكل الراهنة
للتجارة الدولية في مختلف قطاعاتها •

٢٨- فالبلدان الاشتراكية ، التي تنادى بتطبيع التجارة الدولية وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية
الدولية ، تحاول تحقيق التنفيذ الشامل لهذه العملية ، أى توسيعها لتشمل التدفقات الرئيسية
للعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية ، بما في ذلك العلاقات بين البلدان ذات النظم الاجتماعية
والاقتصادية المختلفة • وينبغي أن تقوم العلاقات بين تلك البلدان على أساس من تساوى الحقوق
وتبادل المنفعة ، كما ينبغي أن تكون خلوها من التمييز وأية عوائق مصنوعة • وينبغي للبلدان
الاشتراكية والبلدان النامية أن تتطلى في علاقاتها في الثمانينات من وجوب اضافة قوة دفع جديدة على
التعاون المتبادل النفع القائم بينها ، ومواصلة توسيع حجم مثل هذا التعاون ، وتعزيز الصلات
المتبادلة والمساهمة في تطويرها على أساس طويل الأجل وثابت للتقسيم الدولي للعمل •

٢٩- والبلدان الاشتراكية ، بتقدير وثيقتها المشتركة ، تعتبر أن الثمانينات يمكن أن تشكل مرحلة
هامية في عملية إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، وفي التعجيل
بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي في جميع أرجاء العالم ، ولا سيما في البلدان النامية • وهي على
استعداد لمواصلة جهودها الرامية الى تحقيق هذه الأهداف ، وكذلك الى صياغة الاستراتيجية
الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث •

٣٠ وأعرب ممثل الصين عن شعوره بخيبة الأمل لعدم التوصل الى اتفاق في الآراء خلال الدورتين اللتين عقد هما الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى بشأن مساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة • فالأوراق المقدمة من مختلف المجموعات لا تكشف الا عن تباین المواقف وهذا غير كاف على الاطلاق اذا كانت هذه الأوراق ستمثل اسهام الأونكتاد في مهمة وضع استراتيجية جديدة للشمانينات التي تتسم بأهمية خاصة • ولن يمكن التوصل الى نتائج ايجابية الا من خلال التعاون الحقيقي لجميع الأطراف المعنية • وقد تم توضيح موقف الصين خلال الدورتين اللتين عقد هما الفريق الرفيع المستوى ووفده على استعداد للتعاون الكامل في أية جهود مقبلة •

البيانات التي أقيمت أثناء المناقشة

٣١ ذكر ممثل اسبانيا أن حكومته تؤمن ايمانا راسخا بأن التكنولوجيا هي احدى الدعامات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان • وقد اتضح لاسبانيا من تجاربها في الآونة الأخيرة الى أي مدى يعتبر نقل التكنولوجيا مطلباً أساسياً لعملية التنمية القائمة على الجهود الذاتية • ومن ثم فهي تعتقد أن من الضروري أن يكشف المجتمع الدولي من جهوده الرامية الى تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية والتعجيل بالتحول التكنولوجي فيها ، وتحقيق هدف شامل يتمثل في وضع أسس جديدة ، متفق عليها بصورة متبادلة ، لضمان أن يكون نقل التكنولوجيا بصفة عامة أكثر سيولة وشفافية • وفي هذا السياق ، تعتقد حكومته بضرورة قيام تعاون أوسع نطاقاً على كل من المستويين الاقليمي والدولي لدراسة المشاكل المترتبة على هجرة العاملين المؤهلين الذين يعتبر اسهامهم في تنمية بلدان غير بلدانهم من أوضاع عواقب هذه الهجرة • ويتطلب حل هذه المشاكل انتهاج أسلوب تقديمي يتسم بسعة الخيال ، ولا يقتصر على الدعوة الى اجراء تغييرات سطحية في الوضع الراهن بل يستفيد من فرص العادرة التي تهيئها له القرارات الصادرة عن المجتمع الدولي في اطار الجمعية العامة وغيرها • وتعتبر حكومته أن ادماج مثل هذا النهج في الاستراتيجية الجديدة لا يعتبر أمراً ملاحظاً فحسب بل هو اجباري أيضا • فاذا لم تتم تغطية المشاكل التكنولوجية بصورة كافية فان الاستراتيجية لن تتسم بالواقعية ولن تكون وافية باحتياجات البلدان النامية • وهذا هو ما حال دون تأييد الوفد الاسباني للفرع الثالث من الورقة المقدمة من المجموعة ب (TD/B/791 المرفق الثالث) •

٣٢ ولا حظ ممثل تركيا أن الاختلافات في مستوى تنمية البلدان تنعكس بصورة طبيعية على تحليل المشاكل الاقتصادية والنهج الواجب اتباعه لحلها • ومن ثم فان الورقة المقدمة من المجموعة ب (TD/B/791 ، المرفق الثالث) لم تغط بصورة كافية بعض النقاط التي تعلق تركيا أهمية عليها •

٣٣ وقد تبين بالتجربة مؤخراً أن المصاعب الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها العالم لا يمكن تفسيرها فقط على أنها الآثار المؤقتة للأوضاع الراهنة غير المواتية • فهي ناجمة عن أسباب أعمق تتعلق بالهيكل ، ومن ثم فهي تتطلب اجراء تغييرات عادلة ومتوازنة في الاقتصاد العالمي تعود بالنفع المتبادل • ومن شأن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية التي ينبغي منحها أولوية خاصة ، أن تؤثر بصورة ايجابية على الاقتصاد العالمي ككل ، بما في ذلك اقتصاد البلدان الصناعية • وينبغي بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذه التنمية خلال الشمانينات • ويعتبر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصراً أساسياً في معالجة المشاكل الاقتصادية الدولية ، وينبغي أن يسهم فيهم المجتمع الدولي • وتعلق تركيا أهمية على برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية •

٢٤- ثم ان حصيلة صادرات البلدان النامية من السلع الأولية ذات أهمية بالغة لها • فينبغي ، عند اعداد استراتيجية جديدة ، ايلاء أهمية خاصة للتمويل التعويضي ، بغية تثبيت أسعار السلع الأساسية وتعويض العجز في حصيلة البلدان النامية • كما أن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ذو أهمية حيوية لتنميتها • ويتطلب ذلك تنسيق الجهود فيما بينها ، كما يتطلب بصفة خاصة تعاون البلدان الصناعية • وفي هذا السياق ، ينبغي أن تضع الاستراتيجية في الاعتبار الخسائر التي تتحملها البلدان النامية نتيجة النقل العكسي للتكنولوجيا •

٢٥- وقال ممثل ليبيريا انه يود أن يسجل واقعة قيام حكومته باءاء تحفظات ازاء الفقرة ٨٦ (ج) من اقتراح مجموعة ال ٧٧ (TD/B/791 ، المرفق الأول) ، وان كانت ، فيما عدا ذلك ، تشاطر تامسا الآراء والأفكار التي تم الاعراب عنها نيابة عن مجموعة ال ٧٧ • وقال ان الفقرة تتناول عمليات التسجيل المفتوح ، ويمكن الرجوع الى الفقرة ٨ من تقرير الفريق الرفيع المستوى عن دورته الثانية (TD/B/791) لمعرفة الأسباب الرئيسية وراء تحفظات حكومته • وقد أبدى وفد الأسباب التقنية لمعارضته لتلك الفقرة ، وسوف يواصل كشفها داخل الهيئات المناسبة التي تتناول مسألة عمليات التسجيل المفتوح والنقل البحري بصفة عامة •

٢٦- وأشارت ممثلة بنما الى أن وفد ها قد أبدى تحفظات ازاء الفقرة ٨٦ (ج) من الفرع السادس بشأن النقل ، الواردة في ورقة موقف مجموعة ال ٧٧ (TD/B/791 ، المرفق الأول) • وتم ايضاح بعض أسباب ذلك التحفظ أثناء الاجتماع العام لمجموعة ال ٧٧ ثم استكملت أثناء الدورة الثانية للفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى (TD/B/791) • وقالت ان وفد ها سيواصل تقديم أسباب اضافية بصدد هذه القضية في الاجتماعات المقبلة للهيئات المناسبة •

٢٧- وأيد ممثل الفلبين البيان الذي أدلى به الناطق باسم مجموعة ال ٧٧ • ووجه الشكر الى المجموعة باء على الورقة التي قدمتها • ولا حظ أنه من بين المفاهيم التي أوردتها هذه الورقة أن مسؤولية تنمية البلدان النامية تقع على عاتقها في المقام الأول • وكان ممثلو البلدان النامية قد مو هذا المفهوم في الجزائر منذ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٧ ، وأصبح يشكل في الواقع مذهباً سائداً فيما تبذله هذه البلدان من جهود من أجل التفاوض • وأعرب عن اعتقاده بأن مجموع المفاهيم التي قدمتها المجموعة باء يمكن أن تستخدم كمبادئ توجيهية مفيدة في الجهود المشتركة من أجل وضع استراتيجية جديدة •

٢٨- وأشار الى أن الولاية الممنوحة للفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى نصت على اعداد مساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية الجديدة ، لا على تقديم مساهمات من المجموعات الإقليمية • وهناك فرق واضح بين الأمرين - هذا فضلا عن أن المساهمات المقدمة من المجموعات الإقليمية - فيما عدا مساهمة المجموعة دال - لم تخل من التحفظات • وتساءل في هذا الصدد هل لم يكن ينبغي القيام بمحاولة أخرى للتوصل الى قدر أكبر من الاتفاق بشأن مساهمة الأونكتاد بدلا من الاستسلام للعجز عن الاتفاق •

٢٩- وأيد ممثلو باكستان وبنغلاديش ويوغوسلافيا واثيوبيا والسودان والصين وغانا وسنغافورة والعراق آراء ممثل الفلبين معربين عن خيبة أمل كبيرة لعدم انبثاق توافق في الآراء عن عمل الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى ، وقالوا انهم يرون أنه ينبغي تكريس مزيد من الوقت لمحاولة التوصل الى اتفاق •

٤٠- وقال ممثلو الأرجنتين وفنزويلا وكوبا والسلفادور والمكسيك وترينيداد وتوباغو انهم يرون أن المشكلة لا تكمن في الافتقار الى الوقت بقدر ما تكمن في انعدام ارادة سياسية لدى المجموعة بأكملها للدخول في أي مفاوضات ذات مغزى في كل من دورتي الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى. واعتبروا انه ينبغي احالة أوراق مواقف المجموعات كما هي الى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٤١- وأشار المتحدث باسم المجموعة بأكملها الى ان مجموعته قدمت ، أثناء المناقشة التي دارت في الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى ، وثيقة تتضمن خطوطا عريضة للأفكار العامة لبلدان المجموعة بأكملها بشأن بعض المجالات الداخلة في دائرة اختصاص الأونكتاد . على أنه ، كما أشار رئيس الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى ، لم يتيسر الاضطلاع بأية مفاوضات ذات مغزى بسبب الافتقار الى الوقت . وهو يرى لذلك أنه ينبغي ارسال جميع الأوراق المقدمة الى الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى الى نيويورك كما اقترح المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ، ولو أن المجموعة بأكملها لا تعارض مواصلة العمل في جنيف اذا كانت هذه هي رغبة جميع المعنيين .

٤٢- وقال ممثلو المملكة المتحدة وبلجيكا والنمسا انهم يرون ان النقاط التي اثيرت تحتاج الى مزيد من التفكير وانه يلزم اتاحة الوقت قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن الخطوة التالية .

٤٣- واقترح ممثل الفلبين ان يقرر المجلس في نفس الوقت : '١' ارسال أوراق مجموعة ال ٧٧ ، والمجموعة بأكملها ، والمجموعة دال ، الى نيويورك مع ذكر ان الاضطلاع بمزيد من الجهد سيستمر في الفريق الرفيع المستوى ؛ و '٢' اتخاذ ترتيبات لعقد اجتماع آخر للفريق الرفيع المستوى في وقت يتقرر بعد قيام الأمين العام للأونكتاد باجراء مشاورات ملائمة مع جميع الأطراف المعنية .

الجلسة الثانية للدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس

٤٤- في الجلسة ٥٢٢ للمجلس (الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الحادية عشرة) ، المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ ، سأل الرئيس ، بالنظر لتتبع الآراء المبداءة حول كيفية المعضي ، بسبل حول المعضي ذاته ، في العمل بشأن مساهمة الأونكتاد في صياغة الاستراتيجية الجديدة ، عما اذا كانت هناك أي مجموعة تود أن تقترح استئناف اجتماع الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى المعني بمساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٤٥- وقال ممثل السلفادور ، متحدثا باسم مجموعة ال ٧٧ ، انه نظرا لاستحالة اجراء مفاوضات حول الأوراق المقدمة من المجموعات الاقليمية ، فان مجموعته تطلب احالتها رسميا الى اللجنة التحضيرية كمساهمة من الأونكتاد في صياغة الاستراتيجية الجديدة كي تستطيع المجموعة أن تساهم في تنفيذ القرار الوزاري الذي اتخذه الاجتماع الوزاري لمجموعة ال ٧٧ قبل أسبوع في نيويورك .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٦- بناء على اقتراح الرئيس ، أحاط المجلس علما بتقرير الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى المعني بمساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة عن دورتيه الأولى والثانية (TD/B/785 and TD/B/791 and Add.1 على التوالي) وبمرفقاتهما ، وقرر احالتهما ، بالاضافة الى تقريره الخاص عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة ، الى اللجنة

التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في دورتها الخامسة كمساهمة من الأونكتاد في صياغة الاستراتيجية الجديدة •

٤٧ - وأحاط المجلس علماً بتقرير الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نمواً عن دورته الثالثة (TD/B/787) وتقرير فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني ببرنامج العمل الشامل الجديد لصالح أقل البلدان تقدماً (TD/B/775) ، وقرر كذلك إحالة هذين التقريرين إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الخامسة كوثيقتين أساسيتين •

٤٨ - وقال ممثل الفلبين إنه يود أن يسجل أن وفده يشك كثيراً في أنه يمكن القول بوضوح أن وثائق اقليمية ، تتنازع في الشكل والمضمون على السواء ، يمكنها أن تمثل حقاً مساهمة من الأونكتاد في صياغة استراتيجية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث • كما أنه يشك جداً في أن مساهمة الأونكتاد هي هذه الوثائق الإقليمية المتنازعة ، ولو أنه يوافق على وجوب إرسالها إلى اللجنة التحضيرية للتدليل على أنه جرت على الأقل محاولة ما لوضع مساهمة • وأضاف أنه ، فيما يتعلق بصيغة قرار المجلس ، كان يفضل صياغة تقتصر على إحالة الوثائق إلى اللجنة التحضيرية لتتخذ فيها إذا هي تناولت البند المتعلق بمساهمة الأونكتاد •

٤٩ - وقال ممثل غانا أن وفده لا يود عرقلة توافق الآراء فيما يتعلق باختتام العمل بشأن مساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية الجديدة ، إلا أنه لا يزال يتمسك بتحفظاته بشأن الطريقة التي تم فيها تجميع المساهمات المتناقضة التي قدمتها المجموعات الإقليمية ثم إرسالها بالبريد ، إذا جاز التعبير ، إلى نيويورك دون التعليق عليها أو إجراء أي مناقشة جديدة حولها • وسيقوم وفد غانا بإعلام نظيره في نيويورك بالطريقة التي سار فيها العمل بشأن أهداف المساهمة •

الفصل الثاني
المسائل التنظيمية وما يتصل بها

ألف - افتتاح الدورة

٥٠ - افتتح السيد اى • فرنون (نيوزيلندا) ، رئيس المجلس في دورته التاسعة عشرة ، الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٠ • وفي الجلسة التالية للدورة ، المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ ، تولى الرئاسة السيد • نيبيرجس (هنغاريا) ، رئيس المجلس المنتخب في دورته العادية العشرين •

باء - اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٥١ - أقر المجلس في جلسته الـ ٥٢٧ المعقودة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، جدول الأعمال المؤقت الذى صادق عليه المجلس في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة^(٤) كجدول أعمال له في هذه الدورة • وكان جدول الأعمال بالصيغة المعتمدة (TD/B/793) على النحو التالي :

- ١ - المسائل الاجرائية :
 - (أ) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
 - (ب) معاملة الدول الأعضاء الجديدة في الأونكتاد لأغراض الانتخابات ؛
 - (ج) الاعلان عن أية تغييرات في عضوية المجلس ؛
 - (د) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض •
 - ٢ - مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث •
 - ٣ - مسائل أخرى •
 - ٤ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة •
- ٥٢ - وفي الجلسة ذاتها ، وافق المجلس على أن ينظر في البند ٢ من جدول أعماله بهيئته العامة •

(٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/34/15) ، المجلد الثاني الجزء الأول ، الفقرة ٣٤٩ ، والمرفق الرابع •

جيم - معاملة الدول الأعضاء الجديدة في الأونكتاد لأغراض الانتخاب
(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥٣ - قرر المجلس في جلسته الـ ٥٢٧ المعقودة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٠ أن يتم النظر في هذه المسألة في دورته العادية العشرين تحت البند ٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة .

دال - الاعلان عن أية تغييرات في عضوية المجلس
(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٥٤ - في الجلسة الـ ٥٢٧ المعقودة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، أكد رئيس المجلس أن عضوية المجلس مازالت كما هي مدرجة في تقريره عن الجزء الأول من الدورة التاسعة عشرة (١٦١ دولة عضوا) (٥) .

هـ - اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض
(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٥٥ - اعتمد المجلس ، في جلسته الـ ٥٢٧ المعقودة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض (TD/B/792) .

واو - العضوية والحضور (٦)

٥٦ - كانت الدول التالية الأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ،

(٥) المرجع نفسه ، المرفق السادس .

(٦) للاطلاع على قائمة المشتركين ، انظر TD/B/INF.96 .

السودان ، سورينام ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطه ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان •

٥٧- ومثلت في الدورة العضوان التاليان في الأونكتاد : الكرسي الرسولي ، ناميبيا •

٥٨- وكانت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى واللجنة الاقتصادية لافريقيا ممثلة في الدورة •

٥٩- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية و صندوق النقد الدولي • وكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلاً أيضاً في الدورة •

٦٠- كانت المنظمات الدولية الحكومية التالية ممثلة في الدورة : مصرف التنمية الافريقي ، مجلس التعاضد الاقتصادي ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، مجلس التعاون الجمركي ، الاتحاد الاقتصادي الأوربي ، جامعة الدول العربية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة الدول الأمريكية ، الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى •

٦١- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة :

الفئة العامة : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية ، رابطة المحامين الدولية ، الغرفة التجارية الدولية ، الاتحاد المسيحي الدولي لمديري الأعمال ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، رابطة الحقوقيين الدولية ، الاتحاد العالمي للعمال ، الاتحاد العالمي لنقابات العمال ، مجلس السلام العالمي •

الفئة الخاصة : مجلس الرابطات الأوروبية واليابانية الوطنية لملاك السفن •

٦٢- ومثل في الدورة المؤتمر الوطني الافريقي والجبهة الوطنية (٧) •

اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦٣- اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٣٢ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ ، مشروع تقريره عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة وفوض المقرر استكمال النص النهائي حسب الاقتضاء •

(٧) تمت دعوتها الى الاشتراك عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) •

اختتام الدورة

٦٤ - في الجلسة ٥٣٢ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠، أعلن الرئيس
اختتام الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس التجارة والتنمية •

الجزء الثاني

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته العشرين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،

من ١٧ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٠

مقدمة

- ١ - أوصى المؤتمر ، في الفقرة ٥ من قراره ١١٤ (د-٥) بأن تعدل الجمعية العامة قرارها ١٩٩٥ (د-١٩) ، بصيغته المعدلة ، كي يعقد مجلس التجارة والتنمية مرتين سنويا ، ويحبذ أن يكون انعقاده في دورات أقصر ، حتى يمكن التركيز بوضوح أكثر على القضايا الجوهرية وتوفير قدر أكبر من التوجيه لهيئاته الدائمة ، وعملا بالأجراء الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين في هذا الصدد ، وبالقرارات المتخذة فيما بعد بشأن جدول الاجتماعات ، انعقدت الدورة العشرون لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٠ .
- ٢ - وافتتح الدورة في ١٧ آذار / مارس ١٩٨٠ السيد اى . فرنون (نيوزيلندا) ، رئيس المجلس في دورته السابقة .
- ٣ - وفي الجلسة (٥٢٨) الافتتاحية ، أدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان استعرض فيه المهام المعروضة على المجلس في دورته العشرين (١) . ولاحظ أن الدورة الحالية معنية على وجه خاص بالأجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات المتخذة في الدورة الخامسة للمؤتمر . وذكر في اشارته السلي المناخ الدولي الذي تتعقد في ظله الدورة الحالية أن هناك تطورين لهما مغزى خاص . أولهما الأزمة العالمية الحالية ، وهي أشد الأزمات حدة في السنوات الأخيرة ، وأثرت في المجتمع الدولي بأسره . فالبلدان المتقدمة تعاني من التضخم والانتكاس والبطالة ؛ والبلدان النامية تواجه خلافا في مدفوعاتها يتجاوز نظيره في أى فترة ماضية . أما الفجوة في ميزان مدفوعاتها خلال ١٩٨٠ فمن المتوقع الآن أن تتجاوز المبلغ المتبأ به والبالغ ٥٥ مليار دولار ، وأن تصل الى مستوى ٧٣ مليار دولار في ١٩٨١ . ويبدو أنه لا توجد ترتيبات لتغطية هذه الفجوة . وإذا لم يتم اتخاذ اجراءات فسيكون على البلدان النامية أن تواجه تخفيضا في معدل تنميتها وصدعا في حياتها الاقتصادية المعتادة . وهذا احتمال بالغ الخطورة يستحق اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي . وهناك جوانب كثيرة في الموقف الاقتصادي العالمي الحالي متصلة بالأزمات في الأنظمة التجارية والنقدية والمالية ، مما عكس مشكلات ظلت محل اهتمام الأونكتاد منذ زمن بعيد . وأدت خطورة الموقف فيما يتعلق بكل من جوانبها القصيرة الأجل والطويلة الأجل الى زيادة الأهمية الملحة التي ينبغي أن يوليها المجلس لأعماله في الدورة العشرين .
- ٤ - وتطرق الى التطور الثاني فقال انه يرتبط بالأحداث المنتظر وقوعها داخل منظومة الأمم المتحدة في الشهور القادمة . فمن المقرر أن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية في آب / أغسطس - ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، وواجبها الرئيسي اعتماد استراتيجية، انمائية دولية جديدة للثمانينات ، والبدء في جولة جديدة من المفاوضات العالمية . وفيما يتعلق بالموضوع الأول ، أعرب عن اغتباطه لملاحظة أنه ، رغم الضغوط وضيق الوقت ، استطاع الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى المعني بمساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة أن يستجيب الى دعوة اللجنة التحضيرية للجمعية العامة . ولاحظ أن المجموعات الإقليمية قد حددت موقفاها بشيء من التفصيل ، وأعرب عن شعوره بأن أعمال الفريق الرفيع المستوى ستوفر أساسا مفيدا لأعمال اللجنة التحضيرية لدى صياغة الاستراتيجية الجديدة .

(١) تم فيما بعد تعميم نص هذا البيان (TD/B(XX)/Misc.3) عملا بقرار اتخذه المجلس في جلسته ٥٢٨ بعد أن أحاط المجلس علما بالآثار المالية المترتبة عليه .

- ٥ - وذكر أنه حضر مؤخرا اجتماعا وزاريا لمجموعة ال ٧٧ في نيويورك بشأن المسائل المتعلقة بالجملة العالمية • وشعر بوجود رغبة قوية ومخلصة في أن يقوم الأونكتاد وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمساهمة ايجابية في هذه المفاوضات • وحيث أن الأونكتاد قد اهتم لوقت طويل بالمسائل المطروحة ، فقد اعتبر من الضروري تحديد الطريقة التي يمكن بواسطتها أن تكون أعمال الأونكتاد والمفاوضات العالمية متبادلة الدعم والتعزيز •
- ٦ - وأضاف أنه في خطابه الى ذلك الاجتماع ، استرعى الانتباه الى الرغبة المعرب عنها فيه بالآ تولى الجملة العالمية الى عرقلة المفاوضات الجارية حاليا داخل منظومة الأمم المتحدة ، ولكن أن تدعم احداهما الاخرى ، وذكر أن المسائل التي كان للاونكتاد دور في التفاوض بشأنها فعلا أو التي لديه صلاحيات للشروع فيها بالفعل تنقسم الى مجموعتين ، تشمل الاولى عدة موضوعات حددتها مؤتمر نيروبي ، وهي : انشاء الصندوق المشترك ، والاتفاقات السلعية الدولية ؛ واعتماد مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ؛ ووضع قواعد ومبادئ مقبولة لتنظيم الممارسات التجارية التقييدية ؛ وصياغة واقرار اتفاقية في مجال النقل المتعدد الوسائط • وكانت كل هذه المسائل موضع مفاوضات مستمرة ومعقدة ، وتم احراز تقدم بشأنها • وفي كل الحالات تقريبا ، تم اجاز أغلب العمل وأصبح انهاؤه في متناول اليد • ورغم أن المفاوضات بطيئة بالضرورة ، ورغم بقاء بعض المشكلات التي ينبغي التغلب عليها ، فان الطريق المسدود أمر غير وارد ، وأعرب عن أمله في التوصل الى انهاء هذه المفاوضات بنجاح في السنة الحالية ، بشرط أن يتوفر الوقت والارادة السياسية اللازمة ، ومن ثم يجب أن لا تعلق هذه المفاوضات على تسوية عدد من المسائل الحرجة التي تشكل جزءا من المفاوضات العالمية ، والتي قد لا تبدأ قبل أوائل عام ١٩٨١ •
- ٧ - ومضى قائلا ان المجموعة الثانية من المسائل ناجمة عن الصلاحيات الجديدة المخولة للاونكتاد من قبل مؤتمر مانيلا والتي تطلب من الأونكتاد الشروع في مفاوضات دولية حكومية • وفي هذا الصدد ، ينبغي ابراز ثلاثة مواضيع هامة هي : العناصر الاضافية للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية التي تتعلق بتسويق وتوزيع وتجهيز السلع الأساسية ؛ والحمائية والتكيف الهيكلي ؛ واصلاح النظام النقدي الدولي ، مع التشديد على علاقته بالتجارة والتنمية •
- ٨ - وفيما يتعلق بتسويق ، وتوزيع وتجهيز السلع الأساسية ، قال ان امانة الأونكتاد تقوم باعداد الأسس اللازمة لاتخاذ اجراءات دولية حكومية في الوقت المناسب • وأما عن اصلاح النظام النقدي الدولي فقال ان هناك اجتماعا للخبراء الحكوميين تحدد لعقده تموز / يوليه ١٩٨٠ • وحث المجلس على اعطاء كل الاهتمام للمسائل الخطيرة المتعلقة بالحمائية والتكيف الهيكلي مع ربطها سويا في قرار واحد ، يحدد وجوب تداخل الأونكتاد بدرجة أكبر في الجوانب المختلفة لمشكلة التجارة العالمية ، التي تمثل جزءا من أسباب وجود الأونكتاد • وفي رأيه أن القضايا المتعلقة بمسألة الحمائية والتكيف الهيكلي يتسع نطاقها وتتعدد جوانبها الى حد يجعل المجلس وحده قادرا في المرحلة الحالية على تكوين صورة شاملة ومتكاملة عنها •
- ٩ - وفيما يتعلق بالأعمال في هذه المجالات الثلاثة ، قال انه أعرب في نيويورك عن ضرورة تأمين اسهام عمل الأونكتاد في نجاح المفاوضات العالمية حيث أن هذه المسائل يحتمل أن تدرج أيضا في جدول أعمال الجملة العالمية ، ونظرا لأنها تعطي الأونكتاد بدورها قوة دافعة •
- ١٠ - وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال ، فقد ذكر بأنه أعرب عن وجهة نظره ، ففي الدورة التاسعة عشرة للمجلس ، اذ قال ، ان اتخاذ اجراء بشأنه يمثل مساهمة مفيدة من جانب

الأونكتاد ، تسد ثغرة في النظام الحالي* وكان البعض قد أعرب عن قلقه لاحتمال ازدواج الجهود ، ولكنه يعتبر أن اجراء المجلس لاستعراض متعمق للموقف الاقتصادي العالمي على أساس سنوي ، يستند الى دراسة دقيقة من ذوى الخبرة لحقائق هذا الموقف ، يمثل عنصراً مفيداً في أى عملية تفاوضية داخل منظومة الأمم المتحدة .

١١- ومن المسائل الأخرى المعروضة على المجلس ، مشكلة ديون البلدان النامية . فحتى لو أمكن تضييق الهوة المالية السحيقة التي تمثل تحدياً جسيماً في حد ذاتها ، فسيؤدي الجزء الأكبر من تمويل العجز الى تفاقم حدة الديون الخارجية للبلدان النامية ، وبالتالي فإن معالجة الجوانب الأساسية للمشكلة تصبح أكثر إلحاحاً ، وأضاف في هذا الصدد ، أنه يسهل أن يسترعى الانتباه الى الرسالة الواردة من حكومة هولندا^(١٦) ، بشأن ما اتخذته من اجراءات اضافية لتخفيف أعباء الديون ، طبقاً للجزء " ألف " من قرار المجلس ١٦٥ (د.١ - ٩) . وأضاف أن المجلس باستطاعته أيضاً ، في دورته الحالية ، أن يوفر فحة للجهود المبذولة ليجاد حل فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية أو العناصر اللازمة لمعالجة ما يستجد من مواقف فيما يتعلق بديون البلدان النامية .

١٢- ولاحظ أيضاً ، لدى اشارته الى البند ٤ من جدول الأعمال ، أن مسألة تقييم التقدم المحرز صوب اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ستكون من المواضيع الأساسية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في آب/ أغسطس - ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ . وهذه الدورة من دورات المجلس هي الأخيرة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، وبالتالي لا بد له من أن يتم في الدورة الحالية صياغة أى مساهمة يريد تقديمها . كما قدمت أمانة الأونكتاد تقريراً الى الدورة التاسعة عشرة ، ووفرت معلومات اضافية للدورة الحالية (TD/B/757/Add.1) (٣) .

١٣- ومعرض على المجلس تقرير الأمانة عن نتائج المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (TD/B/778 and Add.1 'and Add.1 (Summary) and Corr.1) وذكر أن الغات قد بدأ في تنفيذ القرارات التي توصلت اليها هذه المفاوضات ، وأنه كتب الى مدير عام الغات كيشدد على الحاجة الى اشتراك الأونكتاد في هذا العمل ومولدا فائدة هذه المشاركة .

١٤- ولاحظ أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من المسائل الأخرى المعروضة على المجلس ، وأن الاجتماع الاقليمي للبلدان النامية بشأن عدة مجالات ذات أولوية في هذا الميدان ، وهو الاجتماع الذى كان من المقرر أن يعقد قبل الدورة العشرين للمجلس ، ينعقد الآن في نفس موعد انعقاد هذه الدورة .

(٢) المعممة في الوثيقة TD/B/790

(٣) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرين ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/757/Add.1 .

١٥- ومن البنود الهامة الاخرى على جدول الأعمال ، ترشيد أعمال الأونكتاد • وقد احتوى تقرير اللجنة الدولية الحكومية المخصصة لترشيد آليه الأونكتاد (TD/B/786) (٤) على اقتراحات قيمة مقدمة من كل المجموعات ، رغم عدم امكان التوصل الى توافق فسي الآراء بشأن التدابير المحددة المطلوب اتخاذها • ويستحق هذا الموضوع دراسة متأنية ، وربما احتاج لمتابغة دراسته في الدورة الحادية والعشرين ، ولكن ربما يرغب المجلس في اتخاذ بعض القرارات الفورية اذا كان هناك امكانية لاتخاذ مثل هذه القرارات • ومن الأمور ذات الصلة ، ما طلب منه من اجراء مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة بغية التوصل الى تحديد كيفية اتاحة قدر اكبر من المرونة للاونكتاد فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بمجالات خدمات المؤتمرات ، والميزانية ، والشؤون المالية ، وشؤون العاملين ، والشؤون الادارية • وقد أوضح أمين عام الأمم المتحدة أنه يميل لاتخاذ كل الاجراءات الممكنة في هذا الصدد • وقد عقد اجتماع على مستوى عال في نيويورك ، كما تجرى مناقشات أخرى ذات صيغة تقنية أكبر • وأعرب عن أمله في تقديم تقرير عن نتائج المشاورات الى المجلس في دورته المقبلة •

١٦- ويحتوى هذا التقرير على عرض لأعمال المجلس خلال دورته العشرين (٥) .

(٤) المرجع نفسه ، البند ٧ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/786 .

(٥) للاطلاع على عرض أوفى للأعمال في الجلسات العامة للمجلس انظر المحاضر الموجزة للجلسات من ٥٢٨ الى ٥٣١ ، ومن ٥٣٣ الى ٥٣٦ (TD/B/SR.528-531 و SR.533-536) •

الفصل الأول

البيانات العامة الملقاة باسم المجموعات الاقليمية وبيانات أخرى

١٧- أدلي ، أثناء الدورة ، ببيانات عامة تناولت بعض أو كل البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المجلس . وتعكس الفقرات ١٨ - ٥٥ التالية هذه البيانات •

ألف - بيانات عامة باسم المجموعات الاقليمية

١٨- لاحظ المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ان البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال تعكس كثيرا من الاهتمامات الاساسية للمجتمع العالمي حاليا وفي الاجل العاويل ، وكذلك المشاكل الرئيسية التي تجابه البلدان النامية فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية الدولية • كما انها تعكس المشاكل ذات الاهمية الحيوية للبلدان المتقدمة ذاتها ، وبصفة خاصة نظرا لما يوجد من ترابط بين مصاعبها الاقتصادية الراهنة وبين الاختلال الهيكلي الاساسي في التقسيم الدولي الراهن للعمل وفي النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية الراهنة •

١٩- ومن المعروف جيدا ان عقدى الامم المتحدة الانمائيين الأول والثاني لم يحققا أهدافهما الرئيسية • فالسياسة الاقتصادية الدولية خلال العقد بين الماضيين لم تضيق الثغرة التي تفصل البلدان النامية عن البلدان المتقدمة ، كما أن عملية النمو ، وبلوغ امكانات النمو الطويلة الاجل في الاقتصاد العالمي ككل ، يواجهان الآن قيودا يفرضها بصفة خاصة التشويه الراهن في الاقتصاد العالمي • ان قيود السياسة الاقتصادية الدولية والحالية والتفاوت والاختلال الكامنين في سير النظام الاقتصادي الدولي يشكلان عقبة كبيرة تعوق تنمية البلدان النامية •

٢٠- وأشار المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ الى ان المجتمع الدولي قد اعترف بضرورة اجراء تغييرات أساسية في هيكل الاقتصاد العالمي ، وفي الاطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية • وينعكس هذا الاعتراف في اقرار الجمعية العامة في ١٩٧٤ للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (القراران ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) • غير انه فيما يتعلق بالتقدم المحرز في اتجاه النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فان مجموعته لا يسعها الا أن تعرب عن خيبة أملها العميقة • وفي الوقت الذى بذلت فيه البلدان النامية جهودا رئيسية في المفاوضات من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فان هذه المفاوضات لم تسفر عن أية نتيجة رئيسية ، بسبب الافتقار الى الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة •

٢١- ومضى قائلا ان الدورة الرابعة للونكتاد في نيروبي بدأت عملية تفاوض حول جوانب هامة متعددة من جوانب النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهي البرنامج المتكامل للسلاح الاساسية والصندوق المشترك ، ومدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، وصياغة مبادئ وقواعد منصفة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية • غير أنه انتشر منذ ذلك الحين شعور بخيبة الأمل على نطاق واسع ، ولا سيما في البلدان النامية ، فيما يتعلق ببطء التقدم المحرز في تلك المفاوضات ، ومرجع ذلك اساسا لافتقار الى الارادة السياسية للبلدان المتقدمة • ولكنه اعترف مع ذلك بوجود عدد صغير من البلدان المتقدمة التي ادركت خطورة الوضع ، وقامت بعمل ايجابي فيما يتعلق ببعض الاهداف ، وبخاصة الاهداف الكمية • واعرب عن تقدير مجموعته لهذا الموقف الايجابي ، وأملها في ان ينطبق ذلك ايضا على الحاجة الى اجراء تغييرات هيكلية ، وفي ان تحتذيه البلدان المتقدمة الأخرى • وأشار مع ذلك الى ان الاختتام الناجح للمفاوضات الجارية لن يكون كافيا ، ولو أنه سيؤدي الى زيادة الثقة • وما زالت هناك حاجة الى التقدم في المجالات الأخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية

لضمان بدء مرحلة جديدة أكثر ايجابية في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي • وتوفر التدابير التكميلية التي أقرتها الدورة الخامسة للأونكتاد ، وصياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة ، فرصة فريدة للمجتمع الدولي للتحرك بحسم أكبر نحو بلوغ أهداف وغايات النظام الاقتصادي الدولي الجديد •

٢٢- لقد تدهور المناخ الاقتصادي الدولي في أواخر السبعينات ، كما تأثرت البلدان النامية تأثراً بالغاً بالأزمة الاقتصادية المستمرة ، التي اتسمت باضطراب هيكل ريفي ، واختلالات غير مسبوقة في مراكز المدفوعات الخارجية ، وتقلبات رئيسية وعدم تيقن في المجال النقدي • إن أثر الأزمة غير المواتي على عملية التنمية يبرز حقيقة مؤداها عدم قدرة النظام الاقتصادي الدولي القائم حالياً على توفير دعم كاف للجهود الانمائية في البلدان النامية • فقد تواصل تدهور معدلات التبادل في هذه البلدان ، وبالتالي هبطت القوة الشرائية لحصيلة صادراتها • وفي نفس الوقت ، تتعرض أسعار صادراتها إلى البلدان المتقدمة لتقلبات واسعة النطاق ودائبة • ويتعين على معظم هذه البلدان أن تتغلب على مديونية خارجية تمثل عبئاً يتزايد باستمرار ، وأن تجابه اختلالاً خطيراً ومتزايداً في مدفوعاتها الخارجية • ويتمثل جسوء السوق في فورة النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة • يضاف إلى ذلك أن تدابير السياسة العامة التي اتخذت بصفة خاصة لتخفيف وطأة المشاكل المختلفة قد ترتب عليها انتقال مصاعب التكيف إلى البلدان النامية • وزاد من تفاقم الوضع أن البلدان المتقدمة لم تمنح البلدان النامية معاملة تفضيلية دون اشتراط المعاملة بالمثل في كل قطاعات التعاون الاقتصادي الدولي •

٢٣- أضف إلى ذلك ما ثار من قلق ، ناهيك عن الكرب ، من جراء الزخم الذي اكتسبه مؤخراً سباق الأسلحة ، والذي وصل إلى درجة انفاق ما يزيد على مليار دولار يوميا على الأسلحة ، ويقابل ذلك انخفاض المساعدة الخارجية إلى العالم النامي • فليس الجوع ، وسوء التغذية ، والمرض ، والجهل ، والبطالة إلا بعض الشرور التي يمكن محققها خلال أعوام قليلة إذا حولت المبالغ الضخمة التي تستخدم في شراء الأسلحة ، إلى دعم البرامج التي تواصل مكافحة الشرور التي يحتمل ضررها البلدان الفقيرة •

٢٤- وقد أدت صعوبة الوضع الاقتصادي الدولي بصفة خاصة إلى تفاقم حدة المشاكل الخاصة التي تجابه أقل البلدان نمواً ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية وأشد البلدان تأثراً •

٢٥- إن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لم تف تف تماماً بمصالح واهتمامات البلدان النامية ، ولا بد قطعاً من إعادة النظر فيها لمراعاة هذه المصالح • ومن المفيد جداً في هذا التقييم الجديد أن يجري الأونكتاد دراسة معمقة تتناول كل الاتفاقات • ويجب في السياق نفسه إجراء تحليل للتعارض القائم بين أهداف وغايات التنمية من جهة وبين الحمائية من جهة أخرى •

٢٦- ولا يزال الاقتصاد الدولي في حالة اختلال هيكلية ، ويلزم اتخاذ تدابير عميقة الأثر لمراقبة التطورات في النظام الاقتصادي الدولي • ويواجه الاقتصاد العالمي احتمالات نمو غير مؤكدة ، وتشويهاً متزايداً وجسوءاً هيكلية في التقسيم الدولي للعمل ، وحمائية متزايدة إزاء صادرات البلدان النامية • فالأزمة الاقتصادية الراهنة ليست ظاهرة دورية ، وإنما هي بالأحرى عرض من أعراض الاختلال والاضطراب الهيكلية • وتبعاً لذلك ، فإنه لا يمكن حل المشاكل الأساسية التي يواجهها الاقتصاد العالمي بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة دون إعادة هيكلة التقسيم الدولي للعمل ، ودعمه عن طريق إجراء تغييرات مناسبة في الاطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية •

لقد أصبح تعديل هيكل الاقتصاد العالمي ضروريا الآن ، بخية التعجيل بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية واستعادة امكانات النمو الطويل الأجل للاقتصاد العالمي ككل في آن معا . ومن ثم ، يجب أن تركز السياسة الاقتصادية الدولية على البدء في اتخاذ اجراءات جديّة ومباشرة مفاوضات جادة تستهدف إعادة هيكلة الاطار الاقتصادي الدولي القائم حاليا بحيث يمكنه دعم عملية التنمية دعما تاما .

٢٧- ولهذا السبب فان البلدان النامية شددت في المقترحات التي قد متها بصدد تحضير مساهمة الأونكتاد في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث على أنه اذ أريد احراز تقدم حقيقي وكبير صوب إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك التعجيل بتنمية البلدان النامية وتحقيق امكانات النمو في الاقتصاد العالمي في مجموعه ، وكذلك اتاحة تشغيل النظام الاقتصادي العالمي على نحو أكفأ لصالح كل مجموعات البلدان ، فانه يتعين اجراء تغييرات أساسية في الآليات والنظم والاجراءات الدولية الراهنة ، وخصيصا في ثلاثة مجالات وثيقة الترابط . أولا ، لابد من اجراء تعديل رئيسي في الاطار الذي تمارس داخله التجارة الدولية ، وكذلك تكثيف الجهود من أجل إعادة هيكلة الأسواق والتجارة السلعية . ثانيا ، يجب اتخاذ اجراء فيما يتصل باصلاح النظام النقدي الدولي وبإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، اذ انه لم يتحقق شيء حتى الآن في هذين المجالين . وقد استمر تضرر البلدان النامية من التضخم الذي تصدره البلدان المتقدمة النمو نظرا لاستخدام بعض عملات البلدان المتقدمة النمو كعمولات تجارية واحتياطية . ومن شأن اصلاح النظام النقدي الدولي المساعدة في تصحيح هذا الوضع وفي تحقيق استقرار أكبر في معدلات الصرف ، وذلك عن طريق وضع مخطط ينص على زيادة اشتراك البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية . ولذا ، فان ثمة ضرورة ملحة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة والاونكتاد ذات الصلة ، ولاسيما قرارات الجمعية العامة ١٧٥/٣٢ ، و ١٩٧/٣٤ ، و ٢١٦/٣٤ ، وقرار المؤتمر ١٢٨ (د-٥) ومقرر المجلس ١٤٤ (د-١٦) . ثالثا - وذلك أمر يعني البلدان النامية ذاتها - لابد من تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين هذه البلدان على أساس مبادئ الاعتماد الجماعي على الذات .

٢٨- وقال ان مجموعة ال ٧٧ تعلق أهمية كبيرة على الجوانب السلبية للنقل العكسي للتكنولوجيا . ويتطلب تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية والتحول التكنولوجي لهذه البلدان دعما من المجتمع الدولي ومن البلدان المتقدمة بصفة خاصة . وينبغي عقد ترتيبات تعويضية في هذا الصدد .

٢٩- وفيما يتعلق بالنقل الدولي ، قال ان الأمر يقتضي اجراء تغييرات هيكلية لمنح البلدان النامية نصيبا أكبر في نقل البضائع الداخلة في التجارة الدولية ، وذلك فيما يتصل بتوليد حركة البضائع ، لتمكين هذه البلدان من تخفيض ما تنفقه من الصرف الاجنبي الى أدنى حد .

٣٠- وفي صدد إعادة هيكلة الاطار الاقتصادي العالمي ، توجد مسألتان تدعوان لبذل غاية خاصة في الدورة الحالية . وتتصل الأولى بانشاء آلية ملائمة في الاونكتاد لكفالة اتساق السياسات الاقتصادية للبلدان المتقدمة في المجالات المتصلة بالتجارة والنقد والتمويل مع الأهداف الانمائية الطويلة الأجل المتفق عليها دوليا وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية . وتتصل الثانية بصياغة القواعد والمبادئ الجديدة النازمة للعلاقات التجارية والنقدية والمالية الدولية .

٣١- وفي هذا الصدد ، تم تقديم عدد كبير من المقترحات بشأن موضوعات مهمة مختلفة ، سوف تسفر عن احراز بعض التقدم صوب تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، اذا ما اعتمد هذا

المجتمع الدولي • ويوجد استياء كبير من التدابير التي اتخذتها حتى الآن البلدان الدائنة بشأن تنفيذ الالتزامات الأكيدة التي أخذتها على نفسها كما هو مبين في قرار المجلس ١٦٥ (د-٩) • ومنذ آخر دورة عقدت لها المجلس ، وعلى الرغم مما أظهرته بعض البلدان الدائنة من نوايا ، اتضح أن بعضا من البلدان الدائنة الرئيسية يفتقد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الالتزامات التي يتحملها بمقتضى ذلك القرار • ولذلك فإن مجموعته تود أن تكرر وتؤكد أن البلدان المتقدمة التي منحت امتيازات على أساس تمييزي قد انتهكت روح الجزء ألف من القرار ، وتجاهلت التفاهم الذي تم التوصل إليه بحسن نية فيما يتصل بذلك القرار بشأن ما يجب أن يفهم من عبارة "البلدان النامية الفقيرة" •

٣٢- وتتصل تدابير تخفيف عبء الدين ، بطبيعة الحال ، على نحو غير مباشر ، بالثقة التي يبعتها أي اتفاق مقبل بشأن العناصر اللازمة لإعادة تنظيم الديون • وقال انه يأمل في أن يتجسد الى أقصى حد ممكن حسن نية أغلب البلدان المتقدمة ازاء البلدان المدينة التي أشير إليها في القرار ١٦٥ (د-٩) بوصفها البلدان "الفقيرة" •

٣٣- وذكر المتحدث أيضا أن مجموعة ال ٧٧ تعلق أهمية كبيرة على تخصيص أموال كافية لتنفيذ قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) بشأن مساعدة حركات التحرير الوطنية في جنوب أفريقيا وزيمبابوي وفلسطين وناميبيا •

٣٤- وفي النهاية ، ذكر المتحدث أنه اذا أريد أن يكون هناك مغزى لنفس مفهوم التعاون الدولي من أجل التنمية ، واذا أريد للبلدان النامية ألا تنطوي على نفسها وتفتح شكلا من أشكال الاكتفاء الذاتي في المجال الانمائي ، بحيث تتسبب في احداث اضطراب خطير في الاقتصاد العالمي ، فإنه يجب على البلدان المتقدمة أن تظهر ارادة سياسية كافية من أجل الشروع في اتخاذ تدابير واجراء مفاوضات جادة بغية اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد • وفي هذا الصدد ، فإن مجموعته تختبط اذ تشاطرها قلقها واحدة من أهم اللجان التي أنشئت لدراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، واستكملت تواجدها • ولذا فإن مجموعته تود أن تضم صوتها الى ما أعربت عنه هذه اللجنة من أمل في أن تدرك البلدان المتقدمة صناعيا أن ذات بقائهم في خطر ، وأنه من الحيوى لها ، مثلما هو حيوى للبلدان النامية ، أن تتجنب المستقبل العاصف الذي يقترّب منها • ولذا فإن مجموعته تنضم الى اللجنة في قولها بأن "البحث عن حلول ليس عملا خيرا وانما هو شرط لبقاء الجميع" •

٣٥- وقال ممثل الصين اننا ، اذا تذكرنا فترة السبعينات ، يمكن أن نرى ان الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والهيمنة قد ازداد عمقا في الميدان الاقتصادي الدولي • فالبلدان النامية ، في تمسكها بالمبادئ الصحيحة التي نع عليها الاعلان وبرنامج العمل المعتمدان في السدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة (القران ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) ، اضطلعت ، بغية وقاية سيادتها وتنمية اقتصادها الوطني ومجابهة الاستغلال والنهب والاحتكار في التجارة والنقد والتمويل والتكنولوجيا والنقل البحري وغيرها من الميادين الهامة على المستوى الدولي ، بحرص كبير من أجل التخلص من العلاقات الاقتصادية الدولية القديرة واتامة نظام اقتصادي دولي جديد • ومن المؤكد انه ستكون ثمة زيادة في تكثيف هذه الجهود وتحقيق انتصارات جديدة في الثمانينات •

٣٦- وأضاف قائلاً ان التقدم المحرز في كافة المفاوضات التي أجريت تحت رعاية الأونكتاد ، منذ الأونكتاد الخامس ، كان محدوداً . فقد تم الوصول الى اتفاق حول بعض مواد الاتفاق على الصندوق المشترك ولكن لا تزال هناك مواد أساسية تقتضي المزيد من المناقشات . والمفاوضات بشأن السلع الأساسية المنفردة في حالة جمود ، الا فيما يتعلق بالمطاط الطبيعي والجوت والألياف الصلبة . وقد ووجهت مشاكل كثيرة في التفاوض بشأن مجموعة من القواعد واللوائح الناظمة للممارسات التجارية التقييدية . وعلى الرغم من أن ثمة مفاوضات بشأن مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا تتعقد منذ عدة سنوات ، لم يتم التوصل الى اتفاق نهائي في هذا الشأن . كما لم يتم الوصول الى اتفاق على اتفاقية للنقل المتعدد الوسائط . وباختصار ، فإن المفاوضات الهامة التي تهتم البلدان النامية لا تزال تتحرك ببطء . ولا يمكن الا أن نشعر بخيبة الأمل ونحن نتفحص التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . فديون البلدان النامية في تصاعد مستمر ، وحالتها التجارية تزداد تدهوراً ، وقد رتها الشرائية في انخفاض ، وصادراتها من المصنوعات تتأثر سلبياً بفعل الحمائية . وتمثل وقائع الاجفاف وافتقار التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية عقبة كبيرة أمام البلدان النامية . أما البلدان المتقدمة ، فإن اقتصادها يتسم بالركود ، بينما لا يزال التضخم والبطالة خطيرين . وكل هذا يقدم مزيداً من البرهان على أن الهيكل الاقتصادى القديم لم يعق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية فحسب ، بل وأعاق أيضاً انتعاش وتنمية الاقتصاد العالمى . وهكذا أصبح من الملح اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد . وان وفد الصين يعتقد أن اتخاذ تدابير عملية للتعجيل باقامة نظام جديد ليس ضرورياً لحل المشاكل الاقتصادية العالمية فحسب بل ، انه أيضاً هام الأثر لصيانة السلم والاستقرار العالميين .

٣٧- واستطرد قائلاً ان الأونكتاد محفل هام لتناول القضايا الاقتصادية العالمية ، وينبغي أن يقوم بدور أكثر ايجابية في تعزيز اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . فعلى الأونكتاد أن يكمل مفاوضاته حول الصندوق المشترك ، وحول مدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، وحول العبادى والقواعد المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية ، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ . وينبغي أيضاً أن تتخذ الدورة الحالية للمجلس اجراءات متابعة فعالة بشأن الحمائية وترشيد آلية الأونكتاد وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذت في الأونكتاد الخامس . وان التغيير الشامل للهيكل الاقتصادية غير العادلة وغير المنصفة يمثل خطوة هامة في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . والبلدان النامية تطالب بأن تجرى مناقشات أولاً بشأن ترابط مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل ، كما يمكن تكييف السياسة العامة والتدابير التي تتخذها البلدان المتقدمة مع أهداف التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . وقد نوقش هذا الموضوع لوقت طويل بدون الوصول الى أى توافق في الآراء . ووفد الصين يرى ان ذلك يمثل الخطوة الأولى في تحقيق التغيير الهيكلي وانه ينبغي القيام بمساع في هذا الاتجاه . هذا الى جانب ان المفاوضات التي تجرى تحت رعاية الأونكتاد تتصل اتصالاً وثيقاً بالمفاوضات العالمية التي ستفتتح في نيويورك في الخريف القادم . فينبغي أن تستكمل ، وأن تنسق وأن تعزز بصورة تبادلية ، كما يمكن تقديم مساهمات ايجابية في تسوية مشاكل العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب .

٣٨- وشدد على أن البلدان النامية تحتاج الى بيئة دولية سلمية لتنمية اقتصادها الوطني بصورة سليمة • وبينما نقوم بتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية الجائرة ، يتحتم علينا أن نجابه العدوان والتوسع والسيطرة والاحتلال الاجنبي • وفي الوقت الحالي ، لا بد بصفة خاصة من مجابهة عدوان وتدخل تلك الدولة الكبرى التي تسمى نفسها " حليفا طبيعيا " • فقد كانت الصين دائما تدعو الى ضرورة ارساء العلاقات السياسية والاقتصادية بين كافة البلدان على مبادئ خمسة : الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم الاعتداء المتبادل ، وعدم تدخل كل دولة في الشؤون الداخلية للأخرى ، والمساواة والفائدة المتبادلة ، والتعايش السلمي • وفي العمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ينبغي للبلدان النامية وكافة البلدان التي تؤيد العدل أن تتحد بصورة وثيقة لمجابهة الاحتكار والسيطرة والهيمنة وصيانة السلم العالمي •

٣٩- واختتم قائلاً ان وفد الصين على استعداد للاضطلاع بجهود مشتركة لايجاد حلول للمشاكل القائمة حالياً في الميادين الاقتصادية والتجارية الدولية •

٤٠- ولا حظ المتحدث باسم المجموعة بان المجتمع الدولي يواجه صعوبات خطيرة تعوق نمو الاقتصاد العالمي في جميع القطاعات • وتتسم الحالة الراهنة بارتفاع بدرجة عالية من عدم التيقن ، ويبدو أن العثور على حلول ناجعة لمشاكل مثل ارتفاع مستويات التضخم ، والبطالة ، والحالة النقدية ازمة الطاقة ، أصبح من الأمور المتزايدة الصعوبة •

٤١- ورغم ان الاحتمالات في المستقبل بعيدة عن أن تكون واضحة وأن البحث عن طرق ووسائل فعالة لا يزال مستمرا ، فلا بد من الاعتراف بأنه تحقق مؤخرا داخل الأونكتاد شيء من التقدم في بعض الميادين • وأشار في هذا الصدد الى عدد من أهم المفاوضات الجارية في الأونكتاد التي يؤمل أن تكمل بالنجاح قريبا ، ومن بينها المفاوضات المتصلة بالصندوق المشترك ، حيث يعمل الجميع بالاهوادة لسد الثغرات الأخيرة بغية التوصل الى اتفاق نهائي • كذلك تحقق تقدم ذو شأن في المفاوضات المتصلة بمدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا وبالعمليات التجارية التقليدية ، وكذلك في الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا • لقد أمكن في هذه الحالات جميعها اتخاذ بعض الخطوات البالغة الايجابية الى الامام ، بينما أخذت في نفس الوقت المفاوضات المتصلة ببعض السلع الأساسية في التقدم أيضا • وتعتقد المجموعة بان يمكن أن يتحقق مزيد من التقدم في هذه الميادين وأن الأونكتاد سيستطيع تقديم مساهمة ملائمة الى الجولة الجديدة من المفاوضات العالمية • ولكن ، رغم ذلك ، لا تزال الحالة الاقتصادية العامة مدعاة لقلق شديد ، كما يشير عدم التيقن وعدم الاستقرار السائدان تساؤلات خطيرة حول مستقبل الاقتصاد العالمي واستثناف نمو وتوسع متوازنين في التجارة •

٤٢- ولا يغيب عن المجموعة بـ أن كثيرا من البلدان النامية عانت خاصة من الاختلالات الراهنة وما فتئ كثير منها يواجه عجزا خطيرا في ميزان مدفوعات حسابها الجارى وتزايدا في مديونيتها الخارجية ، وكذلك قصورا في معدلات النمو ، وخاصة في تلك البلدان ذات الدخل الفردى المنخفض . وتدرك كذلك أن أقل البلدان نموا ، على وجه الخصوص ، ما برحت تواجه صعوبات محددة قديمة العهد . وهي لذلك تؤيد الجهود الرامية الى تيسير قيام اقتصاد عالمي كفاً ومتنام ومتزايد الاستقرار وتشاطر البلدان النامية في ما تهدف اليه من تحقيق تغيير في اتجاه نظام اقتصادى دولي جديد تستطيع فيه جميع البلدان تحقيق امكانياتها . وهي على اقتناع بأنه يمكن احراز هذا التغيير بطريقة متوازنة ومنظمة .

٤٣- وتعتقد المجموعة بـ انه ، بالنسبة لعدد من القطاعات ، يحدث حاليا تغيير هيكلي في اقتصاد عالمي دينامي عن طريق تحولات في انماط الانتاج والاستهلاك والتجارة ، وان التغييرات الهيكلية ضرورية بقدر ما تزداد البلدان تنمية لموارد ها المحلية واستخداما لها على نحو أكفأ . كما تعترف المجموعة بـ بوجود ترابط متزايد في العلاقات المتبادلة بين قضايا مثل الشؤون التجارية والنقدية والمالية الدولية ، والسلع الأساسية ، والزراعة ، والطاقة ، ونقل الموارد ، وكذلك في العلاقات المتبادلة بين الاقتصادات القومية . فلا يمكن التماس الرفاه الاقتصادى لاي بلد باتباع سبيل واحد أو بمعزل عن البلدان الأخرى . ولذلك كان تعزيز وتكثيف التعاون والمساعدة الاقتصادية بين فيما بين البلدان جميعها وفقا لقدراتها المتفاوتة أمرا أساسيا للنهوض بالمصلحة المشتركة . وأعضاء المجموعة بـ ، مع اعتقادهم أن البلدان النامية تحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها الخاصة ، مقتنعون أيضا بأن جهود هذه البلدان من أجل تعزيز اقتصاداتها وتنويعها وتحسين مستويات معيشة شعوبها لا يمكن أن تنجح الا في بيئة من التعاون الدولي . ويجب أن ينصب اهتمام المجتمع الدولي على تيسير التغييرات الهيكلية التي هي ضرورية وكذلك ، وبوجه أعم ، على تيسير قيام اقتصاد عالمي كفاً ومتنام ، وعلى توسيع الدور الاقتصادى للبلدان النامية في النظام الدولي ، عن طريق تدابير تخفف من عدم اليقين وعدم الاستقرار وتلطف من مشاق التكيف الاجتماعى . وتود بلدان المجموعة بـ أن تؤكد من جديد ارادتها السياسية وعزمها على المساهمة في بلوغ هذه الأهداف .

٤٤- وفيما يتعلق بقرار المجلس ١٦٥ (د ل - ٩) ، أشار المتحدث باسم المجموعة بـ الى أحكام الجزء 'الف' ، وبوجه خاص الفقرة ٥ التي جاء فيها أنه " لدى اتخاذ هذه التدابير يحدد كل بلد من البلدان المانحة المتقدمة النمو ما ينطوى عليه الأمر من توزيع وتدفقات صافية في اطار سياسته الخاصة المتعلقة بتقديم المعونة " ، وقال ان هذه الروح كانت هي التي استلهمتها بلدان المجموعة بـ المانحة المتقدمة ، في تنفيذها القرار ، وهي تحدد المستفيدين من تدابير التعديل بأثر رجعي . وقد ادت هذه التدابير التي تدل على وجود ارادة سياسية واضحة بصدد موضوع حساس الى تحسن ملموس في نوعية وحجم المعونة المقدمة من بلدان المجموعة بـ الى البلدان النامية المعنية .

٤٥- وأضاف أنه بدافع من روح التعاون التي سادت أثناء وضع القرار ١٦٥ (د ل - ٩) ، يشدد على أهمية الجزء بـ من النص ، وأن المجموعة بـ ترى انه ينبغي أن يكون هدف العمل بشأن هذه المسألة تعزيز قدرة الآليات القائمة على التعامل الفعال والمتناسق مع حالات البلدان التي تواجه مشاكل في المديونية كل على حدة . وفي هذا الصدد أعاد الى الذاكرة أن الأمين العام للأمم المتحدة

قد اشترك بصفة مراقب في بعض الاجتماعات التي عقدتها مؤخرا نوادي الدائنين ، بناء على دعوة من رئيس نادى باريس •

٤٦- ثم قال ان المجموعة باء ، في هذه الظروف ومراعاة للأهمية التي يعلقها الجميع على قضية مديونية البلدان النامية ، ترى انه ينبغي ان تظل المسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس الذي اعتمد القرار ١٦٥ (د ل - ٩) في آذار/مارس ١٩٧٨ والذي يعتبر بالتالي الهيئة المناسبة لمتابعة المناقشة •

٤٧- وقال ممثل بولندا ، متحدثا باسم المجموعة دال ومنغوليا ، ان التطورات التي حدثت في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس تؤكد ان الاتجاهات الرئيسية الموصوفة في البيان المشترك المقدم من البلدان الاشتراكية في الأونكتاد الخامس (TD/249) لا تزال تحدد مجرى الأحداث الاقتصادية العالمية •

٤٨- وتوجد أزمة هيكلية حادة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي تتجلى جوانبها العديدة في البيان الافتتاحي الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد وفي وثيقة الأمانة " الصورة المرتقبة للاقتصاد العالمي " (TD/B/783). ومن نتائج هذه الأزمة الى حد كبير التفاوتات المتزايدة بين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة صناعيا ، وكذلك فيما بين البلدان النامية ذاتها ، بالإضافة الى الحالة الخطيرة لاقبل البلدان نموا • وكما ذكر الأمين العام ، فان الأزمة هي أيضا أزمة في النظام التجارى •

٤٩- وأدت الزيادات المستمرة في الحواجز الحمائية في أسواق البلدان الرأسمالية المتقدمة الى ادخال عناصر خطر وعدم يقين على السير العادى للعلاقات التجارية • وفضلا عن ذلك ، فقد افضى وجود حواجز تمييزية أمام التجارة وادخال حواجز جديدة مؤخرا الى افساد جو الثقة ، الذى يعتبر ضروريا في العلاقات التجارية والاقتصادية ، والقاء ظلال على احتمالاتها في المستقبل •

٥٠- وتتنظر البلدان الاشتراكية الى الحالة الراهنة والاحتمالات الآتية بعين القلق • وأوضحت في مناسبات متعددة الأسباب الحقيقية لتطاول أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وأشارت الى أوجه النقص في العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة • وقد مدت اقتراحات محددة بشأن إعادة تشكيل هذه العلاقات ، وأيدت الاقتراحات البنائة والتقدمية التي قدمتها البلدان النامية في هذا الصدد وتشكل هذه الاقتراحات في رأيها الوسائل السليمة لإعادة تشكيل هذه العلاقات • ومن المؤسف انه لم تنزل حتى الآن أى عقبة من العقبات الأساسية التي تعترض إعادة التشكيل هذه • وتشترك البلدان الاشتراكية اشتراكا فعالا في المناقشات والمفاوضات الجارية في الأونكتاد حول القضايا الرئيسية ، مثل مساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وترشيد آلية الأونكتاد •

٥١- وبينما تؤيد وفود البلدان الاشتراكية اقتراحات البلدان النامية التقدمية وتطلعاتها ، فقد قدمت افكارا ومقترحات تعكس نهجها في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك المصالح المشروعة لبلدانها ، وهي تجرى في هذا السياق تقييما لنتائج الجهود المشتركة •

٥٢- ونظرا للوضع الخطير في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فهي ترى انه يجب ان ينهض الأونكتاد الآن أكثر من أى وقت مضى بمهامه بوصفه المؤسسة الاقتصادية العالمية الرئيسية المعنية بمشاكل التجارة والتنمية • ويعني ذلك في آن واحد دراسة المشاكل وإيجاد حلول مناسبة لها ،

بما في ذلك تحديد التدابير المطلوبة • وينبغي متابعة أداء الوظائف الرئيسية للأونكتاد ، كما تتجسد في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) ، بشكل أنشط في ضوء الحالة الراهنة مع التركيز على المشاكل الرئيسية • والبلدان الاشتراكية تشاطر الامين العام للأونكتاد رأيه القائل بأن الفهم الصحيح للمشاكل يوميًا مسبقًا الى حلولها • وللمجلس ، بوصفه الهيئة الرئيسية للأونكتاد ، دور هام يقوم به ، وهناك عدد من القضايا الهامة التي برزت مؤخرًا والتي ينبغي ان تكون في بؤرة اهتمامه مثل الحمائية ، والقضاء على التمييز في التجارة ، ومراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية في التجارة العالمية ، بما في ذلك أسواق السلع الأساسية ، وقطاعات السلع الأساسية لاقتصادات البلدان النامية •

٥٣- وأضاف ان البلدان الاشتراكية ترى أنه ينبغي ان يبقي الاونكتاد الاتجاهات الاخيرة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي تحت رقابة دائمة ، وان يقرر كيفية التصرف بأكفاً طريقة مع ايلاء الاعتبار الواجب للحالة المتغيرة • ولا يتعارض ذلك بأية حال مع أية تدابير اتخذت في مكان آخر ، بل انه ييسرها • وهي تلاحظ بعض التقدم ، كما أشار الامين العام للأونكتاد ، في أنشطة الاونكتاد في بعض المجالات ، ولكنها لا تستطيع ان تتغافل عن حدوث بعض التدهور في فعالية الاونكتاد بسبب التناقضات في طبيعة ووجهة الحلول المنشودة • فهي تخامرها شكوك ، مثلاً ، فيما اذا كان ما يجري في الاونكتاد من تكاثر مضطرب في الهيئات والاجتماعات المعنوية بنواح مختارة من العلاقات الاقتصادية الدولية أمر بناءً دائماً ، لا سيما اذا أدى ذلك الى تضييع مسؤوليات المجلس ، وصرفه عن التحليل الشامل للمشاكل الحيوية •

٥٤- وفي الختام قال ان البلدان الاشتراكية تحث المجلس على مجابهة المشاكل الحقيقية في الدورة الحالية ، وتتعهد ببذل جهودها متضافرة مع جهود الوفود الاخرى تحقيقاً لتلك الغاية •

باء - بيانات أخرى

٥٥- أيد ممثل العراق بيان المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ بخصوص تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي وقال انه من اهم المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية ، وان وفده يرى ان الحل لا يكون الا في اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي • وأشار الى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) الذي ينص على ان عملية التنمية مهمة مترابطة بين البلدان المتقدمة والنامية • ولذلك فان التعاون بين البلدان النامية لا يعفي الدول المتقدمة من التزاماتها ومسؤولياتها في العملية الانمائية الدولية • وأشار الى تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٧٩ ، الصادر عن البنك الدولي ، الذي يبين ان ما قدمته البلدان الأعضاء في الاوبك من مساعدات الى البلدان النامية الاخرى يبلغ عدة أمثال ما قدمته بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الى هذه البلدان • وفي هذا الصدد أعرب عن رغبته فسي أن يؤكد من جديد الاقتراح الذي أعلنه سعادة رئيس الجمهورية العراقية السيد صدام حسين بإنشاء صندوق طويل الأمد لمساعدة البلدان النامية ، وتساهم فيه البلدان الصناعية بمقدار التضخم الذي تصدره الى البلدان النامية ، وتساهم فيه كذلك البلدان المنتجة للنفط بمقدار الزيادة في أسعار النفط الذي تصدره الى البلدان النامية " •

الفصل الثاني

تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الأونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (البند ٣ من جدول الأعمال)

تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (البند ٤ من جدول الأعمال)

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٥ من جدول الأعمال)

الف - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الأونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

٥٦ - قرر المجلس ، في دورته التاسعة عشرة ، أن يحيل هذا البند من جدول الأعمال الى دورته العشرين •

٥٧ - وأحيل هذا البند الى فريق الاتصال التابع للرئيس •

٥٨ - وأشير الى البند في البيانات العامة الواردة في الفصل الأول أعلاه •

٥٩ - وقدم الرئيس ، في الجلسة ٥٢٢ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ، تقريراً عن مشاوراته في فريق الاتصال •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦٠ - قرر المجلس في نفس الجلسة ، بناءً على اقتراح الرئيس ، احالة بند جدول الأعمال الى دورته الحادية والعشرين ومن ثم ادراجه في جدول الاعمال المؤقت لتلك الدورة ، بصيغة معدلة على نحو مناسب • (للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت الذي اعتمده المجلس ، أنظر المرفق الثالث) •

با - تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الجديد (البند ٤ من جدول الأعمال)

٦١ - قرر المجلس في دورته التاسعة عشرة ، أن يحيل هذا البند الى دورته العشرين • وكان معروضاً على المجلس ، لنظره في هذا البند في دورته العشرين ، تقريراً من أمانة الأونكتاد كان قد تم اعداده للدورة التاسعة عشرة وازافة الى هذا التقرير (TD/B/757/Add.1) تبين ما حدث من تطورات أخرى •

- ٦٢ - وأحيل هذا البند الى فريق الاتصال التابع للرئيس .
٦٣ - وأشير الى البند في البيانات العامة الواردة في الفصل الأول أعلاه .
٦٤ - وقدم الرئيس ، في الجلسة ٥٣٣ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ، تقريرا عن مشاوراته في فريق الاتصال .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

- ٦٥ - وفي نفس الجلسة ، أحاط المجلس علما ، بناء على اقتراح الرئيس ، بالتقرير المقدم من أمانة الأونكتاد (TD/B/757 and Add.1) وقرر أن يحيل التقرير الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، جنبا الى جنب مع الفرع المتصل بالموضوع من تقرير المجلس عن دورته العشرين (انظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى) .
٦٦ - وذكر المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ أن مجموعته تود رغم انضمامها لتوافق الآراء بشأن احوالة الوثيقة TD/B/757 and Add.1 الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، أن تنقل الى الجمعية العامة شعورها العميق بالقلق وخيبة الأمل للتقدم البطئ في تنفيذ النظام الاقتصادى الدولى الجديد في مختلف العبادين ، وانها تعزو ذلك أساسا الى افتقاد الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة .

- جيم - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائى والنظام النقدى الدولى (البند ٥ من جدول الأعمال)
٦٧ - قرر المجلس في دورته التاسعة عشرة أن يحيل هذا البند الى دورته العشرين ، وكان معروضا على المجلس ، لنظره في هذا البند ، تقرير من أمانة الأونكتاد معنون " الصورة المرتقبة للاقتصاد العالمى " (TD/B/783)^{٦٦} ومشروع قرار (TD/B/L.360) بشأن " ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائى والنظام النقدى الدولى " تمت احواله من دورته الثامنة عشرة والتاسعة عشرة .
٦٨ - ووجه اهتمام المجلس أيضا الى قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٤ الذى رجا ، في جملة أمور ، من المجلس أن يناقش ، عند نظره في هذا البند ، تدابير لمكافحة ظاهرة التضخم العالمية ، ورجا من الأمين العام للأونكتاد أن يعد ، بمساعدة خبراء اذا اقتضى الأمر ، وفقا لما هو منصوص عليه في مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٤ (د - ١٦) ، تقريرا عن هذا الموضوع كي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين (يوفرا أولا لنظر المجلس فيه ، في دورته الثانية والعشرين) .

- ٦٩ - وعلاوة على البيانات التي ألقيت بشأن هذا البند ، والتي ترد في الفقرات ٧١-٨١ أدناه ، فقد أشير الى البند في البيانات العامة الواردة في الفصل الأول أعلاه .

- ٧٠ - وأحيل هذا البند الى فريق الاتصال التابع للرئيس .
٧١ - ولا حظ ممثل المملكة العربية السعودية أن " الصورة المرتقبة للاقتصاد العالمى " تتنبأ بأنه سيكون لدى الدول النامية المصدرة للنفط فائض كبير في موازين مدفوعاتها وذلك خلال عامي ١٩٨٠/١٩٨١

(٦) صدرت نسخة منقحة لهذه الوثيقة (TD/B/783/Rev.1) بعد اختتام الدورة .

وبقابل ذلك عجز في موازين مدفوعات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، وكذلك البلدان النامية غير المصدرة للنفط • ولا حظ أيضا أن التقرير عزا تفاقم ارتفاع التضخم المتوقع في عام ١٩٨٠ بقدر كبير الى ما يتوقع من زيادة قدرها ٦٠ في المائة في سعر النفط المستورد خلال ذلك العام • وهذا التنبؤ غير صحيح ، لأن موجة التضخم الحادة التي يعانيتها العالم سبقت بوقت كبير زيادة ارتفاع أسعار النفط • فارتفاع سعر النفط كان نتيجة لذلك التضخم ولم يكن سببا فيه • وان ما قامت به بعض البلدان المتقدمة من اجراءات عام ١٩٧١ لمعالجة مشاكلها الاقتصادية - كما تبرر ذلك - ومحاولة كبح موجة التضخم فيها وما تبع ذلك من تخفيض في أسعار العملات وتعويمها في الأسواق العالمية في ذلك الوقت كانت أسعار النفط زهيدة جدا • ولم ترتفع الا في عام ١٩٧٤ أي بعد ثلاث سنوات من الاجراءات التي قامت بها تلك البلدان المتقدمة • ويعود السبب في ذلك الارتفاع الى الانخفاض في القيمة الحقيقية لاسعار النفط بسبب تدهور سعر صرف الدولار وانخفاض قوته الشرائية وما تبع ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المصنوعة وشبه المصنوعة والسلع الاخرى ومنها المواد الغذائية •

٧٢- لذا ، فلم يكن النفط سببا في ارتفاع موجة التضخم - كما أشار ذلك التقرير - بل كان ارتفاع أسعاره نتيجة لذلك التضخم • ان من الأسباب الحقيقية لتفاقم موجة التضخم ان البلدان المتقدمة النمو لم تواجه المشكلة برغبة حقيقية و ارادة سياسية صادقة لمعالجتها جذريا • وكل ما قامت به تلك الدول من اجراءات في ذلك السبيل كانت حلولا مؤقتة ، ولم يكن لها نتائج ايجابية • ومن تلك الأسباب أيضا الانفاق الهائل على سباق التسلح والمغامرات العسكرية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية •

٧٣- وأشار الى الفاضل في ميزان المدفوعات لبلده ، فقال انه يعود الى أن بلاده تنتج من النفط أكثر من حاجتها وذلك استجابة لحاجة الاقتصاد العالمي وازدياد الطلب العالمي على النفط وخصوصا طلب البلدان المتقدمة النمو ، لعدم قدرتها على التكيف في استهلاك النفط بصورة رشيدة ومعتدلة وقيام بعض المستهلكين بتخزين كميات هائلة من النفط • ورغم هذا ، فإن بلاده زادت من انتاجها من النفط لتغطية زيادة الطلب العالمي عليه بما في ذلك من هدر لمورد ناضب • وانها تضطلع بهذا في الوقت الذي تتعرض فيه ايراداتها النفطية وموجوداتها الاحتياطية الى التقلبات في أسعار الصرف وعدم ضمان قوتها الشرائية • وكذلك عدم ضمان سلامة هذه الموجودات ، وأضاف ان بلاده عندما تقوم بهذا فهي تفترض ان مساهمتها تلك ستتيح الفرصة للبلدان المتقدمة النمو لكي تحد من استهلاكها من النفط ومحاولة التكيف مع الواقع الجديد •

٧٤- وفيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية ، فقد شدد على أن بلاده زادت نسبة مساعدتها الثنائية والمتعددة الأطراف الى مستوى ٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، وهذه نسبة عالية اذا ما قورنت بالنسبة التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو والتي لم تتوصل في مجملها الى ٧ في المائة •

٧٥- وأعرب ممثل الامارات العربية المتحدة عن تقديره للملاحظات السابعة وللجهود اللافتة للانتباه التي بذلها الأونكتاد في اعداد " الصورة العريضة للاقتصاد العالمي " ، وقال انه يسرى من المفيد الافاضة في النقاط التي أثارها المتحدث السابق

ويرغب بهذا الصدد في الإشارة الى المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/783 • وأضاف انه لاحظ التغيير المفاجي في ميزان المدفوعات الجارية للبلدان المتقدمـة ذات الاقتصاد السوقي من فائض قدره ٣٠٦ مليار دولار في عام ١٩٧٨ الى عجز قدره ٦٦٦ مليارات دولار في عام ١٩٧٩ • وركز على فجاءة التحول لأن أسعار النفط ارتفعت في عام ١٩٧٨ بمعدل حقيقي قدره ٢ في المائة فقط اذا أخذ في الحسبان هبوط قيمة الدولار بمقدار ١٠ في المائة وزيادة أسعار المنتجات الصناعية بواقع ٨ في المائة • وهو يعتقد أن هذه الأرقام - التي ينقلها عن التقرير - هي أرقام صحيحة وتصور الحالة كما هي في الواقع •

٧٦- واستطرد في تحليله فأشار الى مؤشرات النشاط الاقتصادي والتضخم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الواردة في الجدول ٦ من التقرير ، ويتبين منها أن بلدان المنظمة المذكورة حققت معدلات نمو عالية في وقت كانت أسعار النفط فيه أكثر ارتفاعاً منها في أي وقت آخر • وركز على تماثل حركة الرقم القياسي لانكماش الناتج المحلي الاجمالي من جهة والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من جهة أخرى ، كما هو مبين في الجدول ٦ من التقرير ، وأشار الى أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفع في بعض الحالات بمعدل أسرع من معدل عامل تحية التضخم من الناتج المحلي الاجمالي • ويفيد ذلك أن السياسات الاقتصادية لهذه البلدان ، لا ارتفاع أسعار النفط ، هي السبب الرئيسي ، بل والوحيد حقا في وجود المشكلة التي تعاني منها البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان المنتجة والمصدرة للنفط • وبعبارة أخرى فان هذا التماثل في حركة المؤشرات الاقتصادية ، بما في ذلك مؤشر البطالة ، يرجع في المحل الأخير الى الارتفاع الحلزوني في الأجور والأسعار من ناحية والى السياسات الضريبية والمالية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ناحية أخرى •

٧٧- ولما كانت البلدان المتقدمة تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات في أنشطتها الاقتصادية ، فمن الطبيعي أن تكون للآثار السلبية في هذه البلدان آثار معاكسة على موازين مدفوعات البلدان النامية ، كما يتضح من الجدول ١ من التقرير ، وكذلك من موازين التجارة وموازين الحسابات الجارية الواردة في الجدول ٧ •

٧٨- وخلاصة القول ، ان عجز مدفوعات البلدان النامية لا يعزى ، بل ولا يمكن أن يعزى بساى حال من الأحوال الى سياسات الانتاج والتصدير المتبعة في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط • وانما تعزى بالأحرى الى أسباب أخرى مثل :

(أ) الممارسات التجارية التقييدية التي تمارسها البلدان المتقدمـة ازاء صادرات البلدان النامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ؛

(ب) أشكال الحماية المتنوعة التي تتبعها تلك البلدان ازاء صادرات البلدان النامية ؛

(ج) سياسة التصاعد الضريبي التي تمارسها البلدان المتقدمـة بالنسبة للنفط ومشتقاته ، والتي تصل حاليا الى ٦٠ في المائة من السعر الأساسي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط • وأدى ذلك بدوره الى زيادات في أسعار صادراتها من السلع الأساسية والسلع المصنوعة الى البلدان النامية ؛

(د) سياسة الأجور التي تتبعها البلدان المتقدمة ، والتي تعني ارتفاع مستوى الأجور في كل عام ، وبخاصة في القطاع الصناعي وبوجه أخص في القطاع الصناعي التي تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات ؛

(هـ) وأخيرا وليس آخرا ، السياسات الاحتكارية التي تتبعها شركات النفط عبر الوطنية ، كما يتضح من الأرباح الهائلة التي حققتها منذ عام ١٩٧٣ ، أي منذ ما أطلق عليه أزمة النفط ، وهي تسمية مغلوبة واصطناعية تماما •

٧٩- وقال ممثل قطر أنه لا يسعه قبول الاستنتاج الوارد في الفقرة ٩ من التقرير TD/B/783 بأن تصاعد التضخم المتوقع في عام ١٩٨٠ يعزى إلى حد كبير إلى زيادة متوقعة قدرها ٦٠ في المائة في سعر البترول المستورد خلال ذلك العام ، حيث أنه يعتقد أن هذا التقدير لا يستند إلى تحليل متخصص للوقائع • ودعا أمانة الأونكتاد لتقديم تحليل المدخلات /المخرجات التي استندت إليه في هذا الاستنتاج • وقال انه تم قياس التضخم عن طريق معامل تحيية التضخم من الناتج القومي الاجمالي أو الناتج المحلي الاجمالي ، وقد حصل عليه بقسمة الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج القومي الاجمالي ذاته على الرقم القياسي للأسعار • وتم احتساب الرقم القياسي للأسعار استنادا إلى سلة معينة من السلع - السلع الاستثمارية ، والمنتجات والخدمات التي تستهلكها الأسر والحكومة - ومن ثم فقد اعتمد قياس التضخم على اختيار السلع الداخلة في العينة • وهكذا يمكن الحصول على معدل تضخم أعلى أو أدنى ، رهنا بالعينة •

٨٠- وقال ان البلدان النامية تعتبر الأونكتاد محفلا يعكس مصالحها ، ولكن يبدو أن أمانة الأونكتاد تحاول اعداد وثائق ، منها بصفة خاصة هذه " الصورة المرتقبة للاقتصاد العالمي " ، عن طريق خلق مصطلحات جديدة وفئات جديدة من البلدان • وقال ان وفده يعرب عن أسفه لهذا الاتجاه الحديث • ومن المؤسف أيضا أن تكون بعض المنظمات الدولية الأخرى ، التي اضطلعت بدراسات موضوعية بصدد مسألة التضخم، قد خلصت إلى استنتاجات مختلفة • وذكر أن آخر تقرير لأمانة اللغات عن التجارة الدولية أورد أن " من المهم في بداية الأمر أن تشدد على أن زيادة سعر البترول التي حدثت على عدة خطوات فيما بين كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ وحزيران /يونيه ١٩٧٩ لم تتسبب فيما يشاهد حاليا من بيعت للفورة التضخمية في البلدان الصناعية ، ولا الانتكاس الذي بدأ الآن في الولايات المتحدة " (٧) وقد تم رسوم بيانية تؤيد هذا الاستنتاج • كما استشهد بصندوق النقد الدولي ، الذي تعتبره البلدان النامية حكرا نوعا ما على البلدان الصناعية ، فقال ان صندوق النقد الدولي ذاته صرح بأنه " منذ ذلك التاريخ (١٩٧٤) ارتفع السعر الاسمي للنفط الخام في كل سنة ، فيما عدا ١٩٧٤/١٩٧٥ ، ولكن سعره الحقيقي ظل ثابتا نوعا ما من شباط /فبراير ١٩٧٤ إلى تموز /يوليه ١٩٧٩ " •

٨١- وقال ان " الصورة المرتقبة للاقتصاد العالمي " (TD/B/783)، تناقض وثيقة أخرى أعدتها أمانة الأونكتاد لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى المعني بآثار الظاهرة التضخمية

(٧) النشرة الاخبارية ١٢٤٣ للغات المؤرخة في ٤ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ الذي استنسخ فيها نص الفصل الاستهلاكي للتقرير التام ، التجارة الدولية ١٩٧٨/١٩٧٩ •

العالمية على عملية التنمية^(٨)، تعقبت الظاهرة وأرجعتها الى عام ١٩٥٦ • وقال انه لا توجد علاقة بين زيادة سعر النفط وزيادة معدل التضخم ، كما يتضح من تجربة جمهورية ألمانيا الاتحادية • فذلك البلد لا يزال يعتمد على الواردات للحصول على نفطه • ومع ذلك فانه لا يعاني من معدل تضخم مرتفع ، اذ الواقع أن هذا المعدل لم يزد عن ٣ في المائة فقط • وقد أشار المستشار الاتحادي الى تلك النقطة أيضا في الاونة الأخيرة •

٨٢ - وقد مت السلفادور مشروع مقرر بصدد هذا البند باسم الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ (TD/B/L.560) •

٨٣ - وفي الجلسة ٥٣٣ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عرض الرئيس مشروع مقرر تقدم به نتيجة مشاوراته في فريق الاتصال (TD/B/L.565) ، وتم سحب مشروع المقرر TD/B/L.560 •

الاجراء الذي اتخذته المجلس

٨٤ - في نفس الجلسة ، اعتمد المجلس مشروع المقرر المقدم من الرئيس (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٠٨ (د - ٢٠) •

(٨) " مؤشرات منتقاة للتضخم العالمي " (TD/B/AC.26/R.2) •

الفصل الثالث

مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى
التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة والتي تتطلب استرعاء
نظر المجلس اليها أو اتخاذ اجراء بشأنها في دورته العشرين
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٨٥- أحيل هذا البند من جدول الأعمال الى لجنة الدورة كي تنظر فيه وتقدم تقريرا بشأنه (٩) .

ألف- قرار المؤتمر ١٠٢ (د - ٥)
(الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا)

نظر المسألة في لجنة الدورة

٨٦- استرعى الرئيس الانتباه ، وهو يشير الى مذكرة الامين العام للاونكتاد بشأن الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا (TD/B/L.554) ، الى الفرع الثالث الذي يتضمن مقترحات بشأن اجراء يمكن أن يتخذها المجلس ، وخاصة امكانية دعوة فريق خبراء الى الانعقاد لدراسة جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية .

٨٧- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ، الذي تكلم أيضا باسم منغوليا ، ان مجموعته تعترف بمواصلة مساعدة البلدان النامية على ممارسة حقها المشروع في الحصول على تعويض نظير الخسائر التي تتكبدها عن طريق " استنزاف الادمغة " . وأضاف أن قرار المؤتمر ١٠٢ (د - ٥) كان من الممكن أن يصاغ بصورة أقوى وأكثر تحديدا ودلالة اذا أخذنا في الاعتبار ، بصورة خاصة ، الصلاحيات التي أضفتها الجمعية العامة على المؤتمر . ثم قال ان مجموعته تؤيد اقتراح عقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ، وانه يرى أنه سيكون جزيلا النفع أن يعقد فريق الخبراء دورة من خمسة أيام في نفس وقت انعقاد الدورة الثالثة للجنة نقل التكنولوجيا . بيد أنه لا يسعه أن يوافق على العدد المقترح للخبراء أو على اقتراح أنه ينبغي تعيينهم بصفتهم الشخصية . ففي رأيه أن هذا الفريق يجب أن يكون فريقا دوليا حكوميا ، تستند عضويته الى التوزيع الجغرافي المعتاد . واقترح أن يضع هؤلاء الخبراء نصب أعينهم الدراسات التي اضطلعت بها منظمات أخرى حول هذا الموضوع تجنبها لازدواجية الجهود وتوفير الوقت .

٨٨- وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عرض الرئيس مشروع مقرر قد مه بناء على مشاوراته غير الرسمية (TD/B(XX)/SC/L.11) .

٨٩- وفي نفس الجلسة ، أوصت لجنة الدورة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر .

٩٠- وبين المتحدث باسم المجموعة ال ٧٧ أن مجموعته توافق من حيث المبدأ على الاقتراح الذي قدمه المتحدث باسم المجموعة دال بأنه ينبغي أن يكون فريق الخبراء المقترح فريقا دوليا حكوميا .

(٩) تم النظر في المسائل المتعلقة بقرار المؤتمر ١١٠ (د - ٥) (أنظر الفرع لام أدناه)
في المجلس بكامل هيئته ، في الجلستين العامتين ٥٣٢ و ٥٣٥ .

بيد أن مجموعة الـ ٧٧ تحتفظ بحق تناول هذه المسألة مرة أخرى في الدورة الحادية والعشرين للمجلس • وأضاف إن قبول مجموعته لمشروع المقرر TD/B(XX)/SC/L.11 لا يعني أنها موافقة على بعض التفسيرات التي أعطيت خلال المناقشات للفقرة ٦ من قرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) • وأردف قائلاً إنه يرى أنه ينبغي تأجيل تفسير هذه الفقرة إلى الدورة الحادية والعشرين للمجلس •

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٩١- اعتمد المجلس، في جلسته ٥٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠، مشروع المقرر الذي أوصت لجنة الدورة باعتماده (للاطلاع على النص، أنظر المرفق الأول، المقرر ٢١٢ (د-٢٠) •

باء- قرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥)

(الممارسات التجارية - التقييدية)

النظر في المسألة في لجنة الدورة

٩٢- أشار الرئيس، لدى تقديمه لهذا البند، إلى القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، الذي طلب فيه المؤتمر إلى الأمين العام للاونكتاد اتخاذ التدابير الضرورية لعقد دورة مستأنفة • وكانت الجمعية العامة قد قررت في مقرها ٤٤٧/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ دعوة دورة مستأنفة للمؤتمر إلى الانعقاد لمدة اسبوعين، وحدد موعد الانعقاد من ٨ إلى ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٠ • ومع أخذ ذلك في الحسبان يتوقع أن تصبح الآن توصيات المؤتمر المتعلقة بالجوانب المؤسسية لأعمال أخرى بشأن الممارسات التجارية التقييدية معدة للتقديم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين • وبناء عليه، لن يكون المجلس في وضع يسمح له بالنظر في هذا الموضوع إلا خلال دورته الثانية والعشرين في عام ١٩٨١ •

٩٣- أحاطت لجنة الدورة علماً بهذا الاجراء مع الموافقة عليه •

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٩٤- لاحظ المجلس، في جلسته ٥٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠، لدى إحاطته علماً بتقرير لجنة الدورة، أنه لن يكون بوسع النظر في تنفيذ قرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) إلا في دورته الثانية والعشرين، في ضوء توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية التي يتحتم تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين •

جيم - قرار المؤتمر ١٠٤ (د - ٥)

(التنغستن)

النظر في المسألة في لجنة الدورة

٩٥ - ذُكر الرئيس بأنه ، عملاً بالفقرة ٢ من قرار المجلس ١٩٨ (د-١٩) ، عقدت الدورة الثانية عشرة للجنة التنغستن من ٢٥ الى ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

٩٦ - وافقت لجنة الدورة على أن يحال تقرير لجنة التنغستن عن دورتها الثانية عشرة الى لجنة السلع الأساسية في دورتها التاسعة .

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٩٧ - أيد المجلس ، في جلسته ٥٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ ، لدى احاطته علماً بتقرير لجنة الدورة ، الاقتراح بأن يحال تقرير لجنة التنغستن المتعلق بدورتها الثانية عشرة (TD/B/C.1/211) الى لجنة السلع الأساسية في دورتها التاسعة .

دال - قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥)

(مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات
الدولية الحكومية الاقليمية)

النظر في المسألة في لجنة الدورة

٩٨ - ذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد أنه قد تم الشروع في اتخاذ اجراء والقيام بأعمال ، استجابة للطلب الوارد في قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥) ، وذلك بمساعدة خبراء استشاريين لاجال قصيرة من أجل تنفيذ دراسات ، بالتشاور مع حركات التحرير الوطني ، وفي سياق الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وأعرب عن أمله في أن تستكمل تلك الأعمال فسي الوقت المناسب كي ينظر فيها المجلس في دورته الحادية والعشرين ، وفي أن يتخذ المجلس مستنداً الى فحصه لتلك الدراسات ، ما يلائم من اجراءات في اطار عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٩٩ - أشار المتحدث باسم المجموعة دال ، الذي تكلم أيضاً باسم منغوليا الى أن قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥) ، قد طلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يشرع في اعداد دراسات ، تدخل في اطار اختصاص الأونكتاد ، فيما يتعلق بالشعوب والبلدان التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي ، وأن يقدم تقارير دورية عن ذلك . وقد أحاطت المجموعة دال بالبيان الذي ألقاه ممثل الأمين العام للأونكتاد بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار . وأكد أن تنفيذ هذا القرار الهام ، ولا سيما استكمال الدراسات المطلوبة ، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بفلسطين ، يمكن أن يساعد على بلوغ الاهداف التي حددتها الجمعية العامة لتأمين التنفيذ الكامل والمعجل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار ١٥١٤ (د - ١٥)).

١٠٠- كما أكد من جديد على الموقف المبدئي للبلدان الاشتراكية بخصوص تأييدها الوطيد الذي لا يتزعزع لكفاح الشعوب من أجل تحريرها الوطني والاجتماعي ، وخاصة شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين . وأعرب عن تهنئه الحارة للقوى الوطنية في زيمبابوي لانتصارها العظيم في الانتخابات العامة التي عقدت مؤخرا ، والتي هي المحصلة الطبيعية لسنين عديدة من الجهود البطولية التي بذلها شعب زيمبابوي تحت قيادة الجبهة الوطنية لتصفية النظام العنصري وضمان الحرية والاستقلال لبلده .

١٠١- وقررت اللجنة ، في جلستها السادسة المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، أن تحيل هذه المسألة الى المجلس ، جنبا الى جنب مع مشروع القرار المقدم من السلفادور نيابة عن مجموعة ال ٧٧ (TD/B(XX)/SC/L.8/Rev.1) .

النظر في المسألة في الجلسة العامة

١٠٢- وفي الجلسة ٥٣٥ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ ، لاحظ ممثل السلفادور أثناء عرضه لمشروع القرار TD/B(XX)/SC/L.8/Rev.1 الذي قدمه نيابة عن مجموعة ال ٧٧ واقترحه إدخال تعديلات على النص ، أن مشروع القرار الأصلي (TD/B(XX)/SC/L.8) ومشروع القرار المنقح قد بحثا بحثا مكثفا في لجنة الدورة . وأضاف إن مجموعته تأسف لعدم إمكان الوصول الى توافق في الآراء ومن ثم يتحتم التصويت على مشروع القرار .

١٠٣- وأيدت ممثلة الجزائر المتحدثة باسم مجموعة ال ٧٧ ، ولاحظت أن ثمة قرارات مماثلة بشأن هذا الموضوع سبق أن اتخذت بتوافق الآراء في الجمعية العامة وحثت المجلس أيضا على أن يعتمد مشروع القرار بتوافق في الآراء .

١٠٤- وقال ممثل اسرائيل ، الذي تكلم قبل التصويت ، ان وفده يأسف لاستمرار محاولات اقحام الاونكتاد في قضايا سياسية حساسة د خيلة عليه تماما . وإن د يهاجعة مشروع القرار تشير الى قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥) الذي صوت وفده ضد ه في مانيل . وليس سرا أنه تم وضع أجزاء من ذلك القرار وكذلك مشروع القرار المعروض على المجلس الآن بمبادرة ووحى مما يطلق عليها اسم منظمة التحرير الفلسطينية . هذا علاوة على أن الفقرة ٢ من مشروع القرار توصي بأن توفر منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي ، المساعدة لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية . وفي هذا الصدد ، فان اسرائيل تعارض بشدة أي نوع من المساعدة قد يقصد تقديمها الى منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي منظمة لا تخفي أهدافها التي تجاهر بها والمنصوص عليها في ميثاقها ، لتدمير اسرائيل ، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة . وان وفده يرفض بشدة مشروع القرار وسيصوت ضد ه .

١٠٥- وبين ممثل الجمهورية العربية السورية أن مشروع القرار يستهدف حماية مصالح الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي وانه ينبغي توفير هذه الحماية عن طريق الاعتراف بصورة واضحة باحتياجاتها ومشاكلها الخاصة في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر مشمولة تلقائيا بمشروع القرار الذي يشير الى حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية .

١٠٦- وقالت ممثلة الجزائر ، في معرض الرد على ممثل اسرائيل ، انها لم تشر في بيانها الى حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية . ونظرا لان منظمة

التحرير الفلسطينية قد ذكرت فانها ترغب في أن تبين أن هذه المنظمة معترف بها من قبل منظومة الأمم المتحدة .

١٠٧- وبين ممثل قطر أن منظمة التحرير الفلسطينية عضو في جامعة الدول العربية والمجموعة الآسيوية المنبثقة عن مجموعة ال ٧٧ وفي مجموعة ال ٧٧ نفسها وفي حركة البلدان غير المنحازة . وقد أعطت هذه العضوية الدولية منظمة التحرير الفلسطينية شرعية دولية بلورت مؤخرا عن طريق المبادرات الجديدة التي اتخذتها بعض البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وأضاف انه يأمل في أن تنعكس نتيجة هذه المبادرات في نتيجة التصويت .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٠٨- في نفس الجلسة ، اعتمد المجلس مشروع القرار بالتصويت بندا ١٠ الاسماء بأغلبية ٦٣ صوتا مقابل ١٣ صوتا وامتناع ١٤ عن التصويت (١٠٠) . للاطلاع على نص القرار ، أنظر المرفق الأول ، القرار ٢١٥ (د-٢٠) .

١٠٩- وذكر ممثل البرازيل أن بلده أيد قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) ، وأشار الى التحفظ الذي أعلنته البرازيل في مانيليا بشأن الفقرة السادسة من ديباجة القرار ١٠٩ (د-٥) ، وبين أن هذا التحفظ ينطبق أيضا على القرار الذي تم التصويت عليه الآن .

(١٠) جاءت نتيجة التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غانا ، غيانا ، الفلبين ، فنزويلا ، قطر ، كوبا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، يوغوسلافيا .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، سويسرا ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : اسبانيا ، ايرلندا ، البرتغال ، السويد ، غواتيمالا ، فنلندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، اليابان ، اليونان .

١١٠- وقال ممثلا كوستاريكا وكولومبيا ان وفديهما امتنعا عن التصويت لأن المؤتمر رجا في القرار ١٠٩ (د - ٥) من أمانة الاونكتاد أن تشجع في اعداد دراسات بالتعاون مع حركات التحرير الوطني المعنية . ونظرا لأن هذه الدراسات لم تتوافر الى الآن فانه لم يكن لدى وفديهما أى أساس يستندان اليه في اتخاذ موقف .

هـ٤ - قرار المؤتمر ١١٢ (د - ٥)

(تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ، بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي)

١١١- عرضت على المجلس مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن مقترحات تتعلق بوضع خطوط عريضة لاستراتيجية للتحويل التكنولوجي للبلدان النامية (TD/B/779) .

النظر في المسألة في لجنة الدورة

١١٢- قال المتحدث باسم المجموعة باء ، الذي تكلم نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعته باستثناء تركيا ان هذه الدول ترحب باتفاق الآراء الذي تم التوصل اليه حول قرار المؤتمر ١١٢ (د - ٥) ، حيث انها تعتقد أن تعزيز القدرات التكنولوجية هو عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية . فقد جاء القرار ١١٢ (د - ٥) محكم التصميم ، وكان ثمرة مفاوضات متأنية لجعله برنامجا متوازنا وجامعا من أجل التحول التكنولوجي للبلدان النامية ، وقد تجلى هذا التوازن في الفقرات ٨ و ١٢-١٧ . ومع هذا ، فان المجموعة باء لا يسعها أن تتبنى الخطوط العريضة المقترحة في المذكرة التي أعدتها أمانة الاونكتاد TD/B/779 ، نظرا لانها تحتوي على كثير من المقترحات الخلافية التي لم يتفق عليها مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وأحالتها الجمعية العامة الى اللجنة الدولية الحكومية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، المؤلفة حديثا ، للنظر فيها .

١١٣- أما عن دور أمانة الاونكتاد فان الفقرة ٢٥ من القرار ١١٢ (د - ٥) تتحدث عن سلسلة دراسات حول مجالات تكنولوجية محددة تركز على الجوانب العملية المتصلة بالتنمية . وبرنامج عمل فيينا يشكل مع قرار المؤتمر ١١٢ (د - ٥) برنامجا كاملا للتحويل التكنولوجي للبلدان النامية . فعلى أمانة الأونكتاد أن تسترشد بهاتين الوثيقتين وأن تركز على ما يلي : اتمام الدراسات المطلوبة بمقتضى الفقرات ٢٣ و ٢٦ و ٢٧ من القرار ١١٢ (د - ٥) ، والدعوة لعقد اجتماعات للخبراء في قطاعات محددة ، رهنا بموافقة لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الثالثة ، وتدعيم الدائرة الاستشارية في نقل التكنولوجيا ، وتوفير الدعم للمفاوضات المتعلقة بمدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا والتعاون مع اللجنة الدولية الحكومية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تنفيذ برنامج عمل فيينا (١١) .

١١٤- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ، الذي تكلم أيضا باسم منغوليا ، ان المجموعة دال ترى أن الخطوط العريضة للاستراتيجية المقترحة للتحويل التكنولوجي للبلدان النامية ، التي جاءت بالوثيقة TD/B/779 . تتناول جوانب هامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية تؤدي الى مزيد من الاستقلال . وأضاف أن مجموعته تتفق تماما مع الكثير من الأفكار التي وردت بالوثيقة مثل أهمية تخطيط التكنولوجيا المقرون بسياسة اجتماعية واقتصادية تخدم مصالح غالبية السكان ، وأهمية خلق قدرة تكنولوجية وطنية ، وضرورة استخدام المؤسسات القائمة في اقامة نظام دولي للتبادل التكنولوجي .

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠-٣١ آب/

أغسطس ١٩٧٩ . (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.79.I.21) ، الفصل السابع .

١١٥- الا أنه أضاف تعليقيين انتقاديين • فذكر أولاً أن مجموعته لايسعها الموافقة على مفهوم " نزع الصبغة التجارية " عن نقل التكنولوجيا - أى عمليات النقل دون مقابل - كما هو مبين في الوثيقة ، إذ أن البلدان الاشتراكية تعتبر أن الغرض الرئيسي في ميدان نقل التكنولوجيا هو ضمان أن يكون هذا النقل قائماً على الانصاف والنفخ المتبادل دون أى شكل من أشكال التمييز • وذكر ثانياً أن المجموعة دال لا تتبنى مبدأ تكريس نسبة مئوية ثابتة مما تنفقه على البحث الانمائي تخصص على وجه التحديد لحل مشاكل معينة تواجهها البلدان النامية •

١١٦- وأشار الى أن المذكرة التي أعدتها أمانة الاونكتاد تناولت الى حد كبير المشكلات التي تدخل ضمن اختصاص هيئات أخرى في الامم المتحدة • فينبغي للاونكتاد ، من جانبه ، أن يقصر اهتمامه على الجوانب التجارية لنقل التكنولوجيا •

١١٧- ونوه المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ بأن أمانة الأونكتاد قد أنجزت عملاً ممتازاً عندما قدمت الخطوط العريضة لاستراتيجية من أجل التحول التكنولوجي للبلدان النامية ، وهي خطوط جديدة بالدراسة الكاملة والشاملة • وصرح بأن مجموعة ال ٧٧ ستقدم وجهات نظرها حول جوهر الوثيقة أثناء الدورة الثالثة للجنة نقل التكنولوجيا •

١١٨- وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عرض الرئيس مشروع المقرر الذي قدمه نتيجة للمشاورات غير الرسمية (TD/B(XX)SC/L.6) .

١١٩- وفي الجلسة نفسها ، أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر •

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٢٠- واعتمد المجلس ، في جلسته ٥٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ ، مشروع المقرر الذي أوصت به لجنة الدورة ، مع تضمينه تعديلاً اقترحه ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة (للاطلاع على نص المقرر ، أنظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢١١ (د - ٢٠)) •

واو- قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥)

(المسائل المؤسسية)

النظر في المسألة في لجنة الدورة

١٢١- ذكر الرئيس ، لدى تقديمه لهذا البند ، وفي سياق الطلب الوارد في الفقرة ٣ من الفرع الثاني من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ، بأن الأمين العام للأونكتاد قد قدم تقريراً عن مشاوراته مع الأمين العام للأمم المتحدة الى المجلس خلال الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة (TD/B/579) . وفي هذه الدورة ، قدم الأمين العام للأونكتاد تقريراً آخر عن تلك المشاورات في معرض بيانه الافتتاحي (أنظر الفقرة ١٥ أعلاه) •

١٢٢- وفيما يتعلق بالفقرة ١٢ من الفرع الثالث من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ، قامت اللجنة الدولية الحكومية المخصصة لترشيد آلية الاونكتاد ، والمنشأة بموجب تلك الفقرة ، باستكمال أعمالها ، كما أن تقريرها النهائي معروض الآن على المجلس ، طبقا لقرار المجلس ١٩٤ (د - ١٩) ، تحت الرمز TD/B/786 .

١٢٣- وقام نائب رئيس اللجنة الدولية الحكومية المخصصة لترشيد آلية الاونكتاد بعرض تقريرى اللجنة عن دورتها الأولى (TD/B/AC.30/R.1 و Add.1) ، ودورتها الثانية (TD/B/AC.30/4) ، اللذين تم تعميمهما تحت الرمز TD/B/786^(٢) وقد أشار الى أنه رغم عدم استطاعة اللجنة ، بسبب ضيق الوقت ، الاتفاق على نص وحيد يغطي جميع المسائل المعنية ، فقد كانت نتائج عملها ايجابية من زاويتين : ان المجموعات الاقليمية الثلاث قد أصدرت أوراق مواقف و/أو قدمت مسودات مقترحات ، وأن هذه الأوراق تثبت في عدة جوانب وجود رقعة واسعة مشتركة .

١٢٤- وخلال الجلسة الثانية المعقودة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، قررت لجنة الدورة انشاء فريق غير رسمي ومحدود العضوية وان كان مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الاونكتاد ، بغية اعداد نص لعرضه على اللجنة ، يتضمن الآراء المشتركة لأعضاء الاونكتاد بشأن مسألة ترشيد آلية الاونكتاد .

١٢٥- وقد تم أثناء انعقاد الدورة مشروعات قرارات بشأن ترشيد الآلية الدائمة للاونكتاد من قبل : الولايات المتحدة الامريكية نيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة بـ (TD/B(XX)/SC/L.1/Rev.1) ومن الجمهورية الديمقراطية الألمانية نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة دال ومنغوليا/ (TD/B(XX)/SC/L.2) ، ومن اثيوبيا نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (TD/B(XX)/SC/L.3 and Corr.1) .

١٢٦- وفي الجلسة الرابعة للجنة الدورة المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ ، صرح رئيس الفريق العامل غير الرسمي بأن الفريق قد اتفق على الاستنتاجات التالية ، كما جاءت بالوثيقة TD/B(XX)/SC/L.5 :

"١- من المعترف به أن اللجنة الدولية الحكومية المخصصة لترشيد آلية الاونكتاد اضطلعت بمساهمة ايجابية جدا في تحديد العدد الكبير من القضايا التي تتضمنها مسألة الترشيح ، واثراء المناقشات بشأن هذه القضايا . وقد اضطلعت بقدر كبير من الأعمال البالغة الفائدة والتفصيلية ، الفرقة العاملة فيما بين الدورات التابعة للجنة وأفرقتها العاملة ، التي قامت بدراسة مكثفة لتقصي الحقائق وتبادل الآراء بشأن سلسلة واسعة النطاق من القضايا ، التي تم تناول بعضها للمرة الأولى .

"٢- وهناك مساهمة ايجابية أخرى نجمت عن أعمال اللجنة المخصصة ، هي أن المجموعات الثلاث تمكنت من وضع آرائها بشأن القضايا المختلفة في صورة اقتراحات أو ورقات مواقف مرفقة بالتقرير الختامي للجنة (TD/B/AC.30/4) . وتنعكس الآن هذه الآراء ، في شكل معدل الى حد ما ، في مشاريع القرارات الثلاثة المقدمة من المجموعات (TD/B(XX)/SC/L.1-3) .

"٣- ويرى الفريق أن المشاريع الثلاثة التي قدمت تشتمل ، في عدد من الجوانب على أفكار مشتركة تمثل تلاقيا في وجهات النظر . ونظرا لضيق الوقت ، فإنه ليس بوسع الفريق غير الرسمي أن يعد نصا نهائيا يبين الآراء الموحدة التي تلتقي عليها كافة

(١٢) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند

٧ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/786

المجموعات . بيد انه لما كان هناك بالفعل ، حسبما سلف ذكره ، تلاق في وجهات النظر بشأن عدد من القضايا فانه يرى انه سيكون من المفيد مواصلة العمل صوب هذه الغاية في الدورة الحادية عشرة والعشرين للمجلس . وأضاف قائلاً ان الفريق العامل غير الرسمي قد أعد كذلك مشروع مقرر (جاء أيضاً بالوثيقة (TD/B(XX)/SC/L.5) ، لعل لجنة الدورة ترى ان توصي المجلس باعتماده .

١٢٧ - وفي نفس الجلسة ، أحاطت لجنة الدورة علماً بالاستنتاجات المتفق عليها في الفريق العامل غير الرسمي ، وقررت أن توصي المجلس باعتماد مشروع المقرر الذي جاء بالوثيقة TD/B(XX)/SC/L.5 .

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٢٨ - وقرر المجلس ، في جلسته ٥٣٤ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، بناءً على توصية من لجنة الدورة (TD/B(XX)/SC/L.5) ان يرجي الى دورته الحادية والعشرين النظر في مشاريع القرارات الثلاثة التي نظرت فيها لجنة الدورة (للاطلاع على نصوص مشاريع القرارات الثلاثة أنظر المرفق الثاني أدناه) وأن ينشئ في تلك الدورة فريقاً عاملاً للنظر في مشاريع القرارات الثلاثة وأن يعد نصاً نهائياً يتخذ المجلس اجراء بشأنه (أنظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢١٠ (د-٢٠)) .

١٢٩ - وذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد أن الأمانة تفهم أنه سيتم توفير الخدمات للفريق العامل على أساس هيكل الخدمات العادية المتوفرة لدورات المجلس وعلى هذا لا تترتب على المقرر ، آثار مالية (١٣) .

١٣٠ - وذكر ممثل هولندا أن بعض فقرات مشروع القرار الذي قدمته المجموع باء TD/B(XX)/SC/L.1 (Rev.1) . لا تعكس على النحو الكافي وجهات نظر وفده .

١٣١ - وأكد ممثل الفلبين ، معرباً عن ارتياحه لكون المجلس تمكن ، في الفترة المحدودة من الزمن المتاحة له ، من اعتماد مقرر يشكل خطوة الى الأمام ، أن ترشيد آلية الاونكتاد لا يهيم الحكومات والأمانة فحسب بل يهيم كذلك الجماهير العريضة ، وأن من الأهمية بمكان جعل الاونكتاد أداة أكثر تجاوباً وفعالية بوصفه جهازاً من أجهزة الجمعية العامة .

١٣٢ - لذلك أعرب عن أمله في أن يعهد الأمين العام للأونكتاد ، دون انتظار انشاء الفريق العامل في الدورة الحادية والعشرين للمجلس مثلما يدعو الى ذلك المقرر ، وبالروح التي تخللت عمل الفريق الدولي الحكومي المخصص والمفاوضات خلال هذه الدورة ، الى تنفيذ التدابير التي اتضح وجود قدر كبير من توافق الآراء بشأنها والتي يمكن له أن ينفذها بمقتضى ما يتمتع به من سلطة . وأضاف يقول ان نوع التدابير التي تخامر ذهنه والتي لا تتطلب الرجوع الى المجلس تتصل ، في جملة أمور ، بالوثائق (على سبيل المثال احترام قاعدة الأسابيع الستة) وضرورة تجنب تدخل الاجتماعات لدى اعداد المقترحات المتعلقة بالجدول الزمني لعرضها على المجلس ، واجراء المشاورات الواسعة النطاق بين الأمانة والوفود . ولاحظ أن المبادئ التوجيهية العامة ، في هذا الشأن ، واردة بالفعل في القرارات المتخذة من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك المؤتمر

(١٣) تم تعميم البيان في وقت لاحق في الوثيقة TD/B(XX)SC/L.5/Add.1 (أنظر المرفق الرابع أدناه ، الفرع باء) .

والمجلس ، وما تبقى يقتصر على تقييد الأمانة على نحو أدق ، في حدود موارد ها ، بهـذـه
القرارات •

١٣٣- وذكر ممثل اثيوبيا ، مؤيدا الملاحظات الآتفة الذكر ، انه اذا ما قامت الامانة بتنفيذ الأحكام
التي تتضمنها القرارات والمقررات الحالية تنفيذا تاما سيتسنى ، في رأيه ، حل الكثير من المشاكل
التي ينطوى عليها ترشيد آلية الأونكتاد ، برغم أنه يسلم تماما بمسؤولية الحكومات أيضا • ولا حظ
كذلك أن الجهاز الدائم للأونكتاد له جانبان متميزان ، فهناك ، من ناحية ، الهيئات الدورية
الحكومية التي تضطلع بوظيفة رسم السياسة وهناك ، من ناحية أخرى ، أمانة الأونكتاد التي تضطلع
بمسؤولية الاعداد التقني للدراسات وخدمات الدعم التي تفتقر اليها الهيئات المسؤولة عن رسم
السياسات • وأضاف أن مجموعة ال ٧٧ أعربت عن استعدادها لمواصلة العمل الذي شرع فيه في
الدورة الحالية ، في اطار مشاورات غير رسمية قبيل الدورة الحادية والعشرين للمجلس ، وأنه يفهم
أن المجموعات الاخرى هي بدورها على استعداد لعمل ذلك ، وبذا تمهد السبيل للنظر البناء في
المسألة أثناء الدورة الحادية والعشرين • ولذلك فهو يحث كافة المجموعات على الموافقة على وجهات
النظر التي أعرب عنها ممثل الفلبين الى جانب مقترحه الاضافي المتمثل في مواصلة التشاور بشأن
مشاريع القرارات الثلاثة أثناء فترة ما بين الدورات وذلك في نطاق الفريق غير الرسمي الذي أنشأته
لجنة الدورة في الدورة الحالية للمجلس •

١٣٤- وذكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية ان النتائج التي حققتها اللجنة الدورية الحكومية
المخصصة هامة وأنه تم انجاز الكثير بالنظر لقصر الوقت المتاح • فقد أمكن الاعراب بوضوح عن آراء
مختلف المجموعات حول شتى القضايا المعنية وتحديد المجالات التي يقوم فيها توافق الآراء • وأضاف
يقول انه يرى ، وهو يتكلم بوصفه رئيسا للجنة المخصصة ، ان أهم نتيجة تحققت تمثلت في النظر
الجاد لأول مرة في المشاكل المعنية وبذل محاولة حقيقية لمعالجتها ، وهو ما يبشر بحصيلة ايجابية
للدورة الحادية والعشرين للمجلس • وأكد على أن ترشيد آلية الأونكتاد لا يمكن أن يتحقق ما لم
يتوفر الموقف النفسي الملائم لهذه العملية والعزم الصادق على المثابرة فيها لاكجرد نوع من التريخ
الفكري ولكن في جوانب تطبيقها اليومي •

١٣٥- وذكر الأمين العام للأونكتاد أن الامانة ستنتظر بكل امعان في التعليقات التي أبداهـا
المتكلمون السابقون الثلاثة وأنها ستتيح للمجلس في دورته الحادية والعشرين ملاحظاتها بشأن
المقترحات المتعلقة بعملية الترشيح • وستسعى الامانة الى تنفيذ ما يسمح الوقت بتنفيذه من
الاقتراحات في هذه الأثناء •

زاي - قرار المؤتمر ١٢٠ (د - ٥)

(اشترك البلدان النامية في النقل البحري العالمي وتنمية
أساطيلها التجارية)

النظر في المسألة في لجنة الدورة

١٣٦- وفقا للفقرة ١١ من هذا القرار ، عرض على المجلس تقرير الفريق العامل الدولي الحكومي
المخصص لموضوع الآثار الاقتصادية لوجود أو عدم وجود صلة حقيقية بين السفينة وعلوم التسجيل
(1. TD/B/784 and Corr.) • وقد نظرت لجنة الدورة في هذا التقرير تحت البند ٧ من جدول الأعمال
(أنظر الفصل الخامس ، الفرع جيم) •

حـاء - قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥)

(التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية)

النظر في المسألة في لجنة الدورة

١٣٧- ذكّر الرئيس بأن المجلس كان قد قرر، في مقرره ٢٠٢ (د - ١٩) بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، أن يحيل إلى دورته العشرين مسألة عقد وتنظيم الاجتماعات المقبلة للخبراء الحكوميين للبلدان النامية، ولغيرها من البلدان، ان شاءت، للنظر في جوانب محددة من التعاون الاقتصادي الأقليمي فيما بين البلدان النامية، وفقا لما توخّته الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) .

١٣٨- وأشار ممثل الأمين العام للأونكتاد إلى ما ورد في القرار ١٢٧ (د - ٥) من تقرير عقده دورة استثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٨٠ للنظر، بسين أمور أخرى، في مقترحات البلدان النامية كما عرضت في خطة العمل الأولى القصيرة والمتوسطة الأجل للأولويات الشاملة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (المعتمدة في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة ال ٧٧) واتخاذ الاجراء الملائم، بما يتفق وولايتها، في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، التعاون فيما بين الهيئات التجارية الحكومية للبلدان النامية، انشاء مؤسسات تسويق متعددة الجنسيات . وطلب القرار أيضا إلى الأمين العام للأونكتاد توفير ما يلزم من دعم تقني، ومن خدمات مؤتمرية وخدمات الأمانة، كي تتعقد خلال الشهر الأربعة التي تسبق انعقاد الدورة الاستثنائية، اجتماعات تحضيرية للخبراء الحكوميين من أجل الاعاد للعمل في هذه المجالات ذات الأولوية .

١٣٩- ومنذ اعتماد القرار ١٢٧ (د - ٥)، اتخذت البلدان النامية عدة خطوات في سبيل تنفيذ خطة العمل . وهكذا عقدت في كل من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اجتماعات اقليمية لخبراء حكوميين . وتعقب هذه الاجتماعات اقليمية حاليا المرحلة الثانية في تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وهي الاجتماعات التحضيرية الجارية للخبراء الحكوميين للبلدان النامية، من أجل صياغة مقترحات واصدار توصيات بشأن المجالات الثلاثة ذات الأولوية المذكورة أعلاه .

١٤٠- ونظرت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠، في مشروع القرار الذي قدمته السلفادور بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ (TD/B(XX)/SC/L.12) .

١٤١- وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ان المجلس سوف لا يتمكن، لسوء الحظ، من النظر في نتائج الاجتماع الأقليمي الحالي حول التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو أن يعتمد أي مقررات يمكن أن يتمخض عنها هذا الاجتماع، لكي يواصل، في اطار الأونكتاد، دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هذا الميدان . وأردف يقول انه يرى، دون رغبة منه في استباق الحكم على نتائج الاجتماع الأقليمي، أن هذه النتائج التي ستبحث في الدورة الاستثنائية الأولى للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ستتضمن عددا من الأنشطة الاضافية الكفيلة بتأمين استمرار العمل في هذا الميدان في نطاق الأونكتاد . وستدعو الحاجة، في الفترة الفاصلة بين الدورة الحالية للمجلس والدورة الحادية والعشرين، إلى تنظيم اجتماعات لخبراء حكوميين تنص عليها الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) بغية احترام الالتزام باتخاذ تدابير داعمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وفقا لروح ونفس هذا القرار، وكذلك غيره من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة،

كقرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٤، وعلان هافانا الذي اعتمد في المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة (A/34/542، المرفق، الفرع السابع). وتبعاً لذلك، ترى مجموعة الـ ٧٧ أنه يتوجب على المجلس اتخاذ التدابير الملائمة • وبوجه خاص يتعين على المجلس أن يقرر تخصيص ما مجموعه أربعة أسابيع من الاجتماعات المكرسة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بغية تأمين استمرارية العمل خلال دورتي المجلس العشرين والحادية والعشرين في المجالات الثلاثة ذات الأولوية التي سبق تحديدها وهي: النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، والتعاون فيما بين الهيئات التجارية العامة في البلدان النامية، وإنشاء مؤسسات تسويق متعددة الجنسية • وتبعاً لذلك، وعلى ضوء المقررات التي اتخذتها لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، سيأخذ المجلس في دورته الحادية والعشرين أي مقرر اضافي يتطلبه تأمين تنفيذ ما تبقى من الأنشطة خلال ١٩٨٠-١٩٨١ •

١٤٢- وقال المتحدث باسم المجموعة بـ، متكلماً بالنيابة عن البلدان الأعضاء في المجموعة بـ باستثناء تركيا، أن المجموعة بـ ليست في مركز أفضل من أي من المجموعات الإقليمية الأخرى، يسمح لها بالتكهن بنتائج الاجتماعات الإقليمية • وقال أن المجموعة بـ تعتقد أنه يكون من السابق لأوانه اتخاذ أي مقرر أثناء الدورة الحالية للمجلس بما في ذلك البت في تحويل لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الموافقة على الدعوة لعقد الاجتماعات المقبلة للخبراء الحكوميين حسب الاقتضاء • وأردف يقول أن الوقت المتاح لاجتماعات الاونكتاد جد محدود ولا بد من أن توضع في الحسبان حقيقة أن مفاوضات هامة أخرى دائرة في ميادين أخرى تدخل ضمن اختصاص الاونكتاد • ولذلك فإن المجموعة بـ ترى أنه ليس في مقدور المجلس أن يتخذ أية مقررات إضافية في هذا الصدد ما لم توضع في الاعتبار الواجب متطلبات الوقت في الميادين الأخرى •

١٤٣- وذكر المتحدث باسم المجموعة دال أن مجموعته تعتبر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أداة هامة من أدوات التحرير الاقتصادي للبلدان النامية • وأردف يقول أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من الاهتمامات السيادة لهذه البلدان وأن اشتراك الاونكتاد في هذا الشأن يجب أن يحدد في إطار اختصاصه • ثم أشار إلى ما أبدته مجموعته من تحفظات تجاه الفقرتين ١٣ و ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥)، وتشير هاتان الفقرتان إلى العمل المقبل للاونكتاد بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بدون رسم واضح ودقيق لحدود مثل هذا العمل وطبيعته المحددة • وعلى هذا فإن المجموعة دال تبقى على هذه التحفظات التي أن تناقش المسألة في لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتتخذ القرارات المناسبة •

١٤٤- وشدد ممثل الصين على أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية باعتباره أداة من أدوات التعجيل بالتنمية الاقتصادية • وقال أن بلده أيد على الدوام المقترحات المقدمة من مجموعة الـ ٧٧ في هذا الميدان، وأن الصين أيدت، في هذه المناسبة أيضاً، المقترحات التي تقدمت بها هذه المجموعة •

١٤٥- وذكر ممثل تركيا أن بلده لا يشترك في البيان الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة بـ وأن تركيا أيدت مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ •

١٤٦- وقررت اللجنة، في الجلسة نفسها، أن تحيل مشروع القرار TD/B/(XX)/SC/L.12 إلى المجلس لمزيد من النظر فيه •

النظر في المسألة في الجلسة العامة

١٤٧ - وفي الجلسة ٥٣٥ المعقودة في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠ عرض المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ مشروع القرار TD/B(XX)/SC/L.12 • وأذ لاحظ استمرار المشاورات غير الرسمية منذ ختام عمل لجنة الدورة ، اقترح ادخال بعض التعديلات على المشروع وحث المجلس على اعتماد النص المعدل بتوافق الآراء • وقال انه في حالة عدم قبول ذلك ، فان مجموعته تود طرح مشروع القرار للتصويت •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٤٨ - وفي الجلسة ذاتها أحاط المجلس علما ببيان شفوي أدلت به الأمانة عن الآثار المالية والادارية^(١٤) ، واعتمد مشروع القرار عن طريق التصويت بندااء الأسماء بأغلبية ٦٠ صوتا لصالح المشروع و ٢٣ صوتا ضده وامتناع ٨ عن التصويت^(١٥) (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢١٦ (د - ٢٠) •

(١٤) عم فيما بعد بالوثيقة TD/B(XX)/SC/L.12/Add.1 (انظر المرفق الرابع أدناه ، الفرع جيم) •

(١٥) كانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بنما ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، فابون ، فانا ، فواتيمالا ، فيانا ، الفلبين ، فنزويلا ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، مالطة ، ماليزيا ، مد فشقرا ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، نيجيريا ، الهند ، هندوراس ، اليمن ، يوغوسلافيا •

المعارضون : اسبانيا ، أستراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان •

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا •

١٤٩ - وكرر المتحدث باسم المجموعة دال التعبير عن الآراء التي أبدت في لجنة الدورة (انظر الفقرة ١٤٣ أعلاه) ، وذكر أنه لو كان جرى تصويت على مشروع القرار بأجزائه لصوتت بلدان المجموعة دال ضد فقرتي المنطوق •

١٥٠ - وتكلم المتحدث باسم المجموعة باء ، نيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعته التي صوتت ضد مشروع القرار ، فقال انه لا ينبغي تفسير تصويت هذه البلدان على انه قصور في الاهتمام من جانبها بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفها هذا • اذ ان هذه البلدان تعلق أهمية كبيرة على المفهوم وتعتبر انه جانب مهم من أنشطة الأونكتاد • وهي مستعدة للعمل يداً بيد مع سائر الدول الأعضاء من أجل مواصلة الجهود المشتركة في هذا الميدان • وهي أيضاً تعلق أهمية كبيرة على مبدأى المساواة في السيادة والعالمية ، وفي هذا السياق سبق لها أن أغربت عن موافقتها في مانبلا على الدعوة لعقد ثلاثة اجتماعات تحضيرية لخبراء حكوميين من البلدان النامية بقصد الاعداد لعقد الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • وحين فعلت ذلك فقد كانت تتوقع أن الاجتماعات سوف تقود الى عقد دورة استثنائية أكثر انتاجية •

١٥١ - وقال ان البلدان التي يتحدث نيابة عنها لا تستطيع أن تقرر عقد اجتماعات أخرى من هذا النوع قبل أن تتاح لها الفرصة لدراسة النتائج التي أسفرت عنها الاجتماعات الدائرة حالياً تنفيذاً لقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) • أما فيما يتعلق بالفقرة ٢ من القرار الذي اعتمدتوا ، فلا يزال من المفهوم لديها أن أى توسيع في برنامج عمل الأونكتاد في هذا المجال ينبغي أن يناقش ويعتمد من جانب لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • وهذه البلدان تأسف لطرح مشروع القرار للتصويت ، حيث أنها كانت ترى أنه ينبغي الوصول الى توافق الآراء بصدده على أساس المبادئ التي أشار اليها • وهي أيضاً تبدى تحفظات شديدة فيما يتصل بتمويل الاجتماعات الاضافية المنصوص عليها في القرار من الميزانية العادية •

١٥٢ - وذكر ممثل اسرائيل ان وفده يعلق أهمية كبيرة على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وان هذا التعاون هو واحد من الشروط المسبقة الرئيسية الواجبة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان • وقال ان مفهومي التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يتفقان مع فلسفة بلده بصدده التعاون من أجل التنمية ، وتبعاً لذلك فان اسرائيل بوصفها بلداً نامياً قد اشتركت لأكثر من عقدين في مجموعة متنوعة من الأنشطة المماثلة في طابعها مع البلدان النامية في قارات مختلفة ، وحاولت أن تسهم بأفكارها في الأونكتاد وسواه من محافل الأمم المتحدة • وأضاف أن وفده انضم الى توافق الآراء بصدده القرار ١٢٧ (د - ٥) الذي اعتمد في مانبلا فهما منه أن اجتماعات الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المنصوص عليها في الفقرتين ٣ و ١٥ من القرار سوف تكون مفتوحة أمام كل البلدان النامية الأعضاء في الأونكتاد للاشتراك فيها استناداً الى مبدأى المساواة في السيادة والعالمية • وقد وضع هذان المبدأان في مناقشات فريق التفاوض الرابع في الدورة الخامسة للمؤتمر • ويرى وفده ان الاجراءات التي اتبعتها أمانة الأونكتاد في تنفيذ القرار تتنافى وروح توافق الآراء الذي تم الوصول اليه في النهاية ، بل وتستخف بالمبدأين الأساسيين اللذين أشار اليهما واللذين توطدت أركانهما بالنص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة • وقال ان بلده بالاضافة الى بلدان أخرى ، يعتقد اعتقاداً راسخاً ان الاجتماعات التي ستعقد في اطار الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك تلك التي يتوخاها القرار الذي اعتمدتوا ، ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل البلدان النامية المهمة • ولا يسع وفده أن يؤيد

الطلب الوارد في الفقرة ٢ من القرار بصدده إجراء مزيد من الأعمال قبل أن يتاح له دراسة وتقييم وتأيد الاستنتاجات التي برزت أخيراً في الاجتماعات الإقليمية الراهنة • لهذه الأسباب مجتمعة اضطر وفده للتصويت ضد مشروع القرار •

طاء - قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥)

(الحمايئة والتكيف الهيكلي)

١٥٣ - لأفراض النظر في هذا البند ، كان التقريران التاليان اللذان أعدتهما أمانة الأونكتاد معروضين على المجلس وهما : " مقترحات تتعلق بتنظيم استعراض سنوي لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي " (TD/B/781) و " الحمايئة والتكيف الهيكلي : استعراض التطورات التي تنطوي على تقييدات للتجارة " (TD/B/782) •

النظر في المسألة في لجنة الدورة

١٥٤ - ذكر الرئيس بان المجلس في مقره ١٩٩ (د - ١٩) قد قرر فيما يتعلق بالفقرة ٥ من قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) ، انه ينبغي للمجلس في دورته العشرين ولهيئاته الفرعية ، حسب الأحوال ، في دوراتها القادمة ، مواصلة استعراض التطورات التي تنطوي على تقييدات للتجارة ، بهدف دراسة وصياغة توصيات تتعلق بمشكلة الحمايئة عامة •

١٥٥ - وذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد بأن قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) يتألف من جزأين يتناولان على التوالي : السياسات العامة والتدابير اللازمة للتكيف الهيكلي المتعلق بالتجارة ، والسياسات العامة والتدابير التي تهدف الى علاج مشكلة الحمايئة • ومما كانت له دلالة تماماً أن المؤتمر قد جمع في هذا القرار بين قضيتي التكيف الهيكلي والحمايئة الوثيقتي الصلة • وأشار ممثل الأمين العام الى البيان الافتتاحي الذي ألقاه الأمين العام للأونكتاد في هذه الندوة للمجلس حيث ذكر أن هذا القرار ١٣١ (د - ٥) واسع المضمون بصورة كافية وأنه من الأهمية بحيث يستحق أن يبقى موضوعاً من المواضيع التي يعنى بها المجلس ذاته (أنظر الفقرة ٨ أعلاه) •

١٥٦ - وركز المتحدث باسم المجموعة باء ، في التعليقات التي أدلى بها باسم دول المجموعة باء باستثناء اسبانيا وتركيا ، على الوثيقة (TD/B/782) فقال ان مجموعته واجهت فيها عدداً من الصعوبات واستدرك قائلاً ان مجموعته ترحب باجراء مناقشات وتبادل معلومات في محافل متعددة الأطراف حول الحمايئة والتكيف الهيكلي ، ولذلك تود أن تسهم في أن يدور الحوار حول هذه المشاكل في الأونكتاد بشكل واقعي ومفيد ، وفقاً للقرار ١٣١ (د - ٥) الذي تعتبره المجموعة باء احسدى النتائج الهامة لدورة المؤتمر الخامسة • وتتصور المجموعة باء أن هناك تقسيماً مناسباً للعمل بين الأونكتاد و"الغات" وتتوقع منهما التعاون في أداء كل منهما دوره • فهاتان المؤسستان متكاملتان ،

وينبغي ألا تكرر الواحدة منهما عمل الأخرى، وألا تغوص احداهما عميقا في مجال اختصاص الأخرى • فعلى الأونكتاد أن يعالج المشاكل العامة للحمائية ، كما نص على ذلك القرار ١٣١ (د - ٥) ، بينما ينبغي أن يركز الغات على المشاكل المحددة التي تنشأ عن تدابير حمائية في المستقبل ، وفقا لما تم الاتفاق عليه أيضا في دورة المؤتمر الخامسة • ولذلك لا توافق المجموعة باء ، عموما ، على عدد كبير من الاستنتاجات الواردة في الوثيقة TD/B/782 وترى أن الوثيقة لا تقدم استعراضا متوازنا للتطورات المتعلقة بالتقييدات التجارية • ومن ذلك ، مثلا ، أن المعلومات الواردة في الوثيقة توضح أن الانحرافات عن التجميد كانت " كثيرة " وأنها كانت موجهة بالذات ضد صادرات البلدان النامية •

١٥٧ - وأضاف أن الأمانة استخلصت استنتاجات غير مثبتة عن الأثر الصافي لتدابير تحرير التجارة التي اتخذتها البلدان المتقدمة ، بالقياس الى تدابيرها التجارية التقييدية ، اذا نظر الى نوعي هذه التدابير في مجملها • وهي لم تقدم دليلا على الادعاء القائل بأن هناك صلة سببية مباشرة بين التدابير التجارية التقييدية التي تتخذها البلدان المتقدمة وبين نصيب البلدان النامية من التجارة الدولية • والمجموعة باء لا تقبل الحجة القائلة بأن فرض رسم لمكافحة اغراق الأسواق ورسوم تعويضية ، وفقا للاتفاق العام بشأن التعريفات الجفركية والتجارة ، لا لغاء أثر الفمارسات التجارية غير العادلة ، يشكل تدابير تقييدية • كما أنها لا توافق على انه كانت هناك دلائل تشير الى " تقليص كلي للجهود الرامية الى تحرير التجارة العالمية " ، وتلاحظ أن الأمانة تجاهلت كليا أثر الجولة الأخيرة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • فعلى الرغم من وجود ضغوط ذات طابع حمائي ، كان هناك نمو متواصل في صادرات البلدان النامية الى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي • وخلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٨ ، توسعت تجارة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع البلدان النامية بسرعة أكبر بعض الشيء ، من اجمالي تجارة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي •

١٥٨ - ثم قال ان الأمانة عرضت ، في الفقرة ٢٠ من الوثيقة TD/B/782 ، آراء البلدان النامية ، وكان ممكنا أن تكون الوثيقة أكثر توازنا لو أنها شملت آراء المجموعات الاقليمية الأخرى • فالفقرة ٢١ تذكر أن التقييدات على الواردات طرأت بالذات في تلك القطاعات التي كان ممكنا فيها خلق فرص نمو جديدة لعدد كبير من البلدان النامية بفضل المزايا النسبية التي تتمتع بها في هذه المجالات ، ولكن المجموعة باء ليست مقتنعة بأن تكون البلدان النامية قد طورت بالضرورة مزايا نسبية في جميع القطاعات المذكورة • وفيما يتعلق بالفقرة ٢٤ ، أشار الى أن مفهوم " تجميد الأوضاع " المقبول لدى البلدان المتقدمة ينص فعلا على استثناءات حين تكون ضرورية لأسباب قاهرة • ولقد بذلت البلدان المتقدمة جهودا كبيرة للوفاء بالالتزامات التي أخذتها على غاتقها ، وستواصل بذل هذه الجهود • كما أن من أهداف هذه البلدان مواصلة السعي الى تحرير التقييدات الكمية والتدابير ذات الأثر المماثل • بيد أن وضع برنامج محدد المهلة لتحقيق هذه الغاية أمر يصعب اعتباره مناسباً •

١٥٩ - أما بالنسبة لتوصيات محددة أخرى في الفقرة ٢٦ فالمجموعة باء توافق على أن يواصل مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية استعراض التطورات التي تتضمن تقييدات تجارية ، كما نصت الفقرة ٥ من القرار ١٣١ (د - ٥) ، الا انها تعتقد أنه ينبغي للأونكتاد أن يقصر دوره على معالجة الجوانب العامة من الحمائية • وقد لاحظ أن " الغات " يقوم الآن بادخال أحدث التطورات

على قائمته التي تسرد التدابير غير التعريفية ، وأن من المفيد أن تنتظر أعمال الأونكتاد الأخرى نتيجة تلك العملية • وتلاحظ المجموعة باء ، فيما يتصل بوجهة نظر الأمين العام القائلة بأنه ينبغي تمكين الأونكتاد من الاشتراك في أعمال الغات ، أن لجان الغات التي أنشئت عقب اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد نصت في أنظمتها الداخلية على امكانية اشتراك ممثلين للمنظمات الدولية الحكومية في اجتماعاتها كمراقبين وأن طلب الأمين العام للأونكتاد سيكون موضع النظر في ضوء هذه الأنظمة •

١٦٠ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال ، متحدثا كذلك باسم منغوليا ، ان التطبيق الواسع النطاق للتدابير الحماية ولمختلف أشكال التقييدات التجارية من جانب عدد من البلدان الأوروبية المتقدمة صناعيا يضر بتنمية التجارة الصناعية ويؤثر على مصالح جميع البلدان ، بما فيها البلدان الاشتراكية والبلدان النامية • وهذا سبب تعلق الأهمية الواجبة على التدابير الحماية في وثائق مثل تلك التي تتضمن الاقتراحات حول الخطوط الغربية لمساهمة الأونكتاد في صياغة استراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث • فالمحاولات التي تهدف الى حل مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية من مركز قوة وبالاكراه المتمثل في عمليات مقاطعة وحصار اقتصاديين تتنافى مع هدف تنمية تجارة دولية وتعاون اقتصادي عادلين وقائمين على مزايا متبادلة • وينبغي أن يضطلع الأونكتاد بدور متزايد الأهمية في المحاولات الرامية الى ازالة التدابير التجارية التقييدية التي تم تعدادها بصورة خاصة في القرار ١٣١ (د - ٥) • ولذا فان مجموعته تؤيد اقتراح الأمين العام للأونكتاد بأن يقوم مجلس التجارة والتنمية سنويا بدراسة المشاكل المتعلقة بازالة التدابير الحماية وتنفيذ القرار ١٣١ (د - ٥) • كما ينبغي أن يقوم المجلس وهيئاته الفرعية ، ولا سيما لجنة المصنوعات ولجنة السلع الأساسية ، بزيادة وتكثيف الجهود في هذا الاتجاه وتقديم توصيات مناسبة • ويجب أن ينظر الى أي عمل لمكافحة التدابير الحماية المتزايدة ، على انه جزء من حركة اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة تدريجية •

١٦١ - وبخصوص الوثيقتين TD/B/781 و TD/B/782 قال ان المجموعة دال تؤيد العمل الذي تقوم به أمانة الأونكتاد بشأن استيفاء قائمة الحواجز غير التعريفية التي تؤثر على التجارة في مجال المصنوعات وشبه المصنوعات ، وكذلك بشأن تحليل الآثار المترتبة على مثل هذه الحواجز ، بناء على الطلب الوارد في القرار ١٣١ (د - ٥) • وأضاف أن أمانة الأونكتاد يجب أن تأخذ في اعتبارها على وجه الخصوص ، اشعارات جميع البلدان المتأثرة بالتدابير الحماية وبأشكال أخرى من الحواجز التجارية • وأكد من جديد موقف مجموعته الثابت من أن المحاولات الدولية لمكافحة التدابير الحماية لا يمكن أن تكون فعالة اذا اقتصر على السهر على مصلحة مجموعة واحدة من البلدان • بل يجب أن يطبق مبدأ العالمية في جميع الأنشطة المتصلة بالدفاع عن مصالح البلدان المتأثرة بالتقييدات التجارية •

١٦٢ - وقال ممثل اليابان ، مشيرا الى الوثيقة TD/B/782 ، انها تشتمل على اشارات غير دقيقة الى عدد من التدابير التجارية التي اتخذتها بلاده مؤخرا ، ورجا الأمانة أن تصدر تصويبا للفقرتين ١٣ و ١٦ لمراعاة التصحيحات التي سيقدمها الى الأمانة •

١٦٣ - ضم ممثل استراليا صوته الى الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم المجموعة باء ، ورفسب بالاضافة الى ذلك في تصحيح بعض الانطباعات الخاطئة التي يحتمل أن تكون قد نشأت عن قائمة

التدابير التجارية التقييدية المنسوبة الى استراليا في الفقرة ١٤ من الوثيقة TD/B/782 • ولم تظهر التدابير الاسترالية بمثل هذا الجلاء الا لأنه تم ادخال التدابير الحمائية بواسطة آلية ادارية، شملت جلسات الاستماع العلنية ، الأمر الذي كفل الشفافية الكاملة لهذه التدابير ووضوحها للجميع • بيد أنه أضاف انه من الخطأ افتراض أن التدابير المشار اليها في هذه الفقرة قد تم ادخالها كوسيلة لتقييد تجارة البلدان النامية • إذ أن كثيرا من البضائع المذكورة ، بما في ذلك آلات التصوير الأمنية والمظلات (الشمسيات) وأجزائها ، لا زالت ترد من البلدان النامية معفاة من الرسوم الجمركية • أما معظم المواد الأخرى المذكورة ، بما في ذلك السجاد ذو الخصلات ، فانها خضعت لها مش تفضيلي كبير لصالح البلدان النامية بموجب النظام الاسترالي للأفضليات التعريفية •

١٦٤ - وأضاف قائلا ان آراء الحكومة الاسترالية حول مسألة الحمائية وآثارها على احتمالات انتاج وتجارة البلدان النامية قد أعلن عنها في عدد من المناسبات ، وعلى أعلى المستويات ، في الأونكتاد • وهناك حاجة ماسة لأن تضيف جميع الحكومات الى تدابير تحرير التجارة الحقيقية ، وان كانت محدودة ، التي تحققت في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • ولا يكفي أن توافق الدول التجارية الكبرى على مجرد مقاومة المزيد من الحمائية ، إذ أن من الجوهرى التخلص تدريجيا من الحواجز الحمائية وخاصة تلك التي لا تنسجم مع الغات • وينبغي أن يقترن هذا التخلص التدريجي بعملية من التكيف الايجابي في الهياكل الصناعية لجميع البلدان ، خاصة في هياكل كبرى البلدان المتقدمة • وقال ان بالامكان التخفيف الى حد كبير من حدة الصعوبة القصيرة الأجل لمثل هذا التكيف بزيادة في حجم التجارة العالمية تتحقق بفضل تكيف ايجابي متزامن من جانب الدول التجارية الكبرى •

١٦٥ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية انه يتعين اجراء تصحيحات طفيفة تتعلق بالفقرتين ١٢ و ١٧ من الوثيقة TD/B/782 • وقال انه سيزود الأمانة بالمعلومات اللازمة التي يمكن أن تتشر باعتبارها تصويبا للوثيقة •

١٦٦ - وقال المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الأوربي ان من الجوهرى أن يتم تناول المطالب الموجهة الى مجلس التجارة والتنمية والى الأمين العام للأونكتاد ، في قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) على نحو يتفق والأنشطة التي يضطلع بها الغات وفقا للطلب الوارد في القرار ذاته • وقال ان الاتحاد الاقتصادي الأوربي قد أعرب في عدة محافل عن عزمه على احترام أحكام تجميد الوضع الراهن فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية • ولا حظ أن دور اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية قد عزز تعزيزا كبيرا ، في اطار الغات ، وأنه ستتم مراجعة واستيفاء قائمة الحواجز غير التعريفية الماثلة أمام التجارة وكذلك الوثائق المتعلقة بالتقييدات التجارية والاتجار بالمنتجات الاستوائية ، واحالتها الى الأونكتاد في الوقت المناسب ، وقال انه سيتم القيام بمزيد من الدراسات حول تصاعد التعريفات • كما انه تتم دراسة الاجراءات في الغات من أجل اجراء دراسة دورية ومنتظمة لتطوير النظام التجارى الدولي • وعلاوة على ذلك عمدت لجنة الغات المعنية بالتجارة والتنمية الى انشاء لجنة فرعية مفتوحة العضوية لدراسة التدابير الحمائية التي تؤثر في الواردات من البلدان النامية ، وقال ان هناك مشاورات تجرى أيضا من أجل انشاء لجنة فرعية ثانية لايلاء اهتمام خاص للمشكلات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا ، وان الاتحاد الاقتصادي الأوربي يؤيد انشاء مثل هذه اللجنة الفرعية •

١٦٧ - وأضاف قائلاً ان للأونكتاد وظيفة عامة في هذا المجال ألا وهي دراسة الأثر السلبي لجميع الاتجاهات الحمائية التي يمكن أن تؤثر في زيادة صادرات البلدان النامية ، ومن ثم في الاحتمالات الانمائية لهذه البلدان . وفي هذا السياق فان الأوان قد أن للتذكير بالمساهمة الأساسية التي أسهم بها الأونكتاد فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم ، وأضاف ان الدراسة التي قام بها الأونكتاد لآية آثار ناجمة عن التدابير المتخذة بموجب نظام الأفضليات المعمم ينبغي أن توحى للبلدان المانحة للأفضليات بالوجهات التي قد تؤدي الى الانتفاع على نحو أفضل من مزايا النظام ، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً . وقال ان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي قد قرر تمديد مخطط أفضلياته لفترة زمنية أخرى وتحسينه لصالح أقل البلدان نمواً على نحو خاص . وأضاف ان مخطط الاتحاد الاقتصادي الأوروبي سيتضمن من الآن فصاعداً الدخول المعفي من الرسوم للخالبية العظمى من الواردات الصناعية والزراعية الناشئة في البلدان الأخيرة . وأشار الى أن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي قد بذل كل ما في وسعه لتأمين امكانية افادة البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نمواً بينها ، من المزايا التي يتيحها مخطط الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وأردف قائلاً ان على الأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة التقنية لتلك البلدان النامية التي ترغب في الافادة منها حتى تتمكن من الدفاع عن مصالحها بشكل أفضل .

١٦٨ - أما فيما يتعلق بالتكيف الهيكلي ، فقد قال ان هذه مسألة معقدة ودقيقة تهتم جميع البلدان وتترتب عليها آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية أيضاً . وذكر أن القضية كانت موضع دراسة ومناقشة في عدة محافل دولية من بينها الغات والأونكتاد اللذان اضطلعوا بدور فيها ، أما فيما يتعلق بالأونكتاد فان بإمكان لجنة المصنوعات أن تتناول بشكل مفيد الدراسة السنوية لهيكل الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي . وفي هذا الصدد أحاط علماً بالاقترح الذي قدمه الأمين العام للأونكتاد والذي تحتويه الوثيقة TD/B/781 ، من أجل اعداد دراسة تحليلية عن الانتاج والتجارة على الصعيد العالمي .

١٦٩ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٠ ، نظرت اللجنة في مشروع المقرر الذي قدمته السلفادور باسم الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ (TD/B(XX)/SC/L.9) ومشروع المقرر الذي قدمته هنغاريا باسم الدول الأعضاء في المجموعة دال (TD/B(XX)/SC/L.14) .

١٧٠ - وذكر المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ بأن قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) الذي اتفق عليه بتوافق الآراء ، يعترف بأن التجارة تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية لكل البلدان ، وبخاصة البلدان النامية . ومن المؤسف أن ازدياد الممارسات الحمائية التمييزية من جانب البلدان المتقدمة قد عرقل توسيع التجارة العالمية في السنوات القليلة الأخيرة ، ومع ذلك فان القرار ١٣١ (د - ٥) يعترف بأن مشاكل العالم الاقتصادية لا تحل عن طريق التدابير الحمائية . وتجاهه الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل توسيع تجارتها وصادراتها حواجز اصطناعية تعوق التنمية فيها ، ولا يمكن ازالة هذه الحواجز الا عن طريق اتخاذ سياسات وتدابير من شأنها تحسين الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة وتسهيل اعادة تشكيل هيكل الصناعة والتجارة العالميتين . لذا فانه من الضروري اعتماد سلسلة من السياسات والتدابير الكفيلة بتشجيع اقامة قاعدة انتاجية وتسويقية في البلدان النامية ومن ثم تمكينها من الاسهام بنصيب أكبر في التجارة العالمية .

١٧١ - وكرر الاعراب عن رأى مجموعة ال ٧٧ القائل بوجود علاقة وثيقة بين التكيف الهيكلي وبين الحماية • فالتخلي عن الحماية شرط ضرورى لتحقيق التكيف الهيكلي ولتمكين البلدان النامية في المستقبل القريب من زيادة انتاجها وتنويع تجارتها الدولية • وتبذل البلدان النامية من جانبها جهودا لخلق طاقات انتاجية وزيادتها عن طريق انشاء هيئات تسويقية أو تنمية مقوماتها الأساسية التجارية وتشجيع التجارة فيما بينها • وطلبت أن تقوم البلدان المتقدمة من جانبها بتيسير الوصول الى أسواقها وانتهاج سياسات مناسبة لتحقيق التكيف الهيكلي • وقال ان هذا أمر لا فنى عنه اذا أريد للبلدان النامية أن تبلغ هدف أن يصل نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي الى ٢٥ في المائة وفي التجارة العالمية ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ • وقد تناول هذه الأفكار باستفاضة في الوثيقة الأساسية التي قدمتها مجموعة ال ٧٧ بصددها مساهم الأونكتاد في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (١٦) •

١٧٢ - وبغية تنفيذ أحكام القرار ١٢١ (د - ٥) ، قدمت مجموعة ال ٧٧ مشروع مقرر بصدده التكيف الهيكلي والحماية (TD/B(XX)/SC/L.9) لم يتوصل بشأنه الى توافق في الآراء بالرغم من كون المشروع ذى طبيعة اجرائية بحتة • وكان الأمل معقودا على العثور على حل لهذه القضية ذات الأهمية البالغة للاقتصاد الدولي ، بتوافق الآراء ، حينما تناقش المسألة في الجلسات العامة للمجلس • وقد اقتضت مجموعة ال ٧٧ في مشروع المقرر الذى تقدمت به على أن تطلب من مجلس التجارة والتنمية أن يدرس في دورته الثانية من كل عام مقترحات محددة لتنفيذ القرار ١٢١ (د - ٥) • وفي الوقت ذاته ، اقترحت مجموعته أن يتم هذا الاستعراض في لجنة من لجان الدورة التابعة للمجلس بسبب أهمية القضية وكذلك ازدحام جدول أعمال المجلس • ويطلب مشروع المقرر أيضا من الأمين العام للأونكتاد أن يضطلع بالدراسات اللازمة • وينبغي أن تشمل هذه الدراسات كافة أنواع التدابير الحماية التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو في كل قطاعات التجارة الدولية • وفي هذا الصدد ، أعرب عن موافقة مجموعته على اقتراح أهدى في فريق الاتصال ويقضي أولا بأن تأخذ هذه الدراسات في الحسبان مساهمات الحكومات وثانيا بأن تكون الحماية والتكيف الهيكلي موضوع استعراض مستمر من جانب الأجهزة المناسبة في الأونكتاد التي ينبغي لها وضع توصيات ملموسة تقدم لمجلس التجارة والتنمية للنظر فيها •

١٧٣ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مشاكل التكيف الهيكلي والتدابير الحماية مترابطة ترابطا وثيقا فيما بينها ولا يمكن معالجتها بصورة مستقلة • ولا يمكن لاية جهود دولية تبذل لمقاومة التدابير الحماية أن تكون ناجعة وإيجابية ، من وجهة نظر التجارة الدولية ، اذا انحصرت في تحقيق مصالح مجموعة واحدة فقط من البلدان • وذكر أن بلده قامت بالنيابة عن البلدان الأعضاء في المجموعة دال ومنغوليا بتقديم مشروع مقرر عن الحماية والتكيف الهيكلي (TD/B(XX)/SC/L.14) لا يتعارض بأى حال من الأحوال مع مشروع المقرر الذى تقدمت به مجموعة ال ٧٧ (TD/B(XX)/SC/L.9) وانما هو بالأحرى امتداد له • وان مسألة بمثل أهمية مسألة الحماية والتكيف الهيكلي يجب ألا يكتفى

(١٦) انظر المرفق الأول بتقرير الفريق الدولي الحكومي الرفيع المستوى المعني بمساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة عن دورته الثانية (TD/B/791/Add.1) •

بمعالجتها على مستوى المجلس فحسب وإنما يجب أيضا أن تظل موضوع استعراض مستمر من جانب الأجهزة المناسبة في الأونكتاد ، التي عليها أن تستخلص توصيات ملموسة بغية عرضها على المجلس . وتقترح الفقرة ٢ من مشروع المقرر الذي تقدمت به المجموعة دال ، أن يراعي الأمين العام للأونكتاد لدى اضطراره بالدراسات اللازمة لتسهيل أعمال المجلس ، المساهمات التي يمكن أن تتقدم بها الدول الأعضاء في الأونكتاد . ويتصل هذا العمل بتنفيذ قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) في مجموعه .

١٧٤ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان التكيف الهيكلي والحمائية هما مشكلتان مختلفتان . صحيح ان التكيف الهيكلي يستطيع أن يخفف من وطأة الضغوط الحمائية ، ولكن يجب أيضا دراسة عوامل أخرى مثل ارتفاع سعر الطاقة . وترى كثير من الحكومات معالجة المهمتين اللتين ينطوى عليهما قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) في هيئات مختلفة . فالقرار ينطوى على جزئين : الفرع ألف بصدد التكيف الهيكلي والفرع باء بصدد الحمائية . وتختلف الفقرتان ٢ و ٥ من القرار اختلافا كاملا من حيث النهج والصياغة . وينبغي التحضير بعناية للمناقشات المتعلقة بالتكيف الهيكلي . ثم قال ان التقرير الذي أعدته الأمانة (TD/B/781) فير مرض وانه يقدم خطوطا فير واضحة وظامضة تحتاج الى مزيد من التجويد . وطلب أن يقوم الأمين العام للأونكتاد بمواصلة تجويد هذه الخطوط بالتشاور مع المجموعات الاقليمية .

١٧٥ - وأرب ممثل الأمين العام للأونكتاد عن رأيه بأن قضيتي الحمائية والتكيف الهيكلي قضيتان مترابطتان ، وتلا فقرتين من ديباجة قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) تنصرفان الى القضيتين على نحو مشترك . وأضاف ان القرار ١٣١ (د - ٥) توخى ان يكون " الاستعراض السنوى " بمثابة مناقشة للسياسات العامة والاتجاهات العالمية تجريبها هيئة سياسية دولية حكومية . ولممارسة هذا العمل سوف تأخذ الهيئة الدولية الحكومية في حسابها " كل المعلومات المتاحة ذات الصلة " بما في ذلك المعلومات الأساسية التي تقدمها الأمانة ، ولكن ليس على سبيل الحصر . وتبعنا لذلك فانه من الواضح ان أية دراسات تعدها الأمانة لن تكون بمثابة استباقا للقرارات التي ستتخذها الهيئة الدولية الحكومية . ولا يبدو ثمة مبرر للخروج عن الممارسة الماضية بغية تمكين ممثلي الحكومات من مناقشة وثائق الأمانة بينما لا تزال هذه الوثائق قيد الاعداد . بيد أن الأمانة سوف تأخذ بعين الاعتبار مقترحات الحكومات بقدر الامكان .

١٧٦ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ردا على بيان ممثل الأمين العام للأونكتاد انه لا يوافق على التفسير الذي قدمته الأمانة لقرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) . وأضاف الى ذلك انه يعترض على الجملة الأخيرة في البيان لأنه يرى ان الأمانة لا تأخذ في المعتاد آراء المجموعة باء بعين الاعتبار .

١٧٧ - وفي الجلسة ذاتها ، قررت لجنة الدورة احالة مشروع المقرر TD/B(XX)/SC/L.9 و TD/B(XX)/SC/L.14 الى المجلس لمواصلة النظر فيهما .

النظر في المسألة في الجلسة العامة

١٧٨ - وفي الجلسة ٥٣٥ المعقودة في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠ عرض الرئيس بالنيابة مشروع مقرر تقدم به نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B/L.566) وتم سحب مشروع المقرر TD/B(XX)/SC/L.9 و L.14 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٧٩ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع المقرر الذى قدمه الرئيس بالنيابة بعد أن أحاط علما ببيان الآثار الادارية والمالية (١٧) (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢١٧ (د - ٣٠)) .

١٨٠ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال وباسم منغوليا أيضاً ، أن البلدان التي يتحدث باسمها ترى أن الفقرة ٤ من المقرر لا تمنح الأمين العام للأونكتاد من أن يأخذ في اعتباره ما عسى أن تقدمه الدول الأعضاء من مساهمات طبقاً لقرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) .

١٨١ - وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ انه لئن كان المقرر الذى اعتمدتوا لا يعكس تماماً ما كانت مجموعة ال ٧٧ تطمح اليه فيما يتصل بقرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) ، فانه يشكل حلاً وسطاً تم التوصل اليه بعد مفاوضات مضية . ومن المفهوم لدى مجموعته ان برنامج عمل لجنة الدورة التي ستشكل في الدورة الحادية والعشرين للمجلس سوف يحتاج الى موافقة من المجلس ذاته ، وأنه سوف يشتمل على الموضوعات المشار اليها في الفقرة ٢ من المقرر دون غيرها .

١٨٢ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه لئن جاز أن يكون ثمة تفسيرات مختلفة لقرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) ، فان نص المقرر الذى اعتمدتوا نص واضح ولا التباس فيه في رأى مجموعته . ولئن كانت المجموعة باء قد أبدت قلقاً ازاء الآثار المالية المحتملة للمقرر ، الا انها سوف تبذل قصاراها للحد منها .

ياء - قرار المؤتمر ١٣٢ (د - ٥)

(المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف)

١٨٣ - كان معروضاً على المجلس ، للنظر في هذا البند ، تقرير الأمين العام للأونكتاد المعنون " تقييم نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف " (TD/B/778 و Add.1 و Add.1 (الملخص) و Corr.1) وتقرير تكميلي من المدير العام للغات بشأن جولة طوكيو من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (تم توفيره رقم TD/B/788) .

النظر في المسألة في لجنة الدورة

١٨٤ - ووجه ممثل الأمين العام للأونكتاد الاهتمام الى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٣٤ الذى تعين بموجبه أن يركز تقرير نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (١٨) بصفة خاصة على القطاعات التي لم تستجب للنتائج فيها استجابة تامة لمصالح واهتمامات البلدان النامية . ورجى من المجلس أيضاً أن يحدد سبل العمل الممكنة لبلوغ الأهداف التي تسعى البلدان النامية الى تحقيقها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . أما بشأن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ،

(١٧) للاطلاع على بيان الآثار الادارية والمالية (TD/B/L.566/Add.1) ، انظر المرفق

الرابع أدناه ، الفرع دال .

(١٨) لغات ، جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، تقرير المدير

التنفيذى للغات (الحادى عشر ، آب/أغسطس ١٩٧٠) .

فقال انها اذا نفذت بطريقة ايجابية ودينامية فانه يمكن اعتبارها خطوة هامة في تناول عدد من المشاكل والقضايا الهامة في التجارة الدولية . ومن ناحية أخرى ، فان النتائج العامة ، اذا نظرنا اليها في نطاق غايات وأهداف اعلان طوكيو (١٩) ، تبدو متواضعة ودون المستوى المتوقع في عدد من الجوانب ، خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية ، التي لم يلق عدد من اقتراحاتها المتعلقة بمنحها معاملة تفضيلية وأكثر رعاية باستجابة تامة . وستؤدي التخفيضات التعريفية الناجمة عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الي تآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها البلدان النامية الآن بخصوص عدد كبير من المنتجات ذات الأهمية التصديرية لها . هذا علاوة على أن وضع اطار مؤسسي لمفهومى المشروطية والتدرج قد تكون له نتائج بعيدة المدى فيما يتعلق بالبلدان النامية وقد يؤدي الى معاملة تعسفية وتمييزية لهذه البلدان .

١٨٥ - وشدد على أن هناك مسألة ذات أهمية عاجلة ، خاصة للبلدان النامية ، وهي الطريقة التي ستفقد بها صكوك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وأعرب عن أمله في أن تأخذ البلدان المتقدمة في الحسبان مصالح واهتمامات البلدان النامية في وضع القوانين والاجراءات ذات الصلة لتنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

١٨٦ - وقال ان احدى القضايا الرئيسية التي لم يتم التفاوض بشأنها بصورة تامة تتصل بالضمانات . وان عددا كبيرا من البلدان المشتركة ، خاصة البلدان النامية ، يرى أن عدم الوصول الى اتفاق بشأن هذه القضية يمثل اخفاقا في احتواء الحمائية المتزايدة في التجارة الدولية . بيد أنه لاحظ أن الأطراف المتعاقدة في الغات قررت مواصلة المفاوضات بغية وضع قواعد واجراءات تكميلية بشأن تطبيق المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام لتوفير قدر أكبر من الاتساق والثقة في تنفيذ أحكامه . ويتوقع أن يقدم تقرير بشأن الموضوع الى الأطراف المتعاقدة بحلول ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٠ .

١٨٧ - ومضى قائلاً انه يعتقد أنه ينبغي أن يواصل المجلس وهيئاته الفرعية ، في ضوء ولايتها ومسؤولياتها ، الاضطلاع بصورة وثيقة بمتابعة التطورات في تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والمشاورات أو المفاوضات بشأن المسائل التي لم تحل . وينبغي أن تساعد أيضا البلدان النامية في الاشتراك على نحو تام وفعال في المفاوضات في المستقبل بغية تحقيق أهدافها وغاياتها . واذا أريد للأونكتاد أن يضطلع بمسؤولياته بصورة فعالة فان من الضروري أن يمثل الأمين العام في مختلف اجتماعات هيئات الغات المعنية وأن تتوفر له امكانية الحصول في الوقت المناسب الى كافة الوثائق ذات الصلة . وسيرسال الأمين العام للأونكتاد ، من جانبه ، الى هذه الهيئات ووثائق الأونكتاد ذات الصلة لاستخدامها حسب الاقتضاء . وينبغي أن تواصل أمانة الأونكتاد توفير المساعدة التقنية والدعم الى البلدان النامية لمساعدتها في تحقيق فائدة كاملة ، من نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ومن أية مفاوضات أخرى .

١٨٨ - وختاماً ، قال انه بغية تيسير المزيد من المشاورات والمفاوضات بشأن القضايا المتعلقة وتعزيز غايات وأهداف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالبلدان النامية ، فان المجلس قد يرغب في أن ينظر في هذه الدورة في الخطوط الارشادية أو المبادئ الواردة في الفقرتين ٢٥١ و ٢٥٢ من الوثيقة TD/B/778 .

١٨٩ - قال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ أن موقف البلدان النامية لم يتغير تغييرا كبيرا عن الموقف

(١٩) أنظر الغات ، الصكوك الأساسية والمنتقاه ، ووثائق الدورة العشرين ، الملحق

(رقم البيع الغات ١٩٧٤ - ١) ، ص ١٩ .

الذي أبدته وقت انعقاد الأونكتاد الخامس وبعد ذلك في الدورة الأخيرة للأطراف المتعاقدة في الغات وفي الدورة التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية . وأكد من جديد الأهمية التي تعلقها البلدان النامية على إيجاد حل ملائم لمشكلة الضمانات التي بدونها ستكون النتائج الكلية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف غير متوازنة فيما يتعلق بالبلدان النامية . هذا وأشار من جديد إلى عدم وجود اتفاق حول القيود الكمية ، والامتيازات المحدودة في مجال المنتجات الاستوائية ، وقللة الاهتمام بمشكلة التصعيد التعريفي وكذا بالفقرة ٦ من إعلان طوكيو بشأن أقل البلدان نمواً . وفيما يتعلق بالاتفاقات حول التدابير غير التعريفية قال إن غالبية البلدان النامية لا تزال تدرس آثارها بهدف البت نهائياً في أمر انضمامها أو عدم انضمامها إليها .

١٩٠- وأشار إلى بعض الأحداث الأخيرة التي وقعت في الغات ، أي المقررات التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالبلدان غير الموقعة المشتركة بصفة مراقب في المناقشات الجارية في مختلف اللجان ، وإنشاء لجنة لمتابعة المناقشات والمفاوضات حول الضمانات والقرارات التي اتخذتها اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية لمتابعة عملية تحرير التجارة في قطاعات معينة ، مثل القيود الكمية والتصعيد التعريفي والمنتجات الاستوائية . وعبر عن أسفه لتعذر اتخاذ مقرر في صدد إنشاء فريق فرعي لبحث المشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً ، ولكنه أعرب عن أمله في أن يتم ذلك في إطار الدورة القادمة للجنة الغات المعنية بالتجارة والتنمية .

١٩١- وركز على وجوب أن يكون العمل في الدورة الحالية للمجلس موجهاً نحو المستقبل ولتبيين ما ينبغي عمله بصدد المسائل التي لم يتم تناولها خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أو ما تبقى من عمل يجب الاضطلاع به نتيجة لهذه المفاوضات . وفي هذا الصدد ترى مجموعة الـ ٧٧ أن على الأجهزة الدائمة للأونكتاد ، وخاصة لجنة المصنوعات ولجنة السلع الأساسية ، أن تضطلع ، في حدود مجالات اختصاص كل منها ، بدراسة تفصيلية لما يترتب على نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من آثار على التجارة الدولية ، وخاصة تجارة البلدان النامية ، ورفع تقرير إلى المجلس في دورته الحادية والعشرين لتقييمها . وينبغي لهاتين اللجنتين أن تتابعا عن كسب في المستقبل ما يحدث من تطورات في إطار الغات حتى تؤمنا حماية وصيانة مصالح البلدان النامية على الوجه الأكمل . ولتمكين البلدان النامية من الاشتراك الفعال في هذا العمل ، ينبغي أن يستمر الأمين العام للأونكتاد ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في مساعدة البلدان النامية في المشاورات والمفاوضات المزمع إجراؤها حول المسائل التي لم يوجد لها حل أو المسائل المتعلقة ذات الأهمية الخاصة لتلك البلدان . وفضلاً عن ذلك ، ينبغي لكي يتمكن الأمين العام للأونكتاد من توفير تلك المساعدة إلى البلدان النامية أن يطلب إليه أن يتابع عن كسب الأعمال الجارية في الغات في إطار حقبة ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأن يجري مشاورات مع المدير العام للغات تتعلق باتخاذ ترتيبات ملائمة تمكن الأمين العام للأونكتاد من حضور اجتماعات هيئات الغات ذات الصلة التي أنشئت نتيجة للمفاوضات ، ومن الحصول في الوقت المناسب على الوثائق الضرورية . ويطلب كذلك إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إلى هذه الهيئات ووثائق الأونكتاد ذات الصلة للاستفادة منها حسبما تراه مناسباً .

١٩٢- وقال المتحدث باسم المجموعة " دال " إن البلدان الأعضاء في المجموعة " دال " ترى أن الحالة الراهنة للتجارة الدولية تقضي بأن يكتفى الأونكتاد نشاطه في بحث المشاكل الراهنة للسياسة التجارية ، مراعيًا مصالح جميع البلدان ، وبمشاركة معها . وأضاف أن البلدان الاشتراكية إنما تنظر إلى نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف انطلاقاً من هذا الموقف .

١٩٣- وتفضيلاً لموقف المجموعة دال من المسائل المتصلة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الذي تم تحديده في الدورة التاسعة عشرة للمجلس بوجه خاص فقد ذكر بأنه من المعروف تماماً أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عقدت استناداً إلى إعلان طوكيو، الذي أكد على أن المفاوضات تستهدف، وفقاً لمبدأ الدولة الأكثر رعاية تحقيق تحرير التجارة الدولية عن طريق القيام، بصورة تدريجية، بإزالة الحواجز التي تعترض تنميتها وتحسين الاطار الدولي الذي تتم فيه التجارة العالمية. وأضاف أنه ينبغي للأونكتاد في الوقت نفسه، لدى النظر في نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أن يقيم هذه المفاوضات على أساس أوسع فيتمسك إلى أي مدى ساهمت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الأهداف والمهام المتمثلة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وإلى أي مدى ساعدت على إزالة الجور والتمييز في التجارة الدولية، وأخيراً، إلى أي مدى أتت نتائج المفاوضات في صالح جميع المشاركين في التجارة الدولية؟

١٩٤- واستطرد قائلاً إنه سبق للبلدان الاشتراكية أن حددت تصورهما للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إعلانها المشترك في الدورة الرابعة للمؤتمر (TD/211)، مشددة على أن مصالح جميع البلدان، بغض النظر عن اختلاف بنيتها الاجتماعية والاقتصادية ومستوى تنميتها يجب أن تراعى في تلك المفاوضات.

١٩٥- ومضى يقول ان البلدان الاشتراكية المشتركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف انطلقت في موقفها من افتراض أنه يجب إزالة جميع أشكال انتهاك الحقوق التعاقدية وجميع التدابير التمييزية الناشئة عن أنشطة بعض البلدان أو مجموعة معينة من البلدان. وبالتالي، فإن ما تقدمه من تنازلات وتصورها للمفاوضات يتوقفان على المراعاة الكاملة لتلك الحقوق.

١٩٦- وأردف أنه يمكن القول، كتعليق أولي، ومع مراعاة الاستثناءات والتحفظات التي أبدتها بعض البلدان ذات الاقتصاد السوتي، بما في ذلك الاستثناءات والتحفظات ازاء البلدان الاشتراكية، ان الاتفاق الذي تم التوصل إليه لتخفيض الرسوم الجمركية خلال فترة ثماني سنوات يصعب اعتباره خطوة كبيرة نحو التقليل من الحواجز التجارية.

١٩٧- وقال ان تقييم البلدان الاشتراكية المشتركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للمفاوضات بشأن التعريفات الجمركية يستند إلى المعيار التالي: إلى أي مدى ساهم تخفيض التعريفات الجمركية في تحسين فرص وصول بضائعها إلى أسواق البلدان الغربية؟

١٩٨- وأضاف قائلاً ان ما يسمى "بالقيود الطوعية على التصدير"، التي نشأت كظاهرة جانبية للحماية، وكذلك القيود الكمية المتنافية مع المادة الثالثة عشرة من الغات، والتي مازالت مع ذلك بعض البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوتي تواصل فرضها على عدد كبير من البضائع التصديرية للبلدان الاشتراكية، تحد إلى درجة كبيرة من أثر التخفيضات التعريفية، لا بل تجعله معدوماً. والبلدان الأعضاء في المجموعة "دال" تدين مرة أخرى استخدام هذه القيود وتحث البلدان المعنية على إزالتها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لم يتم في الحقيقة اتخاذ أي إجراء في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لرفع القيود الكمية.

١٩٩- واستطرد قائلاً ان الوقائع العديدة التي برزت في الأشهر الأخيرة، عقب انتهاء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والمتصلة بإدخال حواجز جديدة تم تعداد بعضها في تقرير أمانة

الأونكتاد المعنون "الحماية والتكيف الهيكلي" (TD/B/782) ، تدل على أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد أخفقت في وقف انتشار التدابير الحماية في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، وأن خطر انتشار موجة جديدة من الحماية يخيم بشدة على التجارة الدولية •

٢٠٠- أما المفاوضات بشأن المنتجات الزراعية ، وبخاصة منتجات المناطق المعتدلة ، فقد استبعدت الغات الى حد بعيد من نطاق الدراسة ، كما أن الحماية الزراعية التي تمارسها بعض البلدان ومجموعات البلدان ، بكل ما يرافقتها من نتائج سلبية ، وخاصة للموردين من بلدان العالم الثالث ، بقيت مرة أخرى خارج نطاق مساعي الغات • وقال ان لبعض البلدان الاشتراكية المشتركة فسي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مصلحة كبيرة في تحسين شروط وصول هذه المنتجات الى أسواق البلدان الغربية وفي تثبيت امداداتها منها • وهي تتطلع بحين الأمل الى ما سيسفر عنه نشاط الغات في هذا المجال بموجب برنامج عمله • وقال انه يجب تحسين التعاون في التجارة بالمنتجات الزراعية وان هذا التحسين يجب أن يتم في المستقبل القريب جدا •

٢٠١- ومضى قائلاً ان البلدان الاشتراكية المشتركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنتظر باهتمام نتيجة المفاوضات المستمرة بشأن الشروط الوثائية • وفي رأيه أن تصور عدد من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي لهذه المفاوضات شكل ولا يزال يشكل خطراً حقيقياً يهدد بوضع تدبير حمائي ، بل وتمييزي ، جديد • فالمفاوضات بشأن هذه المسألة يجب ألا تنتهي بنسف مبدأ أساسي للغات وللتجارة الدولية ، وهو مبدأ الدولة الأكثر رعاية •

٢٠٢- وتابع حديثه قائلاً ان تقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/778) أبرز أن أكثر من ستين بلداً من أصل البلدان المائة والستين الأعضاء في الأونكتاد لا تشترك في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، أي أنها لا تشترك في صياغة القواعد والأحكام التي يمكن أن تؤثر بالنهاية في تجارتها ومصالحها الاقتصادية •

٢٠٣- وأضاف أن البلدان الاشتراكية تدرس مدونات مختلفة تم وضعها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وهي تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ هذه المدونات على نحو يضمن تمسيها الكامل مع مبدأ الدولة الأكثر رعاية • ويمكن ان يشتمل تنفيذ المدونات على اعادة نظر في التشريعات الوطنية المطبقة في العلاقات التجارية والتي تؤثر بالتالي في مصالح جميع البلدان ، بما فيها البلدان التي لم تشترك في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أو لم تنضم الى تلك الاتفاقات • فمن غير المقبول ادخال أية قيود ذات طابع تمييزي فيما بين البلدان التي أقرت المدونات على التشريع الوطني للبلدان الموقعة على هذه المدونات ، كما أنه من غير المقبول ادخال معايير مختلفة على التشريع الوطني ، تبعاً لاشتراك البلدان أو عدم اشتراكها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • فما زال التطبيق الكامل لمبدأ الدولة الأكثر رعاية هو الأساس الوحيد لتسيير التجارة العالمية في الفترة التي تعقب اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٢٠٤- وأخيراً قال انه يجب على الأونكتاد أن يواصل استعراض نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وكذلك المسائل التي بقيت بلا حل خلال المفاوضات • وعلاوة على ذلك ، يجب أن تدرس في الأونكتاد عملية تنفيذ الاتفاقات التي تم وضعها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من زاوية مصالح جميع المشاركين في التجارة الدولية • ولهذه الغاية ، من الضروري أيضاً أن يتمكن الأمين العام للأونكتاد من حضور اجتماعات مختلف أجهزة الغات ، بما فيها الهيئات التي أنشئت نتيجة

للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وأردف قائلا ان بلدان المجموعة دال تنظر بعين التفهم الى رأى البلدان النامية القائل بأن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لم تحقق الآمال التي وضعتها هذه البلدان فيها ، ولا الوعود التي قطعت في الاجتماع الوزارى المنعقد في طوكيو •

٢٠٥- وقال المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادى الأوروبى أن اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف اختتاماً ناجحاً كان له أهمية تصوى في الحفاظ على نظام اتجار حر وتحسين هذا النظام • وأضاف أن أقل البلدان نمواً استفادت الى حد كبير من النتيجة الشاملة لهذه المفاوضات وكذلك من الامتيازات المحددة التي منحها الاتحاد الاقتصادى الأوروبى • وكانت المزايا تتصل في آن واحد بمجال التعريفات ، ولاسيما تلك المطبقة على المنتجات الاستوائية ، ومجال الاتفاقات التي تنص على ضمان قانونى واستقرار اقتصادى أكبر • ولم يمكن الوفاء بجميع مطامح أقل البلدان نمواً ولكن ، بالنظر الى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية القوية التي تجثم على البلدان المتقدمة ، أمكن احراز تقدم كبير واشتركت بلدان معينة من أقل البلدان نمواً اشتراكاً نشطاً في المفاوضات وقدمت دعماً ملموساً • وأعرب عن أمل الاتحاد الاقتصادى الأوروبى في أن تحذو البلدان الأخرى من أقل البلدان نمواً حذوها وتساهم في النتائج الشاملة بطريقة تتفق ومستوى تنميتها وحالتها الاقتصادية •

٢٠٦- وقال ان الاتحاد الاقتصادى الأوروبى سيطبق من جانب واحد عروضه التعريفية وغـيير التعريفية المتعلقة بالمنتجات الاستوائية اعتباراً من ١ كانون الثانى / يناير ١٩٧٧ • وكانت قيمة العرض في ١٩٧٧ تصل الى ٤ مليارات دولار •

٢٠٧- ومن ناحية التعريفية ، يشكل تخفيض البلدان الصناعية للرسوم الجمركية بنسبة الثلث مرحلة جديدة هامة في عملية إلغاء التعريفية ، وستفيد البلدان النامية منها اما مباشرة أو في المستقبل وتخفيض تعريفية الاتحاد الاقتصادى الأوروبى يغطي تجارة تبلغ قيمتها نحو ٥ مليارات دولار • وفي هذا الصدد يواجه الاتحاد الاقتصادى الأوروبى مطالب متعارضة نظراً لأن بعض البلدان النامية تطالب بتخفيضات تعريفية أوسع شمولاً وأسرع خطى على المنتجات التي تصدرها ، في حين أن بلدان أخرى تصر على أن تكون التخفيضات أقل شمولاً وسرعة على المنتجات ذاتها حتى يمكنها الاحتفاظ بهوامشها التفضيلية بمقتضى نظام الأفضليات المعمم • وقد بين هذا صعوبة الاضطلاع بتحليل شامل لظاهرة تآكل الهوامش التفضيلية لأن الأوضاع تختلف من منتج لآخر ومن بلد الى آخر • وفيما يتعلق بالحوافز غير التعريفية ، ستفيد البلدان النامية من الأحكام المختلفة للمعاملة التفاضلية مثل المرونة الزائدة والاعفاء من بعض الالتزامات التي تنص عليها القوانين ، والمساعدة التقنية والمالية، والتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً وما الى ذلك • هذا فضلاً عن أن نتائج المفاوضات في " فريق الاطار " كانت على درجة خاصة من الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً ، لاسيما " شرط التمكين " الذى أوجد في الغات نصاً قانونياً صريحاً يتعلق بنظام الأفضليات المعمم • كما أنه سيفيد كأساس لتبادل الأفضليات فيما بين البلدان النامية ، ولأشكال أخرى من المعاملة التفاضلية لصالح البلدان النامية ، وخاصة أقل هذه البلدان نمواً • ومنذ اعتماده في تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٩ لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي توصلت اليها الأطراف المتعاقدة ، أقر الاتحاد الاقتصادى الأوروبى القرارات واللوائح الداخلية اللازمة لدخول هذه الصكوك حيز التنفيذ فـي ١ كانون الثانى / يناير ١٩٨٠ • كما وضعت الأطراف المتعاقدة في الغات الاجراءات التي تقضى باشتراك البلدان غير الموقعة بصفة مراقب في اللجان والمجالس المنشأة بمقتضى الصكوك التي تم

التفاوض عليها • وأعرب عن أمل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في أن يكون هذا عاملا مشجعا وميسرا لانضمام هذه البلدان الى الصكوك • وفيما يتعلق بالضمانات أعرب عن تصميم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على مواصلة المناقشات والمفاوضات في سياق اللجنة المنشأة في الغات للتوصل الى حل مرض للجميع •

٢٠٨- وقال ممثل اليابان ان من دواعي الأسف انه لم يكن بالامكان التوصل الى اتفاق بشأن الضمانات خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأنه ينبغي متابعة دراسة هذه المسألة بوصفها من المسائل الملحة • بيد أن ذلك لا ينبغي أن يقلل من أهمية النتائج الضخمة للغاية التي أسفرت عنها المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، خاصة عندما يتذكر المرء أن المفاوضات الطويلة الشاقة قد جرت في جولم يكن في أي وقت مواتيا ، وهو الجو الذي تعرضت فيه الاقتصاديات المحلية للبلدان المشاركة لتوتر المشكلات العالمية مثل البطالة المتزايدة والتضخم وأزمات الطاقة • وأردف قائلا ان اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سيساعد على تحسين مستوى معيشة الأمم ورفاهيتها من خلال توسيع وتيسير التجارة العالمية • كما ستفيد تجارة البلدان النامية افادة كبيرة من تخفيض الحواجز التجارية، بما في ذلك التخفيضات التعريفية التي تم التفاوض بشأنها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وعلاوة على ذلك فقد احتوت عدة اتفاقات في اطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف آخذة في الاعتبار الاحتياجات التجارية للبلدان النامية ، على أحكام تنص على المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح تلك البلدان • وكما لاحظ المتحدث باسم المجموعة باء في الأونكتاد الخامس ، فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تظهر فيها أحكام خاصة لصالح البلدان النامية في جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف • وأردف قائلا انه يحده أمل جاد في أن ينضم أكبر عدد ممكن من البلدان النامية الى اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف نظرا للمزايا الناشئة عنها • وقال أيضا ان حكومته ترى أنه في حالة انضمام البلدان النامية الى البلدان الأخرى المشاركة في مدونات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فان ذلك سيخدم مصالحها على أفضل وجه •

٢٠٩- ولاحظ ، أخيرا ، عدم دقة المعلومات الواردة في الفقرة ٨ من الوثيقة TD/B/778/Add.1 (الملخص) ، وقال ان المدى الذي ذهبت اليه اليابان في التخفيضات التعريفية (المتوسط المرجح) والمتوسطات التعريفية لفترة ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (المرجحة) على المنتجات الصناعية ، كما هو مبين في تقرير الغات عن جولة طوكيو (المجلد الثاني) ، كان أفضل من تخفيضات كبار شركائها التجاريين •

٢١٠- وقال ممثل كندا ان وفده لم يتمكن من تقديم بيان مفصل عن مضمون الوثيقة TD/B/778 وAdd.1 في الوقت المتاح ، وبناء على ذلك سيقصر على ابداء تعليقات عامة على عملية تقييم نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وأردف قائلا انه يشعر بأن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يمكن أن ينظر اليها من زوايا مختلفة • فإمكان المرء ، في المقام الأول ، اجراء تقييم للنتائج التي قد يطلق عليها وصف "الخام" ، وهو تقييم في حاجة الى أن يشتمل على توازن بين العناصر الايجابية والعناصر السلبية على حد سواء اذا أريد له أن يخدم أي هدف مفيد • ففي أحد طرفي النقيض سيبين مثل هذا التقييم كل تلك الحالات التي لم تتم فيها تلبية الأهداف والمطالب التفاوضية لكل طرف ، ومدى عدم تلبيتها ، وفي الطرف الأخر ، قد يسجل التقييم المنجزات الايجابية على ضوء خلفية مما يمكن عمله في الوضع الاقتصادي الحالي • وقال ان بلاده تشاطر

قلق البلدان النامية حيال بعض نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مثل الفشل في إزالة التصعيد التعريفي بشأن عدد من المنتجات القائمة على الموارد أو تخفيضه بشكل أكبر ، أو عدم التمكن من اختتام المفاوضات بشأن الضمانات • ومن ناحية ثانية فقد تم احراز نتائج ملحوظة تعود بالفائدة على البلدان النامية بما في ذلك التنفيذ المبكر للامتيازات التعريفية غير المتبادلة بشأن المنتجات الاستوائية ، وتخفيضات تعريفية بمقتضى شرط الدولة الأكثر رعاية تكون الزامية وبالتالي مضمونة ، دون أن تقدم البلدان النامية في أغلب الحالات مساهمات على أساس تبادلي ، وتعزيز الأساس القانوني للمعاملة التفضيلية وجعلها مضمونة بدرجة أكبر من خلال شرط التمكين الوارد في اتفاق الاطار • وأردف قائلا ان الطريقة الثانية التي يمكن بواسطتها تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تتعلق بالمصاعب الاقتصادية الدولية والضغوط الحمائية التي جرت في ظلها المفاوضات ، وهي عوامل لم تؤخذ في الحسبان لدى صياغة اعلان طوكيو • ومضى يقول ان اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مثل تلك الظروف كان انجازا كبيرا وكان دليلا قويا على الالتزام بالحفاظ على بيئة تجارية عالمية منفتحة وثابتة وتحسينها لصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء • فكان ذلك ردا قويا على القوى الحمائية • وأخيرا يتعين النظر الى نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على أساس مدى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الأطراف على نفسها ، ووضع مختلف الاتفاقات موضع التنفيذ • وأضاف قائلا ان أى تقييم ينبغي أن يتضمن تحليلا لما يترتب على النتائج من آثار حقيقية منشئة للتجارة بمرور الوقت ، بدلا من الاكتفاء بوضع قائمة بالمطالب التفاوضية التي لم تتم تلبيتها • واستطرد قائلا ان نجاح المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يتوقف الى حد كبير ، على مدى المشاركة النشطة للبلدان المشتركة بما فيها البلدان النامية ، والالتزامها بالتنفيذ الفعال •

٢١١- وفي معرض تعليقه على تقرير الأمانة ، قال انه يفتقر الى التوازن ، وهذا نابح جزئيا عن نزعة الي تياس النتائج على أساس المطالب التفاوضية القصوى دون أى اعتراف بالسياق التفاوضى والاقتصادى الأوسع ، ويرجع هذا من ناحية أخرى الى تركيز لا مبرر له أو ربما كان معيبا على تآكل نظام الأفضليات المعمم • وقال ان وفده يطعن في صحة الافتراض الرئيسى الوارد في التقرير والقائل بأن احراز تقدم في تيسير التعريفات بمقتضى شرط الدولة الأكثر رعاية يضر ، حتما ، بالبلدان النامية نظرا لأن ذلك يؤدي الى تآكل مزعوم لهوامش نظام الأفضليات المعمم • ومضى يقول انه قد تم ، بالنص في الغات على شرط الاعفاء بالنسبة لنظام الأفضليات المعمم ، الاعتراف بوضوح بأن الترتيبات التفضيلية لن تعوق التخفيضات التعريفية بمقتضى شرط الدولة الأكثر رعاية • وعلاوة على ذلك فانه لم يتم القيام بأى تقييم شامل ، على الأقل في خلاصة واستنتاجات التقرير ، للأثر الايجابي الذى قد تحدثه التخفيضات التعريفية على تجارة أقل البلدان نموا ، مع مراعاة أوجه القصور التي تنطوى عليها بعض المخططات الحالية لنظام الأفضليات المعمم ، وقدرة الكثير من البلدان النامية على الافادة الكاملة من تخفيضات شرط الدولة الأكثر رعاية ، وامكانية الوصول المتزايدة ، في الأجل الطويل ، التي تكفلها تخفيضات شرط الدولة الأكثر رعاية الالزامية • ومضى يقول ان عددا من الدراسات الأخرى قد أشار الى أن الفوائد الناجمة عن تخفيضات شرط الدولة الأكثر رعاية ، تفوق بالنسبة للبلدان النامية ، أية خسائر تترتب على تآكل نظام الأفضليات المعمم •

٢١٢- وقال في ختام كلمته ، مشيراً الى سبل العمل الأخرى المبينة في الفصل الخامس من الوثيقة TD/B/778، انه بينما يوافق وفد بلاده على امكانية وجود عدد من الوسائل التي يمكن للأونكتاد من خلالها أن يساعد البلدان النامية على جني كل فوائد نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فإنه يرى ان أكثر الطرق فعالية لبلوغ هذا الهدف بالنسبة للبلدان النامية ، هي مشاركتها مشاركة فعالة في سلسلة الآليات الجديدة داخل الغات ، وقال ان كندا ستؤيد ، من جهتها ، الجهود الرامية الى التحقق من أن اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ومختلف اللجان التي أنشئت بموجبها ، تسير على نحو من شأنه أن يسهل مشاركة البلدان النامية وبلي المصالح التجارية الخاصة لتلك البلدان .

٢١٣- وقال ممثل سويسرا ان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تبرهن على ارادة المجتمع الدولي في الحفاظ على نظام تجارى منفتح والوصول به الى درجة الكمال . وأضاف أن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تمثل تقدماً حقيقياً ، على الرغم من أنه لم يكن ممكناً تحقيق بعض الأهداف ، وأردف قائلاً أنه يشعر بأن اجراء تقييم شامل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سيكون أمراً جديداً ، حيث أن كل حكومة مشاركة في المفاوضات في حاجة الى القيام بتقييمها الخاص في ضوء مصالحها المحددة . واستطرد قائلاً ان من الضروري بذل جهود أكبر ، في المستقبل ، لتحسين النظام التجاري المفتوح على أن يراعى ، في جملة أمور ، الوضع المتغير للشركاء الجدد في التجارة العالمية . وبعد أن أشار الى أن سويسرا قد وقعت على جميع الصكوك الناجمة عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأن البرلمان السويسري قد أتم في ١٩٧٩ عملية اقرار نتائج جولة طوكيو ، أعرب عن أمله في أن يتمكن أكبر عدد ممكن من البلدان التي شاركت في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وخاصة البلدان النامية ، من الانضمام الى أكبر عدد ممكن من صكوك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وقال ان سويسرا ستواصل ، في جميع المحافل المختصة ، بذل الجهود لحرز تقدم في مجال التجارة العالمية لصالح جميع الأطراف .

٢١٤- وقال ممثل استراليا انه لما لم يتح لحكومته وقت كاف للنظر ملياً في الوثائق المعدة من قبل أمانة الأونكتاد حول هذا البند ، فإنها ترى لزاماً عليها ان تحتفظ بالاعلان عن موقفها بشأن تقييم الأونكتاد لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حتى تاريخ لاحق . بيد أنه قال ، مكرراً تأكيداً على تقييم استراليا لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في المحافل الأخرى ، ان اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يمثل حدثاً هاماً في تاريخ الغات . واستطرد قائلاً انه على الرغم من وجوب التسليم بأن النتائج لم تحقق الآمال الكبيرة والتوقعات المعلقة عليها ، فإنه من المأمول أن تؤدي الى مزيد من تحرير التجارة وان تضطلع بدور في تقييد النزعات الحمائية التي يرغب جميع الأطراف في تجنبها . وقال ان الحاجة لم تكن قط أشد مساساً للتركيز على تحرير التجارة والتدابير الأخرى ذات الصلة والتي بإمكانها أن تعمل على حفز النمو في التجارة الدولية . واستطرد قائلاً ان كل واحد يتحمل مسؤولية والتزام البناء على أساس نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتحقيق مزيد من التخفيضات في مجال الحماية . واذا أمكن تحقيق ذلك فسيؤثر تأثيراً كبيراً الى الأحسن على التجارة والاستثمار العالميين .

٢١٥- ومضى يقول ان وفد بلاده قد رحب في أعقاب اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بما تم تحقيقه ، بالرغم من أنه يعتقد أن الجهود ربما تكون قد تركزت ، كما كان الحال في جولات الغات السابقة ، تركيزاً مفرطاً على قضايا تهتم كبرى الدول التجارية • واستطرد قائلاً ان عدم احراز تقدم حقيقي في التجارة الزراعية كان مخيباً لآمال بلاده نظراً لأهمية هذا المحال بالنسبة لاستراليا ، وبالطبع بالنسبة لكثير من البلدان الأخرى ، بما فيها البلدان النامية • ومع ذلك فقد صدقت بلاده على التقدم الذى أمكن احرازه في هذا المجال • أى الترتيب الدولي لمنتجات الألبان الذى وسع الترتيبات القائمة فيما يتعلق ببعض منتجات الألبان ، والترتيب المتواضع للغاية بشأن لحم البقر والتنازلات المتواضعة بشأن المنتجات الزراعية والتي تحققت في المفاوضات الثنائية •

٢١٦- ومضى يقول ان بلاده ترى ، على وجه العموم ، ان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لم تفعل شيئاً يذكر لتصحيح الاختلال القائم بين التجارة الزراعية والتجارة الصناعية فيما يتعلق بحقوق وواجبات الأطراف في الغات ، والتقييد بهذه الحقوق والواجبات • واستطرد قائلاً ان هذه المفاوضات قد أدت على الأرجح ، ان كانت أفضت الى أى شيء ، الى توسيع هذا الاختلال •

٢١٧- ولاحظ ، أخيراً ، ان استراليا قد أيدت تأييداً رسمياً اتخاذ تدابير خاصة وتفاضلية ، في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، لصالح البلدان النامية ، ويشمل ذلك التدابير المتعلقة بالمنتجات الاستوائية •

٢١٨- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أن وفده يشعر بخيبة الأمل ازاء التقييم الذى قامت به الأمانة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الوثيقة TD/B/778 لأنه شعر أن التقييم لم يكن " شاملاً " بالمعنى الذى أراده قرار المؤتمر ١٣٢ (د-٥) وكذلك لأنه لا يشاطر الأمانة كثيراً من الاستنتاجات التي توصلت اليها • واستطرد قائلاً ان تحليل الأمانة ، خاصة فيما يتعلق بالاتفاق بشأن التدابير غير التعريفية ، يتجاهل المزايا الحقيقية التي تترتب على الانضمام الى هذه المدونات بالنسبة لجميع الدول المشتركة في التجارة بما في ذلك البلدان النامية • وأضاف قائلاً ان تقييماً حقيقياً شاملاً لا بد له أن يفحص نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على ضوء اعلان طوكيو برمته ، أى على ضوء نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بالنسبة لمحيط التجارة العالمية وليس على ضوء فترتين فحسب من الاعلان • واستطرد قائلاً انه سيتضح آنذاك أن الهدف الرئيسي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كان تحرير التجارة العالمية على أساس عالمي ، وتلك مهمة نجحت فيها المفاوضات نجاحاً باهراً ، على الرغم من الظروف غير المواتية التي اشتدت وطأتها في الاقتصاد العالمي • ومضى يقول ان الامانة قد تجاهلت النقطة المتمثلة في أن متوسط التخفيضات التعريفية الشاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، قد تجاوز نسبة ٣٠ في المائة في أسواق البلدان المتقدمة ، وذلك انجاز ذوو بال يتعارض بشدة مع الادعاءات القائلة بتزايد الحمائية • واستطرد قائلاً ان من الأمور التي لا تقل أهمية بالنسبة لمستقبل النظام التجارى العالمي تحسين الاطار القانوني الناظم للتجارة الدولية ، الى جانب الاتفاقات المحددة المنطبقة على الحواجز غير التعريفية الماثلة امام التجارة • كما تمت اعادة تعريف حقوق المشاركين وواجباتهم في مدونات قواعد السلوك هذه التي تنص ، كما أشارت ورقة الأمانة ، على مراقبة القواعد الناظمة للتجارة في السنوات المقبلة بغية جعلها أقوى وأعدل وأكثر شفافية • غير أنه تجد راعادة القول بأن هذه الاتفاقات لا تشكل سوى اطاراً وأن من المرجح أن جميع البلدان ، بما فيها البلدان النامية ، ستتمكن من أن

تكيف الاتفاقات وأن تفيد منها أساسا بقدر مشاركتها النشطة فيها • وأضاف قائلا ان بلاده تواصل ، لهذا السبب ، تأييد الانضمام الواسع لجميع البلدان الى مختلف الاتفاقات التي تم التوصل اليها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٢١٩- وقال مشيرا الى الفوائد التي ستجنيها البلدان النامية من جولة طوكيو ، ان وفد بلاده يعتقد ، خلافا للتحليل الذي قامت به الأمانة ، ان البلدان النامية قد جنت فوائد ضخمة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فافت كثيرا أى خسارة ممكنة ناجمة عن تضيق الهوامش التفضيلية • وأشار الى التحسينات التي طرأت على فرص وصول المنتجات الاستوائية الى الأسواق والتي تحققت في الفريق المعني بالمنتجات الاستوائية ، ولكن تقرير الأمانة أخفق في تسليط الضوء على التخفيضات التعريفية التي أجرتها الولايات المتحدة بشأن المنتجات الاستوائية كجزء من الامتيازات التعريفية الشاملة التي منحتها • وقد نفذت الولايات المتحدة سلفا تخفيضات تعريفية على عدد من المنتجات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية ، وكذلك تخفيضات تعريفية مباشرة لصالح أقل البلدان نموا • وقال ان هذه الامتيازات مجتمعة ، تمثل زيادة في فرص وصول تشكيلة واسعة من منتجات البلدان النامية الى الأسواق • وكانت هناك أيضا في الاتفاقات الخاصة بالتدابير غير التعريفية ، معاملة أكثر رعاية للبلدان النامية ، مثل الاعتراف بأن الاعانات الحكومية تمثل جزءا لا يتجزأ من البرامج الانمائية للبلدان النامية • واستطرد قائلا ان القواعد التجارية الجديدة التي تم وضعها بموجب الاتفاق الاطاري توفر اطارا قانونيا لا تخاذ تدابير خاصة مثل الاتفاقات التفضيلية وحماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية •

٢٢٠- ومضى يقول ان وفد الولايات المتحدة لا يعتقد أن استمرار محاولة القيام بتقييم موحد لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تخدم أى غرض مفيد • واستبعد احتمال امكن اجراء تقييم يحظى بموافقة الجميع بشأن كل نقطة • وأضاف قائلا ان كل بلد ينظر الى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من زاوية مختلفة ويؤول النتائج تأويلا مختلفا • واستطرد قائلا انه يشعر بأن الوقت قد حان للانتقال الى تنفيذ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاضطلاع بالأعمال الأخرى التي لم تستكمل في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، حيث أنه باستطاعة كل بلد مشارك أن يقوم بالتقييم الخاص به في ضوء مصالحه التجارية ، وينتهج سبل المتابعة التي يعتبر أنها تلبي حاجاته على أفضل وجه • ولاحظ ، في هذا الصدد أن الغات قد اعتمد برنامج عمل يشتمل على عدد من المواضيع مثل الضمانات والتكيف الهيكلي • ومضى يقول ان وفده يشاطر خيبة الأمل التي شعر بها الكثير بخصوص عدم التوصل الى اتفاق بشأن الضمانات في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وأنه لا يزال يؤيد القيام بمزيد من الاجراءات لبلوغ هذا الهدف •

٢٢١- وأعرب ممثل السويد باسم فنلندا والنرويج والسويد عن التأييد العام لهذه البلدان لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وقال ان نتيجة أية مفاوضات لا يمكن أن ترضي أيا من المتفاوضين ارضا كليا الا أنه ينبغي رغم ذلك اعتبارا النتائج في مجموعها انجازا كبيرا ينطوى على تقدم جوهري صوب مزيد من تحرير التجارة في ميدان التعريفات وكذلك فيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية •

٢٢٢- وفي حين أتر المتحدث بأن تآكل الأفضليات يمكن أن يثير مشكلة لعدد من البلدان النامية، فإنه قال ان البلدان التي يتحدث باسمها تلقت طلبات متناقضة من البلدان النامية * وأضاف قائلا ان مخططات بلدان أوروبا الشمالية لنظام الأفضليات المعمم لا تتضمن فرض أى رسوم على أساس كلي ، وأن كون مخططات هذه البلدان متحررة تماما بالفعل قد أدى الى الحد كثيرا من امكانية بذل أى مجهود بصدد مشكلة التآكل * وفيما يتعلق بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا، قال ان البلدان التي يتكلم باسمها ترى أن من الجوهرى مساعدة أقل البلدان نموا حتى تستطيع الافادة الى أقصى حد ممكن من القواعد والاتفاقات الجديدة المنبثقة عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ولذلك قامت في ١٩٨٠ بتمويل دورات دراسية في الغات عن السياسة التجارية نظمت خصيصا للمشاركين من أقل البلدان نموا *

٢٢٣- ورحب ممثل الغات بتقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقال انه رغم مواجهة بعض الصعوبات في تقبل كل من بيانات ومنهجية الجزء الثاني من تقرير الأمانة (TD/B/778/Add.1 و Add.1 (التلخيص) و Corr.1)، يؤيد تأكيد التقرير على أن الفوائد التي ستجتم عن الاتفاقات المتعددة الأطراف التي أمكن التوصل اليها بشأن التدابير غير التعريفية وغيرها من التدابير سوف تتوقف على كيفية تنفيذها ، وخاصة على كيفية تفسير وتنفيذ احكامها المتعلقة بمسائل مثل تسوية النزاعات * وأشار الى أنه تم التوصل الى اتفاق تام على الأساس الذي يمكن أن تشترك به الحكومات غير الموقعة بصفة مراتب في اللجان والمجالس المنشأة بموجب كل اتفاق ، ورحب بتحريك البلدان النامية للمشاركة بصورة تامة في تلك الاتفاقات * وقال انه يشعر بأن أفضل طريقة لتأمين تطبيق هذه الاتفاقات بروح سمحة ، ولتنفيذها بالصورة التي تريد لها البلدان النامية ، هي أن تشترك هذه البلدان بنشاط في المفاوضات ، على أن لا تكون هذه المشاركة كأعضاء مراقبين وانما كشركاء على قدم المساواة مع الدول الأخرى ، أى كموتعين *

٢٢٤- وبالإشارة الى المشكلة الكبرى ، مشكلة الضمانات ، التي ظلت دون حل ، قال ان الاطراف المتعاقدة في الغات قد أنشأت لجنة لاستئناف المفاوضات ذات الصلة مع تكليفها بتقديم تقرير في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، وان من المتوقع استئناف المفاوضات في أجل قريب * وذكر أن تقريرى المدير العام للغات والأمين العام للأمم المتحدة ، كليهما ، قد أبرزتا بصفة خاصة عددا من القضايا التي قصرت منجزات المفاوضات فيها عن تحقيق ما كان يحدو البلدان النامية أصلا من آمال وأن هذه المسائل تتابع حاليا بنشاط في اطار برنامج العمل الذى اعتمده الاطراف المتعاقدة في الغات في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ * وأضاف أن الاجتماع الذى عقدته لجنة الغات المعنية بالتجارة والتنمية مؤخرا قد عكف على دراسة ما يمكن عمله مستقبلا بشأن تحرير التجارة في المجالات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية ، مثل تدابير القيود الكمية وغيرها من التدابير غير التعريفية ، والتصعيد التعريفي ، والمنتجات الاستوائية ، والتنفيذ المسبق للامتيازات الممنوحة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، كما عكف على مسألة استكمال الوثائق ذات الصلة بأحدث المعلومات *

٢٢٥- وأشار ممثل اثيوبيا ، مؤيدا آراء المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ، الى الوعود الكبيرة المقدمة الى البلدان النامية من قبل وزراء البلدان المتقدمة التي اشتركت في اعلان طوكيو ، وقال ان البلدان النامية مع ذلك قد أتصبت عمليا عن المفاوضات الرئيسية ووتعت ضحية خيانة البلدان المتقدمة التي

لم يكن أدائها مطابقا لوعودها • وقال ان المنهجية المستخدمة في المفاوضات قد صممت للتمييز ضد البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نموا ، التي اشتركت في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • ومضى يقول ان كبار المصدرين والمستوردين غالبا ما كانوا يتفاوضون فيما بينهم على حساب البلدان المصدرة الصغيرة • ولا داعي لأن تحاول البلدان المتقدمة أن تفنح البلدان النامية بما حصلت عليه من منافع نتيجة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف نظرا لأن البلدان النامية ملمة أكثر منها بأحوالها • ووافق على التقييم الذي أجراه الأمين العام للأونكتاد في تقريره ، واعتبر أنه تقييم محايد • وأضاف ان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أحاط لجنة الدورة علما بأن حكومته قررت أن تطبق سلفا التخفيضات التعريفية على منتجات أقل البلدان نموا • ومع ذلك لا يبدو من المنطقي القول بأن الولايات المتحدة تطبق تدابير لم تكن في الواقع قد اعتمدت حتى الآن في ذلك البلد لأن الولايات المتحدة لم تجر أية تخفيضات في التعريفات المطبقة على منتجات أقل البلدان نموا ولم تلغ هذه التعريفات ، عملا بالفقرة ٦ من اعلان طوكيو الذي ينادى باتخاذ مثل هذه التدابير • وهناك بلدان أخرى مثل اليابان والسويد وفلندا وكندا وأستراليا لم تقم أيضا بتخفيض أو الغاء التعريفات المطبقة بشأن منتجات أقل البلدان نموا عملا بالفقرة ٦ من الاعلان • هذا ويجرى حث البلدان النامية على القيام بدور نشط في تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، غير أنه تساءل كيف يمكن لهذه البلدان قبول هذا الاقتراح في حين أن نتائج المفاوضات تعد غير مرضية بالنسبة لها • وينطبق ذلك بشكل خاص في حالة أقل البلدان نموا نظرا لأن مشاكلها لم تعالج أو يكاد أثناء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • فمثلا ، لم تقدم امتيازات تعريفية تتعلق بالمنتجات ذات الأهمية لأقل البلدان نموا • فالمنافع العائدة على أقل البلدان نموا هي ناتج فرعي أكثر من كونها نتيجة جهود واعية بذلتها البلدان المتقدمة • وهذا صحيح أيضا فيما يتعلق بالتنفيذ المسبق للامتيازات التعريفية لصالح أقل البلدان نموا • واسترعى الانتباه بصورة محددة الى الاقتراح الذي قدمته أقل البلدان نموا بشأن انشاء لجنة فرعية في اطار الغات تعنى بمعالجة المشاكل الخاصة لتلك البلدان • وفي الختام أعرب عن أسفه لعدم موافقة أحد البلدان المتقدمة الرئيسية على ذلك الاقتراح وناشد ذلك البلد اعادة النظر في موقفه من هذه القضية •

٢٢٦- وأخيرا أعرب عن تقديره وشكره للبلدان النوردية على المساعدة المالية التي تقدمها بصدد الحلقات الدراسية التي تنظم لممثلي أقل البلدان نموا من أجل التعرف على تدابير ونتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٢٢٧- وقال ممثل النمسا أن وفده يستشعر مثل القلق الذي أعرب عنه في تقرير الأمانة (الوثيقة Add.1 و TD/B/778 and Add.1 (التلخيص) و Corr.1) ازاء ارتفاع مستوى الحماية في مجالات معينة ذات أهمية خاصة للبلدان النامية • كما أنه يشارك في الرأي القائل بأن كثيرا من أحكام اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يوفر فرصا تجارية للبلدان النامية ، وأن فائدة هذه الفرص للبلدان المذكورة مرهونة بمدى الاستعانة بها • وهناك أسباب كثيرة تجعل من الضروري أن يكون هناك أوسع اشتراك ممكن فيها • وقال ، في هذا الصدد ، أنه يأسف لكون تقرير الأمانة لا يعكس متنوع فرص العمل الملموس المتوفرة للبلدان النامية • وأضاف أن لديه ، فوق ذلك ، انطباع بأن تأويل الأمانة لبعض جوانب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يختلف عن تفسير الموقعين • ومن أجل تشجيع حماية تجارة البلدان النامية لا بد من : (أ) أن تستفيد هذه البلدان الى أقصى حد من الفرص التجارية المتاحة لها ؛ (ب) وأن توجه عناية خاصة لدى تنفيذ الاتفاقات الى ضمان

جعل التدابير الخاصة والتفاضلية أكثر حسية وتحديداً ؛ (ج) وأن تواصل معارضة التدابير الحمائية، لاسيما حيث تكون ضارة بمصالح البلدان النامية ؛ (د) وأن تدرس جميع الفرص المتاحة للعمل لصالح أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك إلغاء الحواجز التعريفية ، كيما يستطيع اتخاذ التدابير اللازمة بأسرع ما يمكن .

٢٢٨- وقال ممثل نيوزيلندا أن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أدت بوجه عام إلى تحسين المحيط التجاري العالمي وذلك أساساً ، من خلال التفاوض بشأن سلسلة من المدونات وغيرها من الاتفاقات . واستطرد قائلاً أن وفده يرحب بشكل خاص بالتوصل إلى ترتيبات تتعلق بالزراعة من شأنها أن تضيف مزيداً من الاستقرار على التجارة الدولية في المنتجات المعنية . وأضاف قائلاً أن نيوزيلندا ترحب أيضاً بالتخفيضات التعريفية التي تم التوصل إليها بموجب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وبما حصلت عليه من امكانيات أكبر للوصول إلى بعض أسواقها الرئيسية . ومن ناحية أخرى فقد أصيبت نيوزيلندا بخيبة أمل نظراً لأن جولة طوكيو لم تعالج بفعالية المشكلات الأساسية التي تواجه الجزء الأكبر من تجارتها أي الحماية الزراعية وانعدام امكانية الوصول إلى الأسواق . ومضى يقول ان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تركت الفوارق القائمة بين التسيير الدولي للتجارة في المنتجات الصناعية وبين الزراعة على ما هي عليه دون تغيير يذكر . وقال ان نيوزيلندا تعرب في هذا الصدد عن تعاطفها مع البلدان الأخرى التي أخفقت في التوصل إلى نتيجة مرضية . بيد أن نيوزيلندا التزمت بمواصلة المشاركة في الاطار المحسن للغات باعتبار هذه المشاركة عنصراً أساسياً في مجموع الجهود التجارية التي تبذلها ، وهي تنظر إلى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بوصفها معبراً يؤدي إلى تحقيق الأهداف التجارية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء .

٢٢٩- وقال ممثل ماليزيا أنه يوافق تمام الموافقة على ما تتطوى عليه تقارير الأمانة من قوة دفع وأورد أمثلة تدعم الرأي القائل بأن الاتجاهات الحمائية هي في الواقع في تزايد ، وخاصة فيما يتصل بالمنتجات التي تهم البلدان النامية ، وذلك على عكس ما جاء في وجهات النظر التي عبر عنها ممثلو بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والتي تفيد أنه تم احتواء الحمائية أو التقليل منها خلال السنوات الماضية . وعلى الرغم من أنه تم إجراء تخفيضات تعريفية كبيرة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على بعض الأصناف إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن العديد من البلدان النامية ملزم بتقديم مساهمات مقابلة في شكل تخفيضات تعريفية وإلغاء أو تخفيف التدابير غير التعريفية . وأعرب عن القلق بشكل خاص لأنه لم يتم التصدي بجدية لمسألة المنتجات الاستوائية التي اتفق على أنها تمثل قطاعاً خاصاً وذا أولوية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وفيما يتعلق باشتراك البلدان غير الموقعة في أعمال اللجان أو الهيئات التي أنشئت نتيجة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، أشار إلى أن ذلك حق تتمتع به البلدان لكونها أطرافاً متعاقدة في الغات وتساهم بحصتها المالية فيه .

٢٣٠- وأشار إلى أن البلدان النامية كانت على استعداد منذ بداية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للدخول في مفاوضات جديدة . إلا أنه نظراً للصعوبات التي سادت فيما بين كبرى البلدان التجارية المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فإن المفاوضات قد تعثرت على مدى

ما يناهز ستة أعوام دون أن تشترك البلدان النامية فيها اشتراكا نشطا وكاملا • وفي الواقع ، اتخذ العديد من المقررات الحاسمة خارج جنيف ، بل ان عددا كبيرا من الوفود لم يخطر بعقد الاجتماعات في جنيف • وأضاف أنه يعتبر النتيجة الجمالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف منحايزة لصالح البلدان المتقدمة نظرا لأنه لم يتم التصدي بنجاح لعنصر من أهم العناصر ، أي تضييعة الضمانات • وفيما يتعلق بالادعاء بأنه طرأ تغير على اطار الغات نتيجة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فهو يرى أن تلك التغييرات المزعومة تعتبر في غالبيتها تغييرات سطحية •

٢٢١- وأردف يقول ان للأونكتاد دورا يجب أن يؤديه بتأمين تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنفيذها فعلا لصالح البلدان النامية • ولكي يتمكن الأونكتاد من أداء دوره يجب السماح للأمين العام للأونكتاد أو لممثله بأن يحضر على أساس منتظم جميع اجتماعات هيئات الغات بما في ذلك اللجان والمجالس المختلفة التي أنشئت نتيجة لصكوك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٢٢٢- وذكر ممثل اسبانيا أنه ، نظرا لكون بلاده في مستوى وسيط من التنمية الاقتصادية فانها ، على خلاف البلدان المتقدمة ، لن تفيد الا في المستقبل من نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وأضاف أنه يعتبر أن تقرير الأمين العام للأونكتاد وثيقة هامة ، يجب أن تدرس بالتفصيل في اطار الأونكتاد • وبالرغم من أن بلده قد شارك بنشاط في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف رغبة منه في الاستفادة من النتائج ، الا أنه لن يفعل ذلك فوراً ، نظرا لحالته الاقتصادية • وأوضح أن اسبانيا تعترم أن توقع قريبا بعض اتفاقات أو ترتيبات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ولكن لديها تحفظات ازاء بعضها الآخر •

٢٢٣- وفي الجلسة السادسة المنعقدة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ عرض الرئيس مشروع مقرر كان قد تقدم به نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B(XX)/SC/L.17) •

٢٢٤- وفي نفس الجلسة أوصت لجنة الدورة المجلس باعتماد مشروع المقرر •

٢٢٥- تم سحب مشروع مقرر سبق أن قدمته السلفادور باسم الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ (TD/B(XX)/SC/L.7) •

٢٢٦- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان بلدان المجموعة باء بانضمامها الى اتفاق الآراء بشأن مشروع المقرر (TD/B(XX)/SC/L.17) تسجل ما فهمته من أن موقعي اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد اتفقوا على اجراءات للنص على حضور مراقبين في اجتماعات اللجان المنشأة بموجب هذه الاتفاقات ، وأن مشاركة ممثلي أمانة الأونكتاد ستحدد ما مثل هذه الاجراءات •

٢٢٧- وقال المتحدث باسم المجموعة دال أن مجموعته تقبل مشروع المقرر (TD/B(XX)/SC/L.17) شريطة أن يكون لفظ " الجمالي " الوارد في الفقرة ١ من المنطوق شاملا لمشكلة النتائج التي يحتمل أن تتأثر بها البلدان غير المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • أما فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق فان مجموعته تعتقد اعتقادا راسخا بأن أي نشاط وارد في هذه الفقرة لن يقتصر على مصالح مجموعة واحدة فقط من البلدان •

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٣٨- أقر المجلس في الجلسة ٥٢٤ المعقودة في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠ مشروع المقرر الموصى به من قبل لجنة الدورة (للاطلاع على النص انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢١٤ (د - ٢٠)) .

كاف - مسائل أحيلت الى الآلية الدائمة للأونكتاد :
مشروع القرار المعنون " الشركات عبر الوطنية
والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195)

النظر في المسألة في لجنة الدورة

٢٣٩- أشار الرئيس الى أن المؤتمر أحال مشروع القرار المعنون " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195) الى الآلية الدائمة للأونكتاد . وقرر المجلس في دورته التاسعة عشرة ، أن يحيل مشروع القرار المذكور الى دورته العشرين .

٢٤٠- وعرض الرئيس في الجلسة السادسة المعقودة في ٢٤ آذار / مارس ١٩٨٠ مشروع مقرر تقدم به نتيجة لمشاورات غير رسمية (TD/B(XX)/SC/L.15) .

٢٤١- وفي الجلسة ذاتها أوصت لجنة الدورة المجلس باعتماد مشروع المقرر .

٢٤٢- وتم سحب مشروع مقرر سبق أن تقدمت به هنغاريا باسم الدول الأعضاء في المجموعة دال (TD/B(XX)/SC/L.10) ومشروع مقرر مقدم من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية باسم الدول الأعضاء في المجموعة باء (TD/B(XX)/SC/L.13) .

٢٤٣- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته ما فتئت تسترعي انتباه المجلس الى أن القضايا المتعلقة بالشركات عبر الوطنية قد أنيطت بلجنة الشركات عبر الوطنية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومضى يقول ان المجموعة باء قد عرضت في الأونكتاد الخامس وفي دورة المجلس التاسعة عشرة بأنه ينبغي احالة محتوى مشروعات القرارات مثل مشروع القرار TD/L.195 الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . أما فيما يتعلق بمحتوى الوثيقة TD/L.195 فقد قال ان المجموعة باء تعترض خاصة على انعدام التوازن في النص . فالنص يتجاهل تجاهلا كاملا المساهمة الايجابية التي قدمتها الشركات عبر الوطنية الى التجارة الدولية ، بما في ذلك تجارة السلع الأساسية . وأضاف قائلا حيث ان أمانة الأونكتاد كلفت باجراء دراسات حول تحضير وتسويق السلع الأساسية ، بالتشاور مع المجموعات ذات الصلة المعنية بالسلع الأساسية ، فانه يجب النظر في نشاطات جميع أشكال المؤسسات المشتركة في التجارة . وهكذا فان المجموعة باء تنتظر من الأمانة ومن اجتماعات السلع الأساسية ولجنة السلع الأساسية أن تغطي نشاطات جميع المؤسسات ، بما في ذلك المؤسسات الخاصة أو التي تملكها الدولة والتعاونيات والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها . واستطرد قائلا انه في حين وافقت المجموعة باء

على المقررات الواردة في الوثيقة (TD/B(XX)/SC/L.15) فانها تتمسك تمسكا تاما بالآراء المعرب عنها توا عند معالجة المسألة في دورة المجلس الحادية والعشرين .

٢٤٤ - وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ أن مجموعته تحبذ احوالة مشروع القرار TD/L.195 الى لجنة السلع الأساسية لكي تنظر فيه . ومضى يقول ان مجموعة ال ٧٧ ترى أن مشاركة الشركات عبر الوطنية في تجارة السلع الأساسية أمر هام للغاية وله نتائج مباشرة على تلك التجارة . وأعرب عن أسفه لتعذر قيام لجنة السلع الأساسية بدراسة مشروع القرار هذا في دورتها المقبلة وعبر عن أمله في اتخاذ مقرر يمكنها من ذلك في دورة المجلس الحادية والعشرين .

٢٤٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال ، الذي تكلم أيضا باسم منغوليا ان المجموعة دال قد اقترحت احوالة مشروع القرار TD/L.195 الى لجنة السلع الأساسية لكي تنظر فيه . ومضى يقول ان المجموعة دال تأسف لاتضح عدم امكانية الاتفاق على سبيل العمل المقترح هذا ، ولعدم تناول مضمون هذا البند منذ دورة المؤتمر الخامسة . واستطرد قائلاً ان بلدان المجموعة دال ترى أن جوهر مشروع القرار يتصل بالأعمال الجارية والمستقبلية للجنة السلع الأساسية . وأن بذل أي جهد لتثبيت الأسواق الدولية للسلع الأساسية سيؤثر بالفشل اذا لم ينظر في نشاطات الشركات عبر الوطنية أو في بعض أجزاء من هذه النشاطات . وأضاف أن المجموعة دال تشعر بأن قرار المؤتمر ١٢٤ (د - ٥) المتعلق بنشاط لجنة السلع الأساسية لا يمكن النظر فيه دون دراسة نشاطات الشركات عبر الوطنية في ميدان تجارة السلع الأساسية والنظر فيها . وبناء على ذلك فان المجموعة دال ترفض المحاولة التي قامت بها المجموعة باء لا حالة مشروع القرار الحالي مباشرة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهي ترى وجوب القيام بمناقشة متعمقة في اطار لجنة السلع الأساسية . وختم حديثه قائلاً ان المجموعة باء تصر على موقفها حول هذه المسألة كما يتضح ذلك من مشروع المقرر الوارد في TD/B(XX)/SC/L.10 .

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٤٦ - قرر المجلس في الجلسة ٥٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠ ، عملاً بتوصية لجنة الدورة ، ارجاء النظر في مشروع القرار المعنون " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية للسلع الأساسية " (TD/L.195) الى دورته الحادية والعشرين (انظر المرفق الثاني) .

لام - قرار المؤتمر ١١٠ (د - ٥) (٢٠) المشاكل الخاصة التي تواجه زائير فيما يتعلق بالنقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول الى الأسواق الخارجية

٢٤٧ - وفي الجلسة ٥٣٥ التي عقدها المجلس في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠ وفي معرض الرد على أسئلة أثارها في الجلسة ٥٣٣ ممثل زائير بشأن تنفيذ قرار المؤتمر ١١٠ (د - ٥) حول المشاكل

(٢٠) أنظر الحاشية ٩ أعلاه .

الخاصة التي تواجه زائير فيما يتعلق بالنقل والترانزيت والوصول الى الأسواق الخارجية ، قال ممثل الأمين العام للأونكتاد ان خطابا وجه الى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا يعرض تعاون الأونكتاد الكامل في تنفيذ القرار ويقترح سبل العمل الممكنة بما في ذلك ارسال بعثة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والأونكتاد الى زائير بغية تحديد مواضيع الدراسات المذكورة في القرار . ووصف بايجاز الأعمال التي تضطلع بها حاليا اللجنة الاقتصادية لافريقيا وذكر عددا من النشاطات التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد ذاتها . ولا حظ أن هذه النشاطات تشتمل على :

(أ) مشروع مساعدة تقنية بشأن النقل الترانزيت في شرقي ووسط افريقيا ، وهو مشروع يهـم شرقي زائير فيما يتعلق بإمكانية الوصول الى البحر ، ومشروع مماثل قيد التنفيذ للبلدان غير الساحلية في افريقيا الجنوبية ، وهو مشروع يهـم جنوبي زائير ؛

(ب) النظر في طلب تقدمت به حكومة زائير بالمساعدة في ميدان ادارة الحاويات (تبسيط اجراءات الوثائق) ؛

(ج) توجيه دعوات الى زائير لارسال مشاركين في دورات تدريبية وحلقات دراسية يديرها الأونكتاد في ميدان الموانئ ، وللمشاركة في مشروع اقليمي حول تقديم المساعدة الى أمانة مؤتمر وزراء دول افريقيا الغربية والوسطى المعني بالنقل البحري ، تم تقديمه الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

(د) مشروع لتقديم المساعدة التقنية الى مركز التجارة الخارجية في زائير ، وهو مشروع جرت أخيرا اعادة التفاوض بشأنه ؛

(هـ) المساعدة ، بطلب من الحكومة ، في تحضير اعادة تنظيم الديون الخارجية لزائير والتفاوض بشأنها في اطار نادي باريس .

٢٤٨- وأكد ممثل زائير ، محريا عن تقديره للنشاطات الجارية وللمساعدة التي قدمتها أمانة الأونكتاد ، على الطابع الملح والخطير للمشكلات التي تعاني منها بلاده ، فضلا عن بلدان أخرى في افريقيا الوسطى . واستطرد قائلا ان زائير ستكثف تعاونها مع جاراتها في اطار الاتحاد الاقتصادي لمنطقة البحيرات الكبرى وكذلك مع جاراتها الأخرى . كما أكد على أن بلاده عاقدة العزم على ايجاد حلول لمشكلاتها من خلال جهودها الذاتية ، وبالتعاون مع البلدان الأخرى ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء .

٢٤٩- وقال انه على يقين من أن أمانة الأونكتاد ستوفر المساعدة التقنية والادارية للبلدان الافريقية الواقعة في وسط وشرقي وجنوبي افريقيا ، ليس فقط للاسراع في استكمال الطريق السريع العابـر لافريقيا ، بل أيضا لايجاد وسائل أخرى للمواصلات في هذه المنطقة الفرعية اذ أن هذه الوسائل ذات أهمية بالنسبة لتجارة تلك البلدان . واستطرد قائلا ان البعثة الدائمة لزائير ستظل على اتصال وثيق مع أمانة الأونكتاد . ودعا الأمانة ، في مواصلتها لجهودها الى عدم الاكتفاء باخطار بعثته بالخطوات المتخذة والتقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر ١١ (د-٥) ، بل أن تخطر أيضا بعثات البلدان الأخرى المعنية في وسط وشرقي وجنوبي افريقيا . ومضى يقول ان وفده يعتقد ، نظرا للاحـاج المشكلات ، أن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة الدراسات الى مرحلة العمل الفعلي .

الفصل الرابع

مشاكل ديون البلدان النامية

(البلدان ٦ (أ) و ٦ (ب) من جدول الأعمال)

٢٥٠- أُحيل هذا البند من المجلس في دورته التاسعة عشرة الى الدورة العشرين لشموله بمزيد من النظر ولا اتخاذ الاجراءات المناسبة بصدده ، وكذلك مشروع القرار TD/L.196 بشأن مشاكل ديون البلدان النامية المقدم من الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ في الدورة الخامسة للمؤتمر (٢١) .

٢٥١- واسترعى الرئيس الانتباه الى الرسالة الواردة من حكومة هولندا (TD/B/790) بشأن القرارات التي اتخذتها تلك الحكومة أخيرا تنفيذاً لقرار المجلس ١٦٥ (د ل - ٩) .

٢٥٢- واسترعى ممثل النمسا الانتباه الى القرار الذي اتخذته حكومته بتحويل بعض قروض المساعدة الانمائية الرسمية الماضية الى منح لعدد من البلدان النامية (مثل زامبيا وغانا والهند) على أساس ثنائي .

٢٥٣- وصرح ممثل فرنسا بأنه قد تم عرض مسألة تحويل بعض قروض المساعدة الانمائية الرسمية الى منح على برلمان بلاده . واقترح أن تتم معالجة كل من مسألة تنفيذ القرار ١٦٥ (د ل - ٩) ومسألة النظر في مشاكل الديون عامة على نحو منفصل ، وأن يتم بحث المسألة الأخيرة في السياق الأوسع للتكافل .

٢٥٤- وأكد المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ أن الأعباء المتزايدة للديون الخارجية وما يرتبط بهما من مدفوعات خدمة الدين قد عاقت بدرجة أكبر عملية التنمية في عدد من البلدان النامية . ولاحظ مع الأسف أن بعض البلدان الدائنة لم تف بالتزاماتها وفقاً للقرار ١٦٥ (د ل - ٩) ودعاها لاتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد جميع البلدان النامية المشار اليها في القرار . وقد أفصحت بعض البلدان عن عزمها على تنفيذ الجزء ألف من القرار الا أن البلدان الدائنة الكبرى تفتقر على ما يبدو والى الارادة السياسية . وقد حث جميع البلدان المتقدمة على تنفيذ القرار ١٦٥ (د ل - ٩) بالكامل .

٢٥٥- ولاحظ ممثل غانا أن الأمين العام للأونكتاد قد لفت انتباه المجلس الى التدور اسريع في الأوضاع المالية للبلدان النامية نتيجة استمرار الأزمة العالمية ، وقال ان " الصورة المرتقبة للاقتصاد العالمي " (TD/B/783) التي أعدها الأمانة تضيي المزيد من الدقة على هذه الحقائق . ونقل عن تلك الوثيقة القول بأن معدل النمو الحقيقي للبلدان النامية غير المصدرة للنفط قد انخفض في عام ١٩٧٩ الى ٥.٢ في المائة ، وأن معدل النمو في أقل البلدان نمواً بلغ نسبة ضئيلة لا تزيد عن ٢.٤ في المائة . وقد ارتفع مقدار العجز في الحسابات الجارية للبلدان النامية غير المصدرة للنفط من ٢٦ مليار دولار في عام ١٩٧٨ الى ٤١.٥ مليار دولار في عام ١٩٧٩ ومن المنتظر أن يرتفع هذا العجز على نحو مشير ليبلغ ٦٦.٣ مليار دولار في المتوسط خلال ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

(٢١) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/34/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، الفقرات ١٨٠ - ١٨٧ ، ومقرر المجلس ٢٠٤

(د - ١٩) .

٢٥٦- وأردف قائلا ان كل هذا يضيف طبعا ملحا على الحاجة الى زيادة تدفق المساعدة الانمائية الرسمية زيادة سريعة * وهناك تدبير سيزيد مباشرة من تدفق المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية ، بالمعدلات والشروط المرجوة ، ويتمثل في التنفيذ الكامل لتعديل الشروط بأثر رجعي وفقا لما نص عليه القرار ١٦٥ (د/٩) * وقال انه في حين أن حكومته قد أعربت في السابق عن تقديرها للتدابير التي تم اتخاذها بالفعل ، الا أنها أعربت أيضا عن أسفها لأن الجهود المبذولة حتى الآن لا يمكن اعتبارها استجابة كافية للاتفاق المتضمن في الجزء ألف من القرار ١٦٥ (د/٩) * وأضاف قائلا انه يجب توسيع الاجراء المتخذ ليشمل ديون المساعدة الانمائية الرسمية المتخلدة بذمة جميع البلدان النامية الفقيرة دون التمييز بينها لأي سبب من الأسباب * اذ أن التنفيذ على هذا النحو هو وحده الذي يتسق مع روح القرار * وأعرب عن اعتقاده أن البلدان المانحة ، التي لم تقم بعد بتخفيف عبء الدين الا عن مجموعة محدودة من البلدان النامية ، لن تنظر اليها مجموعة ال ٧٧ على أنها نفذت القرار ، وأهاب بالبلدان الدائنة التي لم تفعل ذلك بعد أن تتخذ في أقرب وقت ممكن ، الخطوات اللازمة لتنفيذ الجزء ألف من القرار تنفيذًا كاملا *

٢٥٧- وقال ان على المجلس ، في رأيه ، أن يقرر ابقاء هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر وبالتالي فانه يتعين ادراج البند في جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين للمجلس بوصفه مسألة ذات أولوية * وطلب أيضا الى الأمين العام للأونكتاد اعداد تقييم للتدابير المتخذة من قبل البلدان المتقدمة وتقديم استنتاجاته الخاصة الى الدورة الحادية والعشرين للمجلس ، بما في ذلك توصيات بشأن اتخاذ المزيد من الاجراءات الملائمة لتخفيف عبء الدين * وأضاف قائلا انه ينبغي مطالبة البلدان المتقدمة بالاضافة الى المؤسسات المتعددة الأطراف المناسبة ، بالتعاون الكامل مع الأمين العام للأونكتاد في اعداد تقريره وذلك بتوفير كل المعلومات المطلوبة *

٢٥٨- أما فيما يتعلق بالجزء باء من القرار ١٦٥ (د/٩) فقد لاحظ أن مجموعة ال ٧٧ قد قدمت بالفعل مقترحات ملموسة احتوى عليها ، في جملة أمور ، مشروع القرار TD/L.196 ، وهي مقترحات أعيد تأكيدها مؤخرا في تقرير قدمته مجموعة ال ٧٧ الى المجلس في دورته الاستثنائية الحادية عشرة بصدده الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة * وأضاف قائلا ان مجموعة ال ٧٧ تعلق أهمية على ايجاد حل مرض فيما يتعلق " بالعناصر " والترتيبات المؤسسية اللازمة للإشراف عليها ، بما في ذلك انشاء لجنة دولية للديون * وقال ان وفد بلاده مستعد ، كما كان دائما ، للمشاركة في مفاوضات مع المجموعات الأخرى بفكر متفتح وموقف بناء *

٢٥٩- وأعرب ممثل بلد نام آخر عن تأييده لمشروع القرار TD/L.196 والمقترح الوارد فيه بشأن السماح لممثلي البلدان النامية بالاشتراك في اللجنة الدولية للديون * وأضاف قائلا انه ينبغي كيما يسند للبلدان النامية دور أهم أن يؤخذ التوزيع الجغرافي في الاعتبار الواجب عند تحديد عضوية اللجنة *

٢٦٠- واقترح ممثل العراق ، الذي أيد بدوره انشاء لجنة دولية للديون ، ألا يقتصر دور هذه اللجنة على النظر في المشاكل المرتبطة بالمنح والقروض التي تقدمها البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، وانما ينبغي أن يشمل أيضا القروض الممنوحة بين البلدان النامية * ودعا البلدان المتقدمة الى تقديم القروض للبلدان النامية بشروط أفضل ، ولا حظ أن شروط البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر هي دون تلك التي تقدمها بعض البلدان النامية * واقترح أن تعد الأمانة دراسة شاملة عن مشاكل موازين المدفوعات للبلدان النامية وأعباء ديونها *

٢٦١- وذكر ممثل الصين أن الديون الخارجية للبلدان النامية تترفع باستمرار ، وشارك البلدان النامية قلقها ازاء موقف البلدان المانحة إذ أن الأمر يقتضي اتسام هذا الموقف بدرجة أكبر من الإيجابية .

٢٦٢- ولفت المتحدث باسم المجموعة باء الانتباه الى شروط الجزء ألف من القرار ، وبشكل خاص ، الى الفقرة ٥ التي نصت ، ضمن أمور أخرى ، على أن " تحدد كل من البلدان المتقدمة النمو المانحة التوزيع وصافي التدفقات في اطار سياسة المعونة التي تنتهجها " . وتمشيا مع روح القرار ١٦٥ (د ١ - ٩) . حددت البلدان المتقدمة المانحة في المجموعة باء البلدان المستفيدة من التعديل الرجعي المفعول للمساعدة الانمائية الرسمية . وقد أظهرت تدابير التعديل الرجعي المفعول هذه ارادة سياسية واضحة ، وأدت الى تحسين نوعية وحجم المعونة التي تقدمها بلدان المجموعة باء الى البلدان النامية المعنية تحسينا كبيرا .

٢٦٣- وقال ان بلدان مجموعته تعلق أهمية كبرى على الجزء باء من القرار الذي ترى هـذـه البلدان انه يهدف الى تعزيز قدرة الآليات القائمة على التعامل الفعال مع البلدان المفردة التي تواجه مشكلات ديون . ولا حظ في هذا الصدد مشاركة ممثلي الأمين العام للأونكتاد في اجتماعات نادي الدائنين .

٢٦٤- واقترح ، مشددا على الأهمية التي تعقدتها مجموعته على مشكلة مديونية البلدان النامية ، أن تظل هذه القضية على جدول أعمال المجلس باعتباره الهيئة المناسبة لمتابعة المناقشات حول هذا الموضوع .

٢٦٥- ولا حظ ممثل غانا ، في معرض التعليق على البيان الذي ألقى باسم المجموعة باء بشأن القرار ١٦٥ (د ١ - ٩) عن تدابير تخفيف عبء الدين ، أن المتحدث باسم هذه المجموعة أشار الى تردى أحوال الاقتصاد العالمي . وأضاف ان هذه الملاحظة ، بالإضافة الى الأرقام التي استشهد هو نفسه بها في بيانه السابق حول الاتجاه من السيء الى الاسوأ في مديونية البلدان النامية ، تعتبر من الأسباب التي جعلته يشكك في تقييم المجموعة باء من أن تدابير تخفيف عبء الدين التي اتخذتها حتى الآن البلدان الدائنة الأعضاء في هذه المجموعة أدت الى تحسن كبير في نوعية وكمية المعونة المقدمة الى البلدان النامية . وعندما ينظر المرء الى موقف البلدان النامية المدينة وقت اعتماد القرار ١٦٥ (د ١ - ٩) ويتفقد أحوال هذه البلدان المدينة نفسها الآن ، يتضح من التحليل اتجاه تفاقم الحالة فيما يتعلق بالديون . ولقد كان يعتقد أن الحشد السيا الذي تحقق بانعقاد الدورة الوزاية للمجلس في آذار/مارس ١٩٧٨ كان مظهرها على أساس افتراض أن شيئا من التحسن سيظهر في أداء اقتصاديات البلدان المدينة .

٢٦٦- وذكر فضلا عن ذلك أن المجلس عندما وافق في دورته الوزاية على أن يحدد كل بلد مانح بنفسه مساهمته في سياق سياسة المعونة التي ينتهجها ، كان هناك تفاهم ضمني على أن عملا سياسيا اراديا سوف تتضح معالمه . ولم يكن من المتوقع أن تسفر الحالة عن اتباع نهج غير منسق وغير مدروس ومجزأ . وأضاف أن هناك الآن ، في رأيه ، فرصة لاتباع نهج مدروس ومتضافر من قبل البلدان الدائنة كيما تخلق الأثر السليم لا لأن ذلك واجب لياقة بل لأنه أيضا - وهذا أمر يريد تأكيده - مساهمة واقعية في استعادة الطلب العالمي الفعال .

٢٦٧- وأعرب ممثل اثيوبيا عن تأييده التام لموقف مجموعة ال ٧٧ من مشاكل الديون ، وأبلغ تقديره لحكومات بلدان ، مثل فنلندا وايطاليا والسويد ، التي قامت بالغاء ديون بلده ، وكذلك لحكومة اليابان ، التي وافقت على اعطاء منح لأقل البلدان نموا ، بما في ذلك بلده ، " معسادلة لاستهلاك وفوائد الديون المستحقة عليها " • بيد أنه أبدى أسفه لما اتخذته حكومات مثل حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية من تدابير تمييزية والتي ، بينما قامت بالغاء ديون عدد من أقل البلدان نموا ، رفضت الغاء ديون بلده ، ومن ثم انتهكت التعهد الذي قطعتة على نفسها خلال الدورة الاستثنائية التاسعة للمجلس بأن تلغى هذه الديون بالنسبة لأقل البلدان نموا جميعها • وأشار ، من بين أمور أخرى ، الى أن البلدان النامية الأشد فقرا لا تملك امكانية الوصول الى الأسواق المالية والى أنها تعتمد بدرجة كبيرة في جهودها الاقتصادية من أجل التنمية على تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية • وبعد الجزء ألف من القرار ١٦٥ (د ل - ٩) ذا صلة وثيقة بأقل البلدان نموا بوجه خاص • وأعرب عن تقديره لحكومة هولندا لما اتخذته من تدابير مخففة في هذا الصدد ، ودعا البلدان الأخرى الى أن تحذو حذوها • وقال ان المثال الذي قدمته هولندا يظهر بوضوح وجود امكانيات كبيرة لتنفيذ الجزء ألف من ذلك القرار • ثم لاحظ انه رغم واقع أن هذا القرار قد اعتمد بالاجماع ، فقد نفذت بعض البلدان المتقدمة المانحة الجزء ألف من القرار ، بينما لم تفعل ذلك بلدان كثيرة •

٢٦٨- وأردف قائلاً ان وفد بلاده لا يجد مبرراً لعدم استجابة بعض البلدان الدائنة لهذا القرار ، وناشد حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا أن تستجيب له دون أي تمييز • ثم دعا تلك البلدان الى مراجعة موقفها من هذا القرار وأن تقدم تقريراً عن هذا الموضوع الى الأمين العام للأمم المتحدة • وأشار الى أن اليابان قد نفذت القرار جزئياً فقط ، وطلب الى وفدها حث حكومته على التقيد به على نحو تام •

٢٦٩- وقد مت السلفادور مشروع مقرر بشأن تنفيذ قرار المجلس ١٦٥ (د ل - ٩) نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ (TD/B/L.561) وأحيل هذا المشروع الى فريق الاتصال التابع للرئاسة •

٢٧٠- وفي جلسة المجلس ٥٢٢ المعقودة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عرض الرئيس مشروع مقرر كان قد تقدم به نتيجة لمشاوراته في فريق الاتصال (TD/B/L.564) ، وتم سحب مشروع المقرر • TD/B/L.561

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٧١- اعتمد المجلس في هذه الجلسة مشروع المقرر الذي قدمه الرئيس • (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٠٩ (د - ٢٠) •

٢٧٢- وذكر المتحدث باسم المجموعة دال أن موقف بلدان المجموعة دال بشأن جوهر المقرر الذي تم اعتماده للتوقد تم شرحه في سياق اعتماد القرار ١٦٥ (د ل - ٩) ، وأنه موضح في تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية التاسعة • وأضاف انه لم يطرأ أي تغيير على هذا الموقف •

الفصل الخامس

المسائل التي تتطلب اجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير
وأشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة
بتلك التقارير والأشطة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٧٣- أحيل هذا البند من جدول الأعمال الى لجنة الدورة كي تنظر فيه وتقدم تقريراً عن ذلك .

ألف- تجارة السلع الأساسية (البند ٧ (أ) من جدول الأعمال)

البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

٢٧٤- كان معروضاً على المجلس رفق TD/B/780 ، تقرير اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية عن دورتها التاسعة ، المعقودة في ١٧ و ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ (TD/B/IPC/AC/32) .

النظر في المسألة في لجنة الدورة

٢٧٥- قدم رئيس اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة (TD/B/IPC/AC/32) . وأشار الى أن المؤتمر قد قرر ، في قراره ١٢٤ (د - ٥) أنه ينبغي عند نهاية الاطار الزمني المحدد للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، أن تكون أية اجتماعات تحضيرية ومفاوضات أخرى تجرى تنفيذاً لقرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) جزءاً من برنامج العمل العادي للونكتاد في ميدان السلع الأساسية الى جانب النواحي الأخرى للأعمال المتصلة بالسلع الأساسية . ومن ثم فقد قرر المجلس في دورته التاسعة عشرة أن تستمر اللجنة الدولية الحكومية المخصصة الى نهاية عام ١٩٨٠ على أن يعهد بمسؤولية أية أعمال أخرى في اطار البرنامج المتكامل بعد ذلك التاريخ الى لجنة السلع الأساسية ، وسوف يؤدي ذلك الى تغيير طابع البرنامج من بعض الجوانب نظراً لانتهاء الحدود الزمنية من ناحية ، ولتوسيع نطاق البرنامج نتيجة قرار المؤتمر ١٢٤ (د - ٥) من ناحية أخرى . بيد أنه من المرجو ألا تقلل التغييرات الاجرائية بأى حال من الأحوال من زخم البرنامج وطابعه الملح . ومن المرجو أيضاً أن يتم تنسيق البرنامج بمعنى أن يتم تركيز المزيد من الجهود على الأجزاء التي يبدو من الممكن أن يتخذ بصددها اجراء دولي في المرحلة الراهنة على أن تترك جانباً تلك الأجزاء التي تبين بالتجربة أنها غير مهيأة بعد لعقد اتفاقات أو ترتيبات دولية لدراستها وبحثها على المدى الأطول .

٢٧٦- ولا حظ أن اللجنة الدولية الحكومية المخصصة قد قررت ، في دورتها التاسعة ، القيام باستعراض شامل للتقدم المحرز في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية خلال دورتها العاشرة التي ستكون دورتها الأخيرة على الأرجح ، وأعرب عن أمله في أن يتيح هذا الاستعراض الفرصة لاجراء تقييم واف يمكن أن تستخلص منه نتائج قيمة لمواصلة العمل .

٢٧٧- وقد أشار في تلخيصه للمناقشات التي دارت في اللجنة الدولية الحكومية المخصصة في دورتها التاسعة الى الشعور بنفاذ الصبر الذي أعرب عنه ، بصفة خاصة ، المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ازاء التقدم غير المرضي للاجتماعات التحضيرية . وقد أكد المتحدث أيضا على أن طابع التكامل الذي يتسم به البرنامج يبدو وكأنه قد تلاشى . الا أنه تم من ناحية أخرى ، ابداء ارتياح كبير بصدد النجاح في ابرام الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي لعام ١٩٧٩ كما جرى الاعراب عن الأمل في أن يكون هذا الاتفاق من أوائل الاتفاقات الدولية بشأن السلع الأساسية التي ترتبط بالصندوق المشترك . وكان هناك ادراك واسع في اللجنة للصلة الوثيقة بين المفاوضات بشأن الصندوق المشترك والمفاوضات بشأن كل سلعة أساسية على حدة ، وبأن اتمام المفاوضات بشأن الصندوق بنجاح في الاطار الزمني الذي تم تحديده بالفعل سيكون ذا أهمية حيوية للبرنامج المتكامل ككل .

٢٧٨- وفيما يتعلق بالمناقشات حول السلع الأساسية المنفردة ، وجه الاهتمام بصفة خاصة الى الجوت الذي يبدو أنه بدأ يدخل في مرحلة تفاوضية ، وكذلك الى الألياف الصلبة التي تم تقديم مقترحات مؤسسية محددة بشأنها ، والنحاس الذي بذل بشأنه جهد كبير والذي تجرى دراسة جادة لخيارات متعددة تتعلق به .

٢٧٩- وفي الختام طلب الى الحكومات أن تولي اهتماما خاصا للاستعراض الشامل الذي ستقوم به اللجنة المخصصة خلال دورتها العاشرة . ولا حظ أنه من الضروري مواصلة التعاون الدولي والمفاوضات بغية تحسين هياكل أسواق السلع الأساسية والظروف السائدة فيها . وينبغي التزام الحذر وبذل الجهود الدائبة ليس فقط لحرارز التقدم ولكن أيضا للحيلولة دون التقهقر فيما يتعلق بسلع أساسية معينة ، الأمر الذي قد يؤدي الى عواقب وخيمة للبرنامج المتكامل ككل .

٢٨٠- وفي الجلسة الرابعة ، المعقودة في ٢٠ اذار/مارس ١٩٨٠ ، أحاطت لجنة الدورة علما بتقرير اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية عن دورتها التاسعة (TD/B/IPC/AC/32) .

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٨١- في الجلسة ٥٣٤ المعقودة في ٢٥ اذار/مارس ١٩٨٠ ، أحاط المجلس علما ، وهو يحيط علما بتقرير لجنة الدورة ، بتقرير اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية عن دورتها التاسعة (TD/B/IPC/AC/32) .

باء - المصنوعات وشبه المصنوعات
(البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونييدو
المخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات
التعاون الصناعي

٢٨٢ - كان أمام المجلس تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونييدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي (TD/B/774) (٢٢) ، الذي اجتمع في جنيف من ٢٢ الى ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ .

النظر في المسألة في لجنة الدورة

٢٨٣ - ذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد ، الذي تحدث أيضا باسم المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونييدو) بأن رئيس فريق الخبراء أعلن في رسالة الاحالة التي وجهها الى الأمين العام للأونكتاد والى المدير التنفيذي لليونييدو ، أنه ، بالنظر الى اتساع مجموعة القضايا المطروحة وتعدد ها ، فان الفريق لم يتمكن من اعداد تقرير أشمل في الوقت القصير المتاح له ، وأنه ينبغي بالتالي اعتبار تقريره تقريرا أوليا ربما تتم دراسة مختلف القضايا المطروحة دراسة أوفى . ورأى فريق الخبراء ، في استنتاجاته وتوصياته ، أن من المفيد عقد اجتماع آخر في فيينا ، يتفق الأونكتاد واليونييدو على تاريخه (٢٣) . واثار المشاورات التي جرت بين أمانتي الأونكتاد واليونييدو ، اقترح أن تعقد الدورة الثانية للفريق في فيينا من ٦ الى ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ . وتتضمن الوثيقة TD/B/774/Add.1 الاثار المالية المترتبة على هذا الاقتراح .

٢٨٤ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٢٤ اذار / مارس ١٩٨٠ ، عرض الرئيس مشروع قرار تقدم به نتيجة لمشاورات غير رسمية (TD/B/XX)/SC/L.16) .

٢٨٥ - وفي الجلسة نفسها ، أوصت لجنة الدورة بأن يعتمد المجلس مشروع القرار .

٢٨٦ - وعلق المتحدث باسم المجموعة باء على الفصل الرابع (" الاستنتاجات والتوصيات ") ، من الوثيقة TD/B/774 فأكد أهمية تركيز جهود الفريق المخصص على مسائل تقع في اطار ولايته ، وتتضمن الدراسات المعترم اجراؤها ، وتركه المواضيع الواسعة المدى وذات الطابع العام مثل تلك الواردة في الفقرة ٣٤ (أ) بشأن مفهوم الميزة النسبية والاثار المترتبة عليها ، وفي الفقرة ٣٤ (هـ) بشأن تدابير التكيف - لتتناول في محفل آخر . كما قال أن الدراسة المتصورة في الفقرة ٣٤ (ب) ينبغي أن تقتصر على ترتيبات اعادة الشراء ، نظرا لأن موضوع نقل التكنولوجيا ، وهو موضوع واسع المدى ، يتجاوز ولاية الفريق . والاقتراح الوارد في الفقرة ٣٤ (ج) بدراسة السمات المميزة للاتفاقات التي تعقد فيما بين المؤسسات مفيد ، شريطة ألا تقتصر الدراسة على الاتفاقات التي تقع داخل اطار اتفاقات التعاون على الصعيد الدولي الحكومي . وقال ان معنى الاقتراح الوارد في الفقرة ٣٤ (د) ليس واضحا تماما . الا أنه ينبغي ، في رأى المجموعة باء ، أن تكون الدراسات الأخرى بمثابة متابعة

(٢٢) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧

من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/774 .

(٢٣) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧

من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/774 ، الفقرة ٣٦ .

النتيجة الدراسات المقترحة في الفقرة ٣٤ (ج) وأن تتناول أشكالاً جديدة مختلفة من أشكال التعاون الصناعي على صعيد المؤسسة • وفي حين لا تجد المجموعة باء مشاكل فيما يتعلق بالفقرة ٣٤ (و) إلا أنها تود الحصول على تفاصيل أدق عن التعبير " تدفقات وقنوات للمعلومات " الوارد في الفقرة ٣٤ (ز) • وفي ختام كلمته ، أكد أهمية الدراسات الجارية ، التي يليغي وضعها في الاعتبار ، وقال انه يمكنه قبول الاقتراح بعقد اجتماع آخر للفريق المخصص في فيينا ، لكي يعد تقريره النهائي •

٢٨٧- وقال المتكلم باسم مجموعة ال ٧٧ أن مجموعته تعلق أهمية كبيرة على هذا الموضوع ، وتؤيد ، من ناحية المبدأ ، الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة TD/B/774 • وقال ان مجموعة ال ٧٧ ، بتأييد ها لمشروع القرار الوارد في TD/B(XX)/SC /L.16 قد فهمت أن التوصيات الختامية ، بما في ذلك الاجراءات المقبلة ، التي أشير اليها في الفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار ، تشتمل على اجراءات يتخذها فريق الخبراء المخصص ، وفقاً للتفسير الذي تم التوصل اليه في فريق الاتصال التابع للرئيس •

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٨٨- في الجلسة ٥٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ ، اعتمد المجلس مشروع القرار الذي أوصت به لجنة الدورة (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢١٣ (د - ٢٠)) •

جيم - النقل البحري

(البند ٧ (ج) من جدول الأعمال)

تقرير الفريق العامل الدولي الحكومي المخصص لموضوع الآثار الاقتصادية لوجود أو عدم وجود صلة حقيقية بين السفينة وعلم التسجيل عن دورته الثانية

٢٨٩- كان أمام المجلس تقرير الفريق العامل الدولي الحكومي المخصص عن دورته الثانية
(TD/B/784 و Corr.1) •

النظر في المسألة في لجنة الدورة

٢٩٠- أخذت لجنة الدورة علماً بالمقرر الذي اعتمده الفريق العامل الدولي الحكومي المخصص في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ (TD/B/784 المرفق الأول) ، وقررت التوصية بأن يقوم المجلس بحالة تقرير الفريق العامل عن دورته الثانية (TD/B/784 و Corr.1) الى لجنة النقل البحري فسي دورتها التاسعة •

النظر في المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٩١- في الجلسة ٥٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ اتخذ المجلس، تنفيذاً لتوصية لجنة الدورة، قراراً بأحالة تقرير الفريق العامل الدولي الحكومي المخصص لموضوع الآثار الاقتصادية لوجود أو عدم وجود صلة حقيقية بين السفينة وعلم التسجيل عن دورته الثانية (TD/B/784 و Corr.1) الى لجنة النقل البحري في دورتها التاسعة .

دال - ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد

(البند ٧ (د) من جدول الأعمال)

٢٩٢- جرى النظر في البند الفرعي ٧ (د) في نفس وقت النظر في البند ٢ من جدول الأعمال فيما يتعلق بالمناقشة التي دارت حول قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) أنظر الفصل الثالث ، الفرع واو .

الفصل السادس

تقرير الفرقة العاملة المعنية بخطة الأونكتاد المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٩٢- في الجلسة ٥٢١ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ ، قدم رئيس الفرقة العاملة تقريراً هذه الفرقة (TD/B/WP/L.1 and Add.1 ، المعدل والمستكمل بالوثيقة TD/B/L.556) ، وأشار إلى أن الرأي الجماعي لأعضاء الفرقة العاملة هو أنه ينبغي أن تأخذ الأمانة في حساباتها وجهات النظر والاقتراحات المطروحة أثناء دورتها لدى إحالتها للمقترحات المنقحة بشأن الخطة المتوسطة الأجل إلى الهيئات المختصة في نيويورك ، بما في ذلك لجنة البرنامج والتنسيق .

٢٩٤- ولاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي قامت فيها الفرقة العاملة بالنظر في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها ، بطريقة شاملة . وقد أتاح التقرير السنوي الأول (TD/B/WP/2 و Add.1) حول هذا الموضوع والذي أعدته الأمانة ، فرصة لإجراء مناقشة مثمرة وبناءة . ولتقديم عدة اقتراحات بناءة فيما يتعلق بشكل ومحتويات التقارير السنوية في المستقبل .

٢٩٥- وعلى الرغم من أنه قد تم التسليم بأن توفير التعاون التقني ليس بالوظيفة الأولى للأونكتاد ، ويجب أن لا ينظر إليه على أنه مهمته الرئيسية ، فقد كان هناك اتفاق في الرأي حول أهمية هذه الأنشطة في مساندة الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز تجارتها وقطاعاتها الانتاجية والتكنولوجية ، والتعجيل بتنميتها عموماً .

٢٩٦- وأضاف انه قد لوحظت أيضاً الزيادة المطردة في حجم نفقات المشروع منذ بداية أنشطة التعاون التقني للأونكتاد ، وأن هناك وجهة نظر تقول أن الطلبات على موارد الأمانة من أجل المساندة الملائمة لهذه الأنشطة ودعمها ، ينبغي ألا تضر بتنفيذ المهام الرئيسية للأونكتاد ، وفي هذا الصدد ، لوحظت كذلك العلاقة الوثيقة بين الوظائف البحثية والتحليلية للأمانة وأنشطة تعاونها التقني ، ولا سيما أن تلك الروابط والتغذية الراجعة قد تساعد على جعل عملها البحثي يتجه صوب الناحية العملية بشكل أكبر ، مما يؤدي إلى تعاون تقني جيد .

٢٩٧- ولاحظ أن الفرقة العاملة قد شعرت بأنه قد يكون من المفيد أن يقوم المجلس بحالسة تقريرها مع المقترحات المنقحة للأمانة بشأن الخطة المتوسطة الأجل وتقريرها بشأن أنشطة التعاون التقني ، إلى الهيئات المختصة في نيويورك ، بما في ذلك لجنة البرنامج والتنسيق ، وإلى الوكالات التمويلية ذات الصلة أيضاً ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٢٩٨- وصادق ممثل الفلبين على مقترحات الفرقة العاملة ، ولا سيما المقترحات المتصلة بحالسة الوثائق إلى لجنة البرنامج والتنسيق وأعرب عن وجهة نظره قائلاً ان المشكلات الفريدة للبلدان

(٢٤) ان التقرير الكامل للفرقة العاملة يعد للاصدار حالياً في شكل مؤقت تحت الرمز TD/B/WP/(I)Misc.2 وسيطبع ضمن الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٢ (TD/B/800)

النامية الجزرية ، وخاصة بلدان الأرخبيل مثل الفلبين واندونيسيا ، لم تحظ بالعناية الكافية في برنامج عمل الأونكتاد في الماضي . وفي هذا الصدد ، أبرز أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأهمية تدابير المساعدة والدعم التي تتخذها البلدان المتقدمة .

٢٩٩- وقام ممثل مالطة ، مؤيدا للملاحظات التي أبدتها ممثل الفلبين بشأن البرنامج المتعلق بالبلدان النامية الجزرية ، بلفت النظر الى الأهمية الأساسية للتمويل عند بحث أية مساعدة للبلدان النامية الجزرية ، والا فقد يؤدي ذلك الى معاملة غير مواتية ازاء البرامج الناشئة عن قرارات الأونكتاد . وربما أمكن تفسير الاجراء المحدود الذي اتخذ حيالها حتى الآن ، الا أنه لا يمكن تبريره بحجة نقص الأموال .

٣٠٠- وأشار المتحدث باسم المجموعة دال الى أن الفرقة العاملة لم تستطع الاستفادة من معظم الوقت الذي خصص لدرستها الأولى ، وكان ذلك على حساب نظرها في البنود الجوهرية لجدول أعمالها . وهذا أمر يؤسف له نظرا لأن بلدان المجموعة دال تعلق أهمية كبرى على عمل الفرقة العاملة ، ولا سيما في ضوء أحكام قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) . كما أعرب عن أسفه للتأخر في توزيع الوثائق الفنية للفرقة العاملة بجميع اللغات الرسمية الأمر الذي أدى الى عدم تمكين السلطات في بلدان المجموعة دال من دراستها قبل الدورة .

٣٠١- وبالإشارة الى التقرير المتعلق بأنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد الذي أعدته الأمانة شدد على ضرورة إبقاء أنشطة الأونكتاد في هذا الميدان قيد الاستعراض المنتظم وفقا لقرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) . وقال ان بلدان المجموعة دال مازالت من جهة أخرى تعتقد أنه لا ينبغي لأنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد أن تؤثر في تنفيذ مهامه الرئيسية كما تحددت في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) . فعلى الأونكتاد أن يتابع أنشطته في ميدان المساعدة التقنية في حدود ولايته ومع المراعاة الواجبة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، لا اختصاص اللجان الإقليمية ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة . أما فيما يتعلق بتعيين الخبراء لمشاريع التعاون التقني فيجب أن تراعى أمانة الأونكتاد في هذا الشأن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل .

٣٠٢- ومع تأييده للملاحظات التي أبدتها وفود بلدان المجموعة دال في دورة الفرقة العاملة أكد من جديد موقف مجموعته الثابت من أن خطط الأونكتاد يجب أن تقوم على أساس مبدأ العالمية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) .

٣٠٣- ورغم أن بلدان المجموعة دال تقدر الجهود المبذولة لتحسين منهجية التخطيط وتقييم البرامج المتبعة في الأونكتاد الا أنها تتطلع الى التحضير على نحو أكفأ وفي الوقت المناسب لدراسات الفرقة العاملة سواء كانت تتعلق بالميزانية البرنامجية أو بالخطة المتوسطة الأجل .

الاجراء الذي اتخذته المجلس

٣٠٤- في نفس الجلسة ، قرر المجلس رجاء الأمين العام للأونكتاد أن يحيل تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، مع التعليقات عليه ، الى هيئات الأمم المتحدة المختصة للنظر فيه (انظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى [B]) .

الفصل السابع
مسائل أخرى

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

ألف - الاجراءات التكميلية المطلوب من الأونكتاد الاضطلاع بها لدعم برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

٣٠٥ - أشار ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في الجلسة ٥٣١ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ ، الى اعلان المبادئ وبرنامج العمل وقرار المتابعة التي اعتمدها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (روما ، تموز/يوليه ١٩٧٩) (٢٥) ، وذكر أن الجمعية العامة ، في قرارها ١٤/٣٤ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، أيدت اعلان المبادئ وبرنامج العمل وحثت الحكومات على أن تقوم ، على سبيل الأولوية ، بتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيهما • كما أن الجمعية العامة وجهت ، في قرارها ١٤/٣٤ ، الدعوة الى المنظمات والأجهزة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في برنامج العمل • ودعا مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، في دورته العشرين ، المنظمات الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة الى العمل مع الفاو في تنفيذ الأنشطة التي طالب بها برنامج العمل ، وخصوصا عن طريق قوة العمل المعنية بالتنمية الريفية ، التابعة للجنة التنسيق الادارية والتي تعزل الفاو الوكالة الرئيسية فيها •

٣٠٦ - وأعلن المتحدث باسم المجموعة " دال " ، متكلما أيضا بالنيابة عن منغوليا ، أن قرار الجمعية العامة ١٤/٣٤ يحدد لمنظمات أسرة الأمم المتحدة المهمة التي ستضطلع بها لتنفيذ قرار المتابعة وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر • وقال ان البلدان التي يتحدث باسمها ترى أنه ينبغي للأونكتاد ألا يذهب الى أبعد من هذه الصلاحيات في دعم التنمية الريفية • وأشار الى أن التجربة دلت على أن عمليات الإصلاح الزراعي هي وسيلة من أهم الوسائل التي يمكن بواسطتها تعزيز التنمية الاقتصادية والتحول الاقتصادي الاجتماعي في البلدان النامية • كما أن تحقيق هذه العمليات يمكن البلدان النامية من دعم الاستقلال الاقتصادي الحقيقي ، وكذلك حل مشكلات الانتاج الغذائي والجوع والفقر • هذا الى أن الإصلاح الزراعي التدريجي يخدم هدف القضاء على العوائق الهيكلية التي تعترض التنمية الريفية والزراعية ، وكذلك هدف تعبئة الموارد المحلية • ولذلك تعتمد البلدان الاشتراكية الى تقديم المساعدة من أجل الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٠٧ - في الجلسة نفسها ، أحاط المجلس علما بالدعوة الموجهة من مؤتمر الفاو من أجل مؤازرة الفاو في اعداد وتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، واتفق على أن مسألة الاجراءات التكميلية التي يمكن أن يتخذها الأونكتاد لدعم تنفيذ برنامج العمل ينبغي ملاحظتها عن طريق جهاز الفريق العامل المعني بالتنمية الريفية والتابع للجنة التنسيق الادارية (أنظر المرفق الأول ، المقررات الأخرى [دال])

(٢٥) أنظر تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRO/REP) ، المحال الى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/425) •

باء - تقديم المساعدة لتعمير وانعاش أوغندا وتتميتها
(قرار الجمعية العامة ١٢٢/٣٤)

٣٠٨- ذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد، في بيان استهلاكي أدلى به في الجلسة ٥٣١ ، المعقودة في ٢٠ آذار / مارس ١٩٨٠ ، أن الأونكتاد ، بحكم كونه بؤرة منظومة الأمم المتحدة للاهتمام بالبلدان غير الساحلية قد حاول ، في حدود التمويل المتاح ، أن يقدم المساعدة الى أوغندا استجابة لحالة الطوارئ فيها في عام ١٩٧٩ وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٢٢/٣٤ .

٣٠٩- ففي خريف ١٩٧٩ قام خبير استشاري ، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، برسم الخطوط الرئيسية للاحتياجات الفورية لانعاش أوغندا ومتطلباتها الطويلة الأجل من المساعدة ، وفقا لما طلبه قرار المؤتمر ١٢٢ (د-٥) ، على سبيل المساهمة في برنامج العمل الجديد الشامل لصالح أقل البلدان نموا . وجرت مناقشة لتقرير الخبير الاستشاري في كل من فريق الخبراء الرفيحي المستوى في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ والدورة الثالثة للفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا في شباط / فبراير ١٩٨٠ .

٣١٠- ويقوم الأونكتاد منذ آب / أغسطس ١٩٧٩ بتنفيذ مشروع اقليمي يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائي لصالح البلدان غير الساحلية في شرقي افريقيا . وتعد أوغندا من أهم البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر في المنطقة المشمولة ، وبالتالي ستستفيد من المنظور التخطيطي الطويل الأجل للمشروع ، الذي لا غنى عنه لتعبئة التمويل الدولي الذي تصم الحاجة اليه من أجل ادخال تحسينات على شبكة النقل العابر في المنطقة . وقد استكملت موارد المشروع في مناسبتين باضافة خبرة من داخل أمانة الأونكتاد بغرض تنظيم بعثات مساعدة تحضيرية عاجلة بنسب على طلب وزير التخطيط والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في أوغندا . وتستهدف هذه البعثات تعيين المناطق التي يمكن أن تقدم اليها المساعدة لكسر اختناقات النقل . كما كانت أمانة الأونكتاد أيضا على اتصال بمكتب العمل الدولي بصدد التعاون فيما بين المنظمين بغية المساهمة في مشروع لتقديم المساعدة الى وزارة النقل يقوم مكتب العمل الدولي بتنفيذه .

٣١١- وهناك في أوغندا حاليا بعثة للأونكتاد من عضوين لاستكمال استعراض سابق لمشاكل وتوقعات أوغندا في قطاع التجارة الخارجية . وثمة مهمة أخرى لهذه البعثة هي اعداد بيان أوغندا لاحتياجاتها من المعونة الخارجية خلال الثمانينات عن طريق تحليل سيفيد كأساس تبرر به الحكومة مطالباتها بمزيد من المساعدة ، التي ستقدمها الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، في عام ١٩٨١ ، حسبما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٤/٣٠٣ . كما تقوم أمانة الأونكتاد حاليا بتوظيف اثنين من كبار المستشارين لمساعدة الحكومة في شراء السلع الأساسية وتنظيم وتوزيع الواردات الأساسية . وورد طلب من الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للقيام على سبيل الاستعجال ، بتوظيف خبير اقتصادي في شؤون النقل العابر للمساعدة في تخطيط التدفقات المتعاظمة ، عن طريق مباسا ، من واردات الطوارئ الضرورية ، وتشمل ٤٠٠٠٠ طن متري من الأغذية ، قبل نهاية عام ١٩٨٠ .

٣١٢- وسأل ممثل أوغندا عن مستوى المساعدة التي كان سيقدّمها الأونكتاد لأوغندا بدون قرار الجمعية العامة ١٢٢/٣٤ . وأجاب ممثل الأمين العام للأونكتاد بأن برنامج المساعدة الاقليمي للبلدان غير الساحلية في شرق افريقيا (RAF/78/015) دخل حيز التنفيذ قبل الدورة الرابعة والثلاثين

للجمعية العامة ، وأن معظم الطلبات الأخرى التي أرسلتها الحكومة سبقت القرار • بيد أن الأمانة عمدت بعد ذلك الى محاولة إعادة توجيه مشاريعها كي تعكس ، بصورة أنسب ، الأولويات العاجلة للحكومة في القرار ١٢٢/٣٤ •

٣١٣- ولفت ممثل أوغندا النظر الى مشاكل بلاده الحالية التي نشأت عن سوء ادارة نظام فاشستي شيطاني • وقال ان اوغندا اليوم بلد يواجه سكانه نقصا حادا في جميع السلع اللازمة لبقائهم كما يواجهون خطر المجاعة • وان أبسط الضروريات من الملابس والتسهيلات السكنية والصحية والتعليمية هي ، ان توفرت ، اما نادرة للغاية أو بحاجة ماسة الى الاصلاح نتيجة لحرب دامت ثمانية أشهر • وحددت أسعار أهم السلع الضرورية بمستويات تفوق قدرة غالبية السكان • والطرق التي لم تتأثر بالحرب تدهورت بسبب الافتقار الى الصيانة أثناء فترة الثماني سنوات من وجود النظام السابق ، وتعذرت الى حد كبير خدمة سيارات النقل بسبب الافتقار الى قطع الغيار • وقد توقفت الصناعة والزراعة تقريبا عن العمل ، وانحطت معنوية السكان • وتشبه أوضاع أوغندا الحالية أوضاع ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية • ولكن في حين أن خطة مارشال هي التي أسهمت في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا ، فان أوغندا توجه نداءها للحصول على مساعدة من المجتمع الدولي • وقال انه يعترف بحدود قدرة الأونكتاد على توفير المتطلبات المادية اللازمة تواء ، ولكنه يشعر بالحاجة الى التشديد أمام المجتمع الدولي على أن الوقت عامل جوهري في مساعدة أوغندا • ولا حظ أن بعثات تقصي الحقائق العديدة التي أوفدها هيئات شتى الى أوغندا لم تسفر عن أي نتائج ملموسة وانها ، على ما يلوح ، غاية في حد ذاتها • ثم أعرب عن التقدير لأنشطة أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بأوغندا •

٣١٤- وذكر ممثل المملكة المتحدة أن رئيس أوغندا وجه الى المملكة المتحدة في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، طلبا يتعلق على وجه التحديد بميدان الأمن • وأضاف أن حكومة المملكة المتحدة سارعت الى الاستجابة ، وأنه ، من بين المعونة الرأسمالية المقدمة بشكل منح والبالغ مجموعها ٦ ملايين جنيه ، تم تخصيص ٤٥٠٠٠٠ جنيه لتوريد عربات ومعدات شرطة الى أوغندا • وبدون انشاء هيئة شرطة فعالة على سبيل الأولوية ، فلا يمكن النظر الى الاحتمالات الانمائية لأوغندا بعين التفاؤل •

٣١٥- وذكر ممثل أوغندا أنه لا يمكن النظر في الاستقرار بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي لها أثر مباشر عليه • وينبغي ربط أدوات الاستقرار بالتعمير ، كما يجب انعاش القطاعات الانتاجية كشرط للمحافظة على القانون والنظام •

جيم - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المنتسبة الى الأمم المتحدة للاعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٤)

٣١٦- أشار ممثلو الأمين العام للأونكتاد الى بحث هذه المسألة من قبل في الدورة التاسعة عشرة للمجلس وعرضوا مقترحات الأمين العام من أجل قيام الأونكتاد بتقديم المساعدات التي وصفها في تقريره الى دورة المجلس الحالية (TD/B/789) • كما قدموا معلومات اضافية تتصل بدور الأونكتاد بوصفه وكالة منفذة لمشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي المتعلق باجراء مسح اقتصادي واجتماعي لزمبابوي وتقديم مساعدة لناميبيا ، وكذلك معلومات تتصل بالمشاورات مع منظمة الوحدة الافريقية •

٣١٧- وأشار المتحدث باسم المجموعة دال ، الذى تكلم أيضا باسم منغوليا ، الى الأحكام التي نص عليها قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٤ والتي تطالب منظومة الأمم المتحدة بصياغة برامج محددة لمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني • وصرح بأن بلدان المجموعة دال ترى أن تنفيذ تدابير كتلك المقترحة في الوثيقة TD/B/789 سوف يشكل عاملا ايجابيا في كفاح شعوب الأقاليم المستعمرة ، وكذا في كفاح البلدان المتحررة حديثا ، من أجل استقلالها السياسي والاقتصادى الكامل • وقال انه ينبغي للأونكتاد أن يضاعف جهوده في هذا الصدد ، في نطاق اختصاصه • ونوه بأن ما يقارب العشرين عاما قد انقضى منذ اعتماد الاعلان ، الذى جاء ثمرة مبادرة قامت بها البلدان الاشتراكية ، وأن هذه الحقبة قد شهدت خطى عظيمة تتحقق في مجال ازالة السيطرة الاستعمارية ، فظهرت الى الوجود دول مستقلة جديدة يقارب عددها المائة • الا أن بقايا الاستعمار لا تزال قائمة ، وهي تشكل مصدر توتر شديد الخطر • وينطبق هذا خاصة على افريقيا الجنوبية حيث تستعمل النظم الرجعية كل الوسائل الممكنة للمحافظة على سيطرتها على ناميبيا وحيث تعتبر الحالة بالغة الخطورة ، اذ ان قوات جنوب افريقيا تحاول بصورة مكشوفة القضاء على حركة التحرير الوطني • ولقد ساندت البلدان الاشتراكية باستمرار واجب التعجيل باحقاق الحقوق المشروعة لشعوب الجنوب الافريقي في تقرير المصير والاستقلال ، وفي نقل كامل السلطات الى " سوابو " ممثلة أبناء ناميبيا ، وبالقضاء على الفصل العنصرى ، كما ساندت المطالبات بتطبيق عقوبات دولية فعالة وشاملة ضد النظم العنصرية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة •

٣١٨- ثم قام ، باسم البلدان الاشتراكية الأعضاء في المجموعة دال ومنغوليا ، بتهنئة الجبهة الوطنية في زيمبابوى على انتصارها الأخير في كفاحها البطولي من أجل الحرية والاستقلال ، وأعرب عن أمله في أن يحقق شعب زيمبابوى كل نجاح في مهامه الضخمة ، مهام تدعيم استقلاله السياسي والاقتصادى •

٣١٩- وفي الجلسة ٥٣٤ المعقودة في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠ ، عرض المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ مشروع المقرر كان قد تقدم به نيابة عن المجموعة (TD/B/L.562) • واقترح ، وهو يلاحظ أن المشاورات قد أبانت بوضوح أن المجموعات الأخرى تود أن يتاح لها مزيد من الوقت لدراسة مشروع المقرر ، تأجيل النظر فيه الى الدورة الحادية والعشرين للمجلس • وأيد مثل جمهورية تنزانيا المتحدة هذا الاقتراح نيابة عن المجموعة الافريقية بوجه خاص •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٢٠- وفي الجلسة نفسها ، قرر المجلس احالة مشروع المقرر TD/B/L.562 الى دورته الحادية والعشرين للنظر فيه (٢٦) •

(٢٦) للاطلاع على نص مشروع المقرر ، انظر المرفق الثاني أدناه •

الفصل الثامن

بيانات ختامية

٣٢١- في الجلسة ٥٣٦ (الختامية) المعقودة في ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٠، أدلى المتحدثون باسم المجموعات الإقليمية، وعدد من الممثلين، ببيانات تتناول حصيلة الدورة، مع التركيز بصفة خاصة على عملية التصويت التي جرت في الجلسة السابقة •

٣٢٢- فأعرب ممثل غواتيمالا، متحدثا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية، عن خيبة الأمل الكبيرة التي شعرت بها مجموعته وهي تشهد مرة أخرى أن العوامل التي كانت تتحو نحو تلاقي وجهات النظر فيما بين المجموعات المختلفة أصبحت تؤدي بصورة متزايدة إلى تشتتها إلى حد أن التدابير موضع التفاوض أصبحت تبدو بعيدة المنال، وناشد المجموعات الأخرى، ولا سيما المجموعة بأه التي تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد، أن تنبذ هذا الاتجاه في الاجتماعات المقبلة، وهو اتجاه يستند فيما يبدو على مصالح خاصة • وحث على عدم تكرار ما حدث في الدورة الحالية، التي وضح فيها المزيد من تباعد المواقف، كيما يتسنى التوصل إلى اتفاق يفضي إلى نتائج ذات نفع متبادل •

٣٢٣- وأعرب ممثل السلفادور، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ ومؤيدا البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية، عن خيبة أمله إزاء التقدم المحدود المحرز في الدورة، والذي لم يرتفع إلى مستوى الالتزامات التي قبلت في مانابيا وعدالة تطلعات البلدان النامية • وأضاف أن مجموعته يساورها القلق بوجه خاص إزاء الاتجاه السلبي الذي كشفت عنه بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، لا سيما في مسألة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، حين كانت مساندها عمليا وإيجابيا هي المطلوبة •

٣٢٤- وصرح ممثل كوبا بأنه يشاطر الممثلين الآخرين ما أعربا عنه من قلق إزاء نتيجة الدورة وإزاء المناخ الذي كان سائدا • وأضاف أن الافتقار إلى الإرادة السياسية أضحت سمة متواترة للمناقشات في الأونكتاد وفي غيره من المحافل علي السواء • وأضاف أن استمرار المجموعة بأه في تعنتها ستكون له عواقب يصعب التكهن بها، لأن البلدان النامية لا يسعها أن تظل إلى ما لا نهاية في انتظار حلول لمشاكلها العاجلة •

٣٢٥- وتحدث ممثل الفلبين معربا عن خيبة أمله إزاء عدم إمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المواضيع، فأعاد إلى الأذهان الكيفية التي كان على مجموعة الـ ٧٧ أن تتنازل بها دائما قبلما يتسنى لبعض المواقف التي طرحتها أن تلقى قبولا في نهاية الأمر، ولو بصيغة معدلة • وأبدى اقتناعه بأن بعض البلدان التي لم يكن في وسعها قبول المواقف التي طرحتها مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الحالية سوف تعترف في الوقت المناسب بسلامة تلك المواقف • وأعاد إلى الأذهان في هذا السياق المقترح الخاص بوضع نظام معمم للأفضليات • ذلك المقترح الذي لم يحظ بتأييد في دورة المؤتمر الأولى عام ١٩٦٤، ولكن بحلول الأونكتاد الثالث في سانتياغو، انتهت المفاوضات إلى نجاح، واعتمد نظام الأفضليات المعمم • وسرد أمثلة أخرى على الانهيار التدريجي لمعارضة مواقف مبدئية لمجموعة الـ ٧٧ والتوصل بعد ذلك إلى توافق الآراء، مثل مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية والاتفاق على المضي في العمل بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا • واستطرد قائلاً إن من الأمور المشجعة تجاوب بعض البلدان مع مشكلة ديون

البلدان النامية ، والاتفاق الذي تم التوصل اليه في مايبلا بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والذي انعكس في قرار المؤتمر ١٦٧ (د-٥) . لذلك أعرب عن أسفه لنتيجة التصويت في الدورة الحالية بشأن هذه المسألة ، ولأن بعض البلدان ، من مجموعات أخرى ، كانت موافقها متطابقة مع موقف مجموعة ال ٧٧ بشأن بعض القضايا ، انضمت الآن الى صفوف أولئك الذين يقفون في الجانب السلبي بشأن تلك المسألة الهامة ، مسألة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وتساءل عما إذا كان هناك أي مبرر لمواصلة البلدان النامية بذل جهودها في الأونكتاد طالما أن الإرادة السياسية اللازمة للسعي الى الاتفاق لم يعد لها وجود . وأضاف أن مجموعة ال ٧٧ كانت تنظر دائما بعين التقدير الى الموقف الايجابي للمجموعات الأخرى ، وأنه واثق من أن حسن الاستعداد السياسي سوف يعود ، على الرغم من الأصوات السلبية التي أدلى بها خلال التصويت في الجلسة العامة السابقة .

٣٢٦- وتحدث ممثل مدغشقر ، مؤيدا للملاحظات السابقة ، ومشيرا بصفة خاصة الى التصويت على مشروع القرار الخاص بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فأعرب عن أسفه اذ يرى دائما بلدانا بعينها تعارض مطالب البلدان النامية التي لها ما يبررها . وأضاف أنه على رغم معسول القول في تقريب اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، الا أن محاولات مجموعات معينة الدفاع عن أوضاع متميزة قد أفضت لسوء الحظ الى المواجهة . ومع ذلك فان مجرى التاريخ واضح ، ولا يستطيع شي * أن يوقف البلدان النامية عن التقدم في طريق قضيتها العادلة .

٣٢٧- وصرح ممثل اثيوبيا بأن البيانات التي أدلى بها ممثلو البلدان النامية تعكس عمق خيبة الأمل التي تشعر بها مجموعة ال ٧٧ بأسرها . فالخفاق المستمر في حوار الشمال والجنوب يكاد يغدو الآن أمرا مألوفا . ولم تغلح المحاولات العملية من جانب البلدان النامية لتصحيح علاقاتها الاقتصادية غير العادلة بالبلدان المتقدمة . وتردى الوضع في الأونكتاد الى حد يصعب معه الآن مجرد الاتفاق على تحديد موعد لاجتماع احدي لجانه . وبالمثل ، في الغات - الذي يلقيب شعبيا بـ " نادى الأغنياء " - لم يعد للبلدان الفقيرة فيه أي دور تؤديه ، حتى في مناقشة مسائل التجارة التي تعلق عليها أهمية كبيرة . ومع ذلك ، ورغم أن البلدان المتقدمة ترفض بشدة التفاوض بأسلوب معقول ، فان البلدان النامية تواصل بذل جهودها الذاتية في طريق الاعتماد الجماعي على الذات . واسترسل قائلاً ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ينطوي على امكانيات ضخمة في المستقبل ، بل وأكبر مما تنطوي عليه علاقة الشمال بالجنوب . فالبلدان المتقدمة تستطيع تنمية تكنولوجيتها الذاتية ودرايتها التقنية ، وتستطيع التصرف بالبيع والشراء فيما تنتجه من سلع داخل أسواقها الذاتية . ومضى قائلاً ان علاقة الشمال بالجنوب هي ظاهرة حديثة نسبياً بالقياس الى الاعتماد على الذات . وليس في مقدور البلدان النامية القبول باستمرار علاقة الشمال بالجنوب على ما هي عليه ، مما يعود على الشمال بالنفخ على حساب الجنوب . واذا كانت البلدان المتقدمة لا ترحب بهدف يبتغي تحولا سلسا الى نظام جديد ، فسوف تجد البلدان النامية الطريق لنفسها . ولذلك فهو يحث البلدان المتقدمة على استعراض مواقفها بغية ضمان التحول السلس الى نظام اقتصادي دولي جديد قد يكون محققا لمصلحتها الذاتية . وعبر أخيرا عن شعوره بأن البلدان المتقدمة تقاوم كذلك المحاولات الرامية الى ترشيد آلية الأونكتاد لكي تعمل بكفاءة وسلاسة ، وحث البلدان المتقدمة على التعاون في جعل الأونكتاد منظمة أكثر فاعلية وفي العمل على وقف تدهوره الحالي ، كيما يتسنى لمفاوضات الشمال والجنوب أن تستمر وتحقق أهداف الأونكتاد . والمطلوب ،

تحقيقا لهذه الغاية ، أن تكون ردود الفعل ايجابية بشأن مسائل مثل النقد والتمويل ، ومشاكل التجارة ، والتكنولوجيا ، مما يمكن أن يفضي الى تقسيم دولي منصف للعمل • أما ترشيد الأجهزة الدائمة للأونكتاد فينبغي الانتهاء منه في أقرب وقت ممكن •

٣٢٨ - وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان مجموعتها تأسف أيضا للجوء الى التصويت ، وبالذات على مشروع القرار الخاص بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • وأضافت أن التقليد في الأونكتاد جرى على اعتماد القرارات بتوافق الآراء ، ولكن للأسباب التي سبق شرحها ، والتي لا صلة لها بجوهر الموضوع ، لم يكن في وسع المجموعة باء قبول مشروع القرار الذي قدمته مجموعة ال٧٧ • وترتبط على ذلك فهي لا ترى محلا لألفاظ مثل " المواجهة " ، لقد كان ثمة خلاف حول قضايا معينة ، والمجموعة باء على استعداد لبذل جهود صادقة للتغلب على هذا الخلاف •

٣٢٩ - وذكر المتحدث باسم المجموعة دال انه من دواعي القلق الجاد أن المجلس لم يستطع حل عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالمشاكل الرئيسية للتعاون الاقتصادي الدولي • وقال ان مجموعته تعتبر الأونكتاد محفلا هاما في منظومة الأمم المتحدة يمكن ، بل ويتحتم أن تدور فيه مناقشات وتلتبس حلول ، من شأنها تعزيز تنمية التجارة الدولية تنمية متناسقة ، وفق مبدأ المنفعة المتبادلة والمساواة ، ومع مراعاة المصالح العادلة للبلدان النامية • ولقد جاءت بلدان المجموعة دال وهي على استعداد للمشاركة النشطة في أعمال المجلس ، وتقدمت خلال الدورة بمقترحات بناءة ، وقد أكدت نتائج الدورة صحة الفرض الذي طرحته المجموعة دال من أن الحل الايجابي للمشاكل التي تواجه التجارة الدولية يقتضي نهجا عالميا يأخذ في اعتباره المصالح العادلة لكافة مجموعات البلدان • وأضاف أن بلدان المجموعة دال على اقتناع بأن تنفيذ المبدأ أعلاه من شأنه أن يؤدي الى التعجيل بحل المشاكل الهامة والى تحسين أوضاع البلدان النامية • وأشار الى ما سببه عدم توفير الوثائق في وقت مناسب من تعويق للوفود ، وأعرب عن ثقته في أن الأمانة سوف تعمل على تحسين هذا الوضع مستقبلا • كما أعرب عن أمله في أن يتحقق قدر أكبر من الفهم المتبادل والتعاون في الدورات المقبلة • أما البلدان الاشتراكية في المجموعة دال فستظل ، من جانبها ، تسترشد بهذا المبدأ •

الفصل التاسع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(البنود ١ و ٨ و ١١ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة

٣٣٠ - افتتح السيد اى. فرنون (نيوزيلندا) ، رئيس المجلس أثناء دورته التاسعة عشرة ، الدورة العادية العشرين لمجلس التجارة والتنمية .

باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٣٣١ - انتخب المجلس ، في جلسته ٥٢٨ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٠ ، الممثلين التالية أسماؤهم :

الرئيس (٢٧) : السيد ج. نيرجيس (هنغاريا)

نواب الرئيس : السيد ه. ف. اويرلوف (السويد) ، السيد عمر يوسف بريدو (السودان) ،

السيد ب. جاني (ايطاليا) ، السيد ف. خاراميللو (كولومبيا) ، السيد

ابراهيم خرما (لبنان) ، السيد ف. سوزوكي (اليابان) ، السيد و. ك.

شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، السيد و. شيلد (الجمهورية

الديمقراطية الألمانية) ، السيد اى. صليبيا (مالطة) ، السيد ب. غاراي -

الفارادو (هندوراس)

المقرر : السيد أ. د. هاريس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

جيم - الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس (البند ٨ (ب) من جدول الأعمال)

٣٣٢ - في الجلسة ٥٢٨ التي عقدها المجلس في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٠ ، أعلن الرئيس ان الأمين العام للأونكتاد لم يتلق منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس أية رسائل بشأن عضوية المجلس . وعليه تظل عضوية المجلس كما كانت عليه لدى اختتام تلك الدورة ، أى مؤلفة من ١٢١ دولة (٢٨) .

دال - معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد على صعيد الانتخابات (البند ٨ (أ) من جدول الأعمال)

٣٣٣ - قرر المجلس ، في جلسته ٥٢٨ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٠ ، انه ينبغي ، ريثما يتخذ المؤتمر اجراء في دورته السادسة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، بصيغته المعدلة ، اضافة ناميبيا ، التي قبلت في عضوية الأونكتاد عملا بقرار الجمعية العامة ٩٢/٣٤ جيم

(٢٧) تولى السيد ف. خاراميللو ، نائب الرئيس ، الرئاسة أثناء غياب الرئيس في الجلسات

٥٣٤ - ٥٣٦ .

(٢٨) للاطلاع على عضوية المجلس لدى اختتام الدورة التاسعة عشرة ، أنظر الوثائق الرسمية

للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/34/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، المرفق السادس .

المؤرخ فـي ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الى مجموعة البلدان المدرجة في الجزء ألف من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى [أ]) .

٣٣٤- وأشار ممثل كندا ، الذي تحدث أيضا باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، الى ان حكومات البلدان التي يتحدث باسمها قد امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٤ جيم لأسباب معروفة جيدا . وتود هذه البلدان ان تؤكد من جديد موقفها كما أعربت عنه وقت تصويت الجمعية العامة على ذلك القرار .

٣٣٥- ولا حظ ممثل ناميبيا ، ردا على البيان الوارد أعلاه ، انه ليس من اختصاص المجلس ان يضع قرارا اعتمده الجمعية العامة موضع سؤال .

هـ- اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٣٣٦- أقر المجلس ، في جلسته ٥٢٨ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٠ ، جدولا لأعماله في دورته العشرين ، جدول الأعمال المؤقت الذي أقره المجلس في دورته التاسعة عشرة (٢٩) ، بالصيغة التي عدله بها رئيس المجلس بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد (TD/B/776 and Add.1) . وفيما يلي جدول الأعمال بالصيغة المعتمدة (TD/B/794) :

١ - المسائل الاجرائية :

- (أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛
- (ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
- (ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛
- (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الحادية والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استرعاظ نظر المجلس اليها او اتخاذ اجراء بشأنها في دورته العشرين .

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والظفر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الأونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

(٢٩) المرجع نفسه ، المرفق الثالث .

- ٤ - تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .
- ٥ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي .
- ٦ - (أ) استعراض التنفيذ والاجراءات الأخرى التي قد تلزم عملاً بقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ل - ٩) ، الجزء 'ألف' ؛
- (ب) تفاصيل العناصر اللازمة للعمليات المقبلة المتعلقة بمشاكل ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر (قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ل - ٩) ، الجزء 'باء') ؛
- ٧ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، او المتصلة بتلك التقارير والأنشطة :
- (أ) تجارة السلع الأساسية ؛
- (ب) المصنوعات وشبه المصنوعات ؛
- (ج) النقل البحري ؛
- (د) ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد ؛
- ٨ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :
- (أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد على صعيد الانتخابات ؛
- (ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛
- (ج) تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛
- (د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛
- (هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛
- (و) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .
- ٩ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بخطة الأونكتاد المتوسطة الأجل وميزانيته البرنامجية .
- ١٠ - مسائل أخرى .
- ١١ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .
- ٣٣٧ - وفيما يتعلق باقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة أشار المتحدث باسم المجموعة باء وعدد من الممثلين الى ان وثائق هامة كثيرة للدورة الحالية لم توزع الا مؤخراً ، او انها في بعض الحالات ليست متاحة حتى الآن بجميع اللغات . ومن الضروري تعميم الوثائق في وقت مبكر بحيث يمكن ان يقرأها الخبراء في العواصم . ومما يزيد من خطورة وضع الوثائق في الدورة الحالية ان المجلس ليس أمامه سوى أسبوع واحد لاستكمال أعماله . وينبغي في المستقبل ان تبذل الأمانة ما في وسعها لضمان توزيع الوثائق وفقاً لقاعدة الأسابيع الستة .

٣٣٨- وطالب ممثل كندا ، في معرض اشارته الى الفقرة ١٠ من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ، بأن تبلغ الأمانة عن تاريخ التوزيع بجميع اللغات لوثائق الدورة العشرين للمجلس • وفي الجلسة التالية (٥٢٩) قدمت الأمانة المعلومات المطلوبة ، مما حدا بممثل كندا على الاعراب عن تقديره •

٣٣٩- وفي الجلسة ٥٢٨ أيضا ، أيد المجلس بوجه عام المقترحات المقدمة من الأمانة (TD/B/776/Add.2) بشأن تنظيم أعمال الدورة ، بما في ذلك جدول زمني مؤقت للجلسات ، وقررا إنشاء لجنة جامعة للدورة للنظر في البند ٢ من جدول الأعمال (مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استعراض نظر المجلس اليها او اتخاذه اجراء بشأنها في دورته العشرين) والبند ٧ من جدول الأعمال (المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، والمتصلة بتلك التقارير والأنشطة) وتقدم تقرير عنهما (٣٠) •

٣٤٠- وعقدت لجنة الدورة ست جلسات من ١٧ الى ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ •

٣٤١- وفي الجلسة الأولى للجنة الدورة ، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٠ ، انتخب السيد ب • سالادان (سويسرا) رئيسا والسد ه • دياز تومي (المكسيك) نائبا للرئيس ومقررا •

٣٤٢- وقررت لجنة الدورة ، في جلستها الثانية المعقودة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، انشاء فريق غير رسمي محدود العدد ، ولكن باب العضوية فيه مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الأونكتاد ، كي ينظر في البند ٧ (د) من جدول الأعمال المتعلق بترشيد آلية الأونكتاد •

٣٤٣- وقررت لجنة الدورة ، في جلستها الثالثة المعقودة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، انشاء فريق اتصال تابع للرئيس لمعالجة بعض البنود الفرعية التي تتطلب درسا مفصلا •

٣٤٤- ونظرت لجنة الدورة ، في جلستها السادسة (الختامية) المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، في مشروع تقريرها (TD/B(XX)/SC/C.4 and Add.1) واعتمده مع ادخال بعض التعديلات •

٣٤٥- وفي الجلسة ٥٣٤ التي عقدتها المجلس في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عرض نائب رئيس لجنة الدورة تقريرا للجنة (TD/B(XX)/SC/L.4 and Add.1) ، بصيغته المعدلة والمستكملة بالوثيقة TD/B/L.556) • وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس تقرير لجنة الدورة كي يتم ادراجه ، على النحو المناسب ، في تقريره (٣١) •

واو - اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٣٤٦- اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٣٣ المعقودة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض (TD/B/796) •

(٣٠) أنظر أيضا الحاشية ٦ أعلاه المتعلقة بقرار المؤتمر ١١٠ (د - ٥) •

(٣١) يتضمن الفصلان الثالث والخامس أعلاه فحوى تقرير لجنة الدورة •

زاي - العضوية والحضور (٣٢)

٣٤٧- مثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، استراليا، اسرائيل، اكوادور، المانيا (جمهورية - الاتحادية)، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أوروغواي، اوغندا، ايران، ايرلندا، ايطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكوسلوفاكيا، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكاميرون المتحدة، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، زائير، زامبيا، ساحل العاج، سرى لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، الصومال، الصين، العراق، عمان، غابون، غانا، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فولتا العليا، قبرص، قطر، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، لختنشتاين، لكسمبرغ، ليبيريا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، يوغوسلافيا، اليونان.

٣٤٨- ومثل في الدورة الأعضاء الآخرون في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس التالية أسماؤهم: باراغواي، الكرسي الرسولي، موزامبيق، ناميبيا، اليمن الديمقراطية.

٣٤٩- ومثلت في الدورة هيئات الأمم المتحدة التالية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٣٥٠- ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية: منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ومثل في الدورة أيضا الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

٣٥١- ومثلت في الدورة المنظمات الدولية الحكومية التالية: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، جامعة الدول العربية، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، مجلس التعاضد الاقتصادي، مجلس التعاون الجمركي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مصرف التنمية الافريقي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الافريقية.

٣٥٢- ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية أسماؤها: فئة عامة: الاتحاد المسيحي الديمقراطي العالمي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، رابطة المحامين الدولية، غرفة التجارة الدولية، الاتحاد المسيحي الدولي لمديري الأعمال التجارية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، رابطة القانون الدولي، الرابطة الدولية للمرأة من أجل

(٣٢) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة انظر TD/B/INF.98.

السلم والحرية ، الاتحاد العالمي للعمل ، الاتحاد العالمي لنقابات العمال ، مجلس السسلام العالمي • فئة خاصة : مجلس الاتحادات الوطنية لمالكي السفن اليابانيين والأوروبيين • ٣٥٣- ودعي الى الاشتراك عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) : الجبهة الوطنية والمؤتمر الوطني الافريقي •

ح^٥ - تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٨ من النظام الداخلي (البند ٨ ج) من جدول الأعمال

٣٥٤- قرر المجلس، في جلسته ٥٣١ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠، تسمية الهيئتين التاليتين اللتين كانتا قد تقدمتا بطلب تسميتهما بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر^(٣٣) (أنظر المرفق الأول أدناه، مقررات أخرى [ب]) :
الشركة الآسيوية لاعادة التأمين
الاتحاد العربي للناقلين البحريين

ط^٥ - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٩ من النظام الداخلي (البند ٨ د) من جدول الأعمال

٣٥٥- أقر المجلس في جلسته ٥٣١ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠، الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية التالية^(٣٤) لتسميتها بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي وتطبيقاً لهذه المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر، وقرر، وفقاً لتوصية الأمين العام للأونكتاد (TD/B/795)، ان يتم تصنيفها على النحو التالي (أنظر المرفق الأول أدناه، مقررات أخرى [ج]) :

فئة عامة

الرابطة الدولية لأبحاث السلم

فئة خاصة لأجهزة الأونكتاد (باستثناء المجلس) الموضحة قرين كل منها

المركز الافريقي للدراسات النقدية
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل
بالتجارة

لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

(٣٣) يرد الطلبان المقدمان من هاتين الهيئتين الدوليتين الحكوميتين، جنباً إلى جنب مع نبذة عن تاريخهما وأهدافهما وهيكلهما في الوثائق TD/B/R.21 و Add.1-2 (الستي أصبحت غير مقيدة التوزيع) •

(٣٤) ترد الطلبات المقدمة من هذه المنظمات غير الحكومية، جنباً إلى جنب مع نبذة عن تاريخها وهيكلها وتسيير أعمالها في الوثائق TD/B/R.20 و Add.1-5 (التي أصبحت غير مقيدة التوزيع) •

فئة خاصة لأجهزة الأونكتاد (باستثناء المجلس) الموضحة قرين كل منها (تابع)

رابطة الولايات المتحدة للعلامات التجارية	لجنة المصنوعات
الاتحاد الدولي للنقل البحري	لجنة نقل التكنولوجيا
الاتحاد الدولي للسكك الحديدية	لجنة النقل البحري
	لجنة النقل البحري
	لجنة نقل التكنولوجيا

٤٦ - انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (البند ٨ (ب) من جدول الأعمال)

٣٥٦ - أحيط المجلس علما في جلسته ٥٣١ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ ، بعدم ورود رسائل جديدة تتعلق ببلدان ترغب في الاشتراك في اللجان الرئيسية للمجلس • وبناء عليه ، أكد المجلس عضوية لجانه الرئيسية حسبما ورد ذكرها في التقرير عن الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة (٣٥) •

كاف - جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الحادية والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة (البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٣٥٧ - كان معروضا على المجلس في مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.558) مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الحادية والعشرين للمجلس ومقترحات لتنظيم أعمال الدورة •

٣٥٨ - واسترعى الرئيس بالنيابة الانتباه الى ثلاثة بنود قد يلزم اضافتها في ضوء ما يتم اتخاذه من قرارات في الدورة الحالية ، وهي " تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم ••• " (أنظر الفقرة ٦٠ أعلاه) ، و " تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ٩ -) المتعلق بمشاكل الديون والتنمية التي تواجهها البلدان النامية " (أنظر الفقرة ٢٧١ أعلاه والمرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٠٩ (د - ٢٠)) و " ترشيد آلية الأونكتاد الدائمة " (أنظر الفقرة ١٢٨ أعلاه) •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٥٩ - وافق المجلس في جلسته ٥٣٦ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ، على جدول الأعمال المؤقت لدورته العادية الحادية والعشرين (أنظر المرفق الثالث أدناه) وخول الرئيس القيام ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد بتعديله في ضوء التطورات التي تجدد • وطلب المجلس أيضا الى الأمين العام للأونكتاد ان يتشاور مع الوفود بصدد تنظيم أعمال الدورة وأن يعمم مقترحاته بهذا الشأن •

٣٦٠ - وأعلن المتحدث باسم المجموعة " دال " ، في معرض اشارته الى مقرر المؤتمر الذي يقضي بأن يعقد المجلس من الآن فصاعدا دورتين سنويا ، ان من المهم في الدورة الحادية والعشرين تفادي تكرار المناقشات التي جرت في الدورة الحالية • وقال انه اذا أريد للمجلس ان يؤدي مهامه

(٣٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/34/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، المرفق السابع •

بفعالية ، من المستصوب الأخذ بمبدأ وضع جدول أعمال انتقائي ، والامتناع عن ادراج بنود قد لا تكون الوثائق الضرورية المتصلة بها متاحة عملاً بقاعدة الستة أسابيع • وأضاف انه ينبغي للرئيس ، علاوة على القيام بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، ان يتشاور أيضاً مع المجموعات الإقليمية لدى تعديل جدول الأعمال المؤقت في ضوء ما يجد من أمور •

لام - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٨ (هـ) من جدول الأعمال)

٣٦١- وفي الجلسة ٥٣٦ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عرض ممثل الأمين العام للأونكتاد مذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/L.555) تتضمن مشروع جدول زمني منقح لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٨٠ وجد ولا مبدئياً لاجتماعات عام ١٩٨١ • واسترعى النظر الى بيان بالآثار المالية جرى تعميمه بهذا الصدد (TD/B/L.555/Add.1) • ولا حظ انه ينبغي ، نتيجة للقرار الذي اتخذه المجلس تحت البند ٢ بصدده قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) (أنظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢١٦ (د - ٢٠)) ، ان تضاف الى الجدول الزمني ، على سبيل الاحتياط ، مدة تصل الى أربعة أسابيع ، تخصص لاجتماعات الخبراء الحكوميين للمجموعات الإقليمية ، وخاصة خبراء البلدان النامية ، بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • ويمكن استقطاع هذه المدة مما تبقى من المدة المرصودة تحت عنوان " فرق عاملة ، وأفرقة دراسية ، وأفرقة خبراء أخرى " •

٣٦٢- وقال المتحدث باسم المجموعة " دال " ان مشروع الجدول الزمني للاجتماعات المعروض الآن على المجلس مثقل للغاية بالاجتماعات ولا تراعى فيه الحاجة الى ضمان توصل هذه الاجتماعات الى نتائج ايجابية • وأعرب عن شكه في ان تتمكن الأمانة من اعداد الوثائق الضرورية لجميع الاجتماعات في الوقت المناسب • وعليه ، اقترح ان يقوم الأمين العام للأونكتاد ، بعد اجراء مشاورات مع ممثلي المجموعات الإقليمية ، بالغاء او ارجاء اى اجتماع ليس من المتوقع ان تتوفر الوثائق اللازمة له قسري حينها • وفيما يتعلق بالدورة التاسعة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، قال ان المجموعة " دال " لا تزال تعتقد انه لا فائدة من تقسيم الدورة الى جزئين ، وانها تحتفظ بحقها في الرجوع الى هذه المسألة في مرحلة لاحقة • واختتم حديثه قائلاً ان المجموعة " دال " قلقة بسبب تزايد الاتجاه في الاجتماعات التحضيرية المعقودة في اطار البرنامج المتكامل للسبع الأساسية لاستئناف الاجتماعات او عقد أجزاء ثانية لها ، بدلا من عقد اجتماعات تحضيرية جديدة •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٦٣- وفي الجلسة ذاتها ، وافق المجلس ، بعد ان أخذ علماً بالآثار المالية المترتبة على ذلك أنظر المرفق الرابع أدناه ، الفرع هـ ، على الجدول الزمني المنقح لاجتماعات عام ١٩٨٠ وعلى جدول مبدئي لعام ١٩٨١ (أنظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢١٨ (د - ٢٠)) •

ميم - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس (البند ٨ (و) من جدول الأعمال)
٣٦٤- وبصدد مناقشة مختلف بنود جدول الأعمال وفي ضوء المقترحات الواردة في بعض مشاريع
القرارات والمقررات ، قدمت أمانة الأونكتاد ، وفقاً للمادة ٣١ من النظام الداخلي ، بيانات
بالآثار المالية التي تترتب على الاجراءات المقترحة (٣٦) .

نون - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة (البند ١١ من جدول الأعمال)
٣٦٥- اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٣٦ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ، مشروع التقرير
عن دورته العشرين (TD/B/L.559 and Add.1-7) ، مع ادخال عدد من التعديلات ، واذن للمقرر
باستكمال التقرير حسب الاقتضاء وادخال ما يلزم من تغييرات تحريرية .

(٣٦) ترد بيانات الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس في المرفق الرابع أدناه .

المرفق الأول
القرارات والمقررات التي اعتمدها
مجلس التجارة والتنمية

القرارات

الصفحة		
١٠٤	التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي	٢١٣ (د - ٢٠)
١٠٥	مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية والحكومية الاقليمية	٢١٥ (د - ٢٠)
١٠٥	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٢١٦ (د - ٢٠)

المقررات

١٠٦	ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي	٢٠٨ (د - ٢٠)
١٠٧	تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د / ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية	٢٠٩ (د - ٢٠)
١٠٨	ترشيد آلية الأونكتاد الدائمة	٢١٠ (د - ٢٠)
١٠٨	تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي	٢١١ (د - ٢٠)
١٠٩	الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا	٢١٢ (د - ٢٠)
١٠٩	المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف	٢١٤ (د - ٢٠)
١١٠	الحماية والتكيف الهيكلي	٢١٧ (د - ٢٠)
١١٠	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٢١٨ (د - ٢٠)

مقررات أخرى اتخذها المجلس في دورته العشرين

١١٦	معاملة ناميبيا كعضو في الأونكتاد على صعيد الانتخابات	(أ)
١١٦	تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية	(ب)

<u>صفحة</u>		
١١٦	تسمية وتصنيف المنظمات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية	(ج)
١١٧	الاجراءات التكميلية المطلوب من الأونكتاد الاضطلاع بها لدعم برنامج العمل الذى اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	(د)
١١٧	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الأولى	(هـ)
١١٧	تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد	(و)

القرارات والمعقرات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية

القرارات

٢١٢ د (٢٠ -) التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي

ان مجلس التجارة والتنمية

١ - يحيط علما بتقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي (١) ، وبقرار التوصية الواردة في الفقرة ٢٦ من هذا التقرير ومفادها أنه سيكون من المجدى عقد اجتماع لمواصلة النظر في القضايا ذات الصلة بمسألة التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي على ضوء النتائج التي تسفر عنها الدراسات التي ينبغي للأمانة الاضطلاع بها طبقا لولاية فريق الخبراء ، مع أخذ الآراء التي أعرب عنها في دورة المجلس هذه في الحسبان ، ورهنا بما يتخذه مجلس التنمية الصناعية من اجراء مماثل في دورته الرابعة عشرة .

٢ - ويحيط علما كذلك بالبيان الذي قدمته أمانة الأونكتاد عن الآثار الادارية والمالية (ب) على أساس أنه سيتم توفير الموارد المالية من الموارد المتاحة حاليا للمنظمتين .

٣ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يتخذ ، بالتشاور مع المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الخطوات الضرورية لعقد اجتماع فريق الخبراء المخصص حينما يتم وضع الدراسات وحالما يتخذ مجلس التنمية الصناعية مقرا موازيا بدعوة الفريق الى الاجتماع .

٤ - يرجو من فريق الخبراء المخصص اعداد توصياته النهائية ، بما في ذلك العمل في المستقبل ، ان اقتضت الضرورة ، وأن يرفع هذه التوصيات الى الرئيسين التنفيذيين للأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

الجلسة ٥٣٤

٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠

- (أ) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/774 .
- (ب) أنظر 1. TD/B/774/Add. المرفق الرابع ، الفرع ألف .

٢١٥ (د - ٢٠) مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف
بها المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر
١٩٦٠ بشأن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول /
اكتوبر ١٩٧٠ الذي يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ،
وقرارها ٣٢٠١ (د / ٦) و ٣٢٠٢ (د / ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ بشأن الاعلان
وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ
في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،
وكذلك قرارها ٣٣ / ١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ بشأن الأعمال التحضيرية
لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان يشير الى القرار ١٠٩ (د - ٥) المؤرخ في ١ حزيران / يونيه ١٩٧٩ الذي اعتمده
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

١ - يوصى بأن يتم الاعتراف صراحة بالمشاكل الخاصة للشعوب والبلدان التي تـرـزح
تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي وادماجها في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية
الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٢ - يوصى أيضا بأن تقوم منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،
خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، بحشد موارد كافية لتقديم المساعدة الى حركات
التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية والى الشعوب الخاضعة
للسيطرة الاستعمارية وللاحتلال الأجنبي .

الجلسة ٥٣٥

٢٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠

٢١٦ (د - ٢٠) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى مقرره ٢٠٢ (د - ١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، الذي
قرر فيه أن يحيل الى دورته العشرين مسألة عقد وتنظيم الاجتماعات المقبلة للخبراء الحكوميين
للبلدان النامية ، ولغيرها من البلدان ان شامت ، بشأن جوانب محددة للتعاون الاقتصادي
الأقاليمي فيما بين البلدان النامية وفقا لما ورد في الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) ، المؤرخ
في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ،

وان يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ الذي يرحى فيه من الأمين العام للأونكتاد أن يزيد ، في اطار ولاية الأونكتاد وفي ضوء دوره الأساسي في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل منظومة الأمم المتحدة ، من تكثيف جهوده في سبيل دعم ما يتصل بالموضوع من برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان يلاحظ انه ، بموجب الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد ، من المقرر أن تعقد الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الفترة الممتدة من ١٩ الى ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، والدورة الحادية والعشرون لمجلس التجارة والتنمية في الفترة الممتدة من ١٥ الى ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ (ج) ،

وقد رأى في ضوء الجدول الزمني للاجتماعات انه اذا لم يتخذ اي قرار في دورته الحالية ، فان ذلك سيهدد للغاية من الامكانيات المتاحة لأمانة الأونكتاد كما توفر في عام ١٩٨٠ الدعم الكافي للأنشطة التي تقررها البلدان النامية في الاجتماعات الإقليمية التي يجري عقدها حالياً ،

١ - يقرر تخصيص مدة ، تصل في مجموعها الى أربعة أسابيع ، لاجتماعات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من أجل القيام ، كما هو مطلوب ، بعقد وتنظيم الاجتماعات المقبلة للخبراء الحكوميين من مجموعات اقليمية لاسيما من البلدان النامية بين الدورتين العشرين والحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، وفق ما نصت عليه الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) ؛

٢ - ويرجو من الأمين العام للأونكتاد ، في ضوء أحكام الفقرة ١٦ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) وبرنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات (د) ، أن يضع برنامجاً لعمل الأمانة في المستقبل من أجل دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك تنفيذ النتائج التي يتم التوصل اليها في الاجتماعات الإقليمية للبلدان النامية المعقودة في جنيف لقرارها في الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وفقاً للولاية المسندة اليها .

الجلسة ٥٣٥

٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠

المقررات

٢٠٨ (د - ٢٠) ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يحيط علماً بأن الأمين العام للأونكتاد سيجري مشاورات من ٢١ الى ٢٣ آيار / مايو ١٩٨٠ ، وفقاً لمقرره ١٤٤ (د - ١٦) المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ وعلى ضوء الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ بمساعدة خبراء رفيعي المستوى معينين من قبل الحكومات ؛

(ج) أنظر أدناه القرار ٢١٨ (د - ٢٠) ، المرفق .

(د) أنظر وثائق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس ، الفرع الثاني .

٢ - يرجو من حكومات الدول الأعضاء أن تتعاون مع الأمين العام للأونكتاد لدى إجراء هذه المشاورات ؛

٣ - يقرر احالة هذا البند ، مقرونا بمشروع القرار بشأن ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (هـ) والتقارير بشأن المشاورات أعلاه ، الى دورته الحادية والعشرين للمزيد من البحث واتخاذ اجراء مناسب .

الجلسة ٥٣٣
٢٢١ آذار/مارس ١٩٨٠

٢٠٩ (د - ٢٠) تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية
١٦٥ (د ل - ٩) بشأن مشاكل
الديون والتنمية في البلدان النامية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يقرر احالة البند أعلاه ، مقرونا بمشروع القرار بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية (ز) وتقارير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بمشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية (ز) ، الى دورته الحادية والعشرين للمزيد من البحث واتخاذ اجراء مناسب ؛

٢ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يعرض على المجلس في دورته الحادية والعشرين تقريرا شاملا عن تنفيذ الجزء ألف من قراره ١٦٥ (د ل - ٩) ، ويرجو منه كذلك أن يجرى تحليلا لآثار هذا التنفيذ على مشاكل ديون البلدان النامية المعنية ، ويرجو من الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية أن تتعاون مع الأمين العام للأونكتاد ، لاسيما فيما يتعلق بتزويده بالمعلومات والبيانات ذات الصلة المتاحة لها ؛

٣ - يرجو أيضا من الأمين العام للأونكتاد أن يواصل مشاوراته غير الرسمية مع الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف المناسبة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ل - ٩) ، وأن يقدم تقريرا الى المجلس في دورته الحادية والعشرين .

الجلسة ٥٣٣
٢٢١ آذار/مارس ١٩٨٠

(هـ) TD/B/L.360 ، صدر في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني .

(و) TD/L.196 صدر في وثائق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقارير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.79.II.D.14) المرفق ، الفرع (جيم) .

(ز) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العاشرة الخاصة ، المرفقات ، البند ٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/730 .

٢١٠ (د - ٢٠) ترشيح آلية الأونكتاد الدائمة

ان مجلس التجارة والتنمية ،

- ١ - يقرر أن يحيل الى دورته الحادية والعشرين مشاريع القرارات الثلاثة بشأن ترشيح آلية الأونكتاد الدائمة التي قدمت خلال دورته العشرين (ح) ؛
- ٢ - ويقرر أن ينشئ فريقا عملا تابعا لدورته الحادية والعشرين للنظر في مشاريع القرارات هذه ولتحضير نص نهائي كي يتخذ المجلس اجراء بصدده .

الجلسة ٥٣٤
٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠

٢١١ (د - ٢٠) تعزيز المقدرة التكنولوجية للبلدان النامية
بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي

ان مجلس التجارة والتنمية ،

- ١ - يحيط علما بما اقترحتة أمانة الأونكتاد من خطوط عريضة لوضع استراتيجية للتحويل التكنولوجي للبلدان النامية (ط) ؛
- ٢ - ويقرر إحالة المقترحات الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الثالثة لاتخاذ اجراءات المتابعة الملائمة ، مع وضع قرار المؤتمر (١١٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٩ في الاعتبار

الجلسة ٥٣٤
٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠

(ح) مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة "باء" (TD/B(XX)/SC/L.1/Rev.1) ، ومشروع القرار الذي قدمته الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة "دال" ومنغوليا (TD/B(XX)/SC/L.2) ، ومشروع القرار الذي قدمته اثيوبيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (TD/B(XX)/SC/L.3 and Corr.1) وللاطلاع على نصوص مشاريع القرارات هذه ، أنظر المرفق الثاني .

(ط) TD/B/779 .

٢١٢ (د - ٢٠) الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا

ان مجلس التجارة والتنمية ،

وقد أحاط علماً بمذكرة أمانة الأونكتاد بشأن " الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا " (٥) ،

وإذ يضع في اعتباره الفقرة ٦ من قرار المؤتمر ١٠٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ ، والفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٠ ، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،

يقرر أن يحيل الى دورته الحادية والعشرين الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، الوارد في الفقرة ٤ من قرارها ٣٤/٢٠٠ ،

الجلسة ٥٣٤

٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠

٢١٤ (د - ٢٠) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يقرر أن يباشر ويستكمل التقييم العام للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقا لمقرر المؤتمر ١٣٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ في دورته الحادية والعشرين ؛

٢ - ويرجو لجان الأونكتاد المختصة أن تدرس ، كل في نطاق اختصاصها ، ما يطرأ في التجارة الدولية من تطورات تنجم عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ولا سيما أثرها على تجارة البلدان النامية ، واضعة في اعتبارها الحاجة الى مساندة مصالح هذه البلدان ؛

٣ - كما يرجو الأمين العام للأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مواصلة تقديم المساعدة للبلدان النامية في المشاورات والمفاوضات التي تدور بصددها المسائل غير المحلولة والمعلقة ، ذات الأهمية الخاصة لتلك البلدان ، مع الاهتمام بأن لا يكون في ذلك تكرار لمساعدة مماثلة متاحة في اطار الغات ومركز التجارة الدولية للأونكتاد /الغات ؛

٤ - ويرجو كذلك الأمين العام للأونكتاد أن يتابع عن كثب أعمال " الغات " في أعقاب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وأن يتشاور مع المدير العام للغات بصددها الترتيبات التي قد يكون من المناسب اتخاذها ليحضر الأمين العام للأونكتاد اجتماعات هيئات الغات ذات الصلة بالموضوع ويحصل في الوقت المناسب على مايمس ذلك من وثائق متاحة * وينبغي للأمين العام

(٥) TD/B/L.554

للأونكتاد أن يرسل الى الهيئات المذكورة جميع وثائق الأونكتاد ذات الصلة بالموضوع للإفادة منها على الوجه الذى تراه مناسبا .

الجلسة ٥٣٤

٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠

٢١٧ (د - ٢٠) الحماية والتكيف الهيكلي

ان مجلس التجارة والتنمية ،

ان يشير الى قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٩٩ (د - ١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ ،

١ - يقدر ، وفقا للجزء ألف من قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) ، الاضطلاع سنويا باستعراض لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي ، على أن تراعى في هذه الاستعراضات المعلومات المتوفرة ذات الصلة ، بما في ذلك السياسات العامة ، بغية توفير خلفية وقائعية وتحليلية شاملة للاتجاهات العالمية للانتاج والواردات والصادرات ، بقصد القيام ، على ضوء دينامية الميزة النسبية بتحديد العناصر أو المشاكل الأوثق اتصالا ببلوغ الحد الأمثل للنمو الاقتصادي العام ، بما في ذلك تنمية وتنويع اقتصادات البلدان النامية ، والتوصل الى تقسيم دولي فعال للعمل ؛

٢ - يقدر كذلك ، وفقا للجزء باء من قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) ، القيام في دورات المجلس وهيئاته الفرعية الملائمة باستعراض التطورات التي تنطوي على تقييدات للتجارة بغية دراسة ووضع توصيات ملائمة بشأن مشكلة الحماية عامة ؛

٣ - يقدر أيضا أن ينشئ ، في دورته الحادية والعشرين ، لجنة دورة للنظر على سبيل الأولوية في هذه البنود كجزء من برنامج عملها ؛

٤ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد اعداد الوثائق اللازمة .

الجلسة ٥٣٥

٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠

٢١٨ (د - ٢٠) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقر الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٨٠ والجدول المبدئي لاجتماعات عام ١٩٨١ الواردين في مرفق هذا القرار .

الجلسة ٥٣٦

٢٦ آذار/مارس ١٩٨٠

المرفق

الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام
١٩٨٠ والجدول المبدئي لاجتماعات عام ١٩٨١ *

<u>تاريخ الاجتماع</u>	<u>١٩٨٠</u>
٢٤ - ٣/٢٨	بس (ك) - الاجتماع التحضيري الخامس المعني بالقطن وخبوط القطن
٨ - ٤/١٨	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الثانية
٨ - ٤/١٨	بس - اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الدورة الخامسة
٤/١٤ - ٥/١٦	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقصدير ، ١٩٨٠
٢١ - ٤/٢٥	بس - الاجتماع التحضيري المعني بالموز
٤/٢١ - ٥/٦	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الثالثة
٤/٢٨ - ٥/٩	بس - الاجتماع التحضيري لمؤتمر التفاوض بشأن الجوت ومنتجات الجوت
٨ - ٥/٢٣	مؤتمر الأمم المتحدة لوضع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط الدورة المستأنفة
١٢ - ٥/٢٠	فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم الأهداف الحالية للمعونة وتدقيق الموارد ، الدور الرابعة (مقرر المجلس ١٩٧ (د - ١٩))
١٩ - ٥/٢٢	بس - الاجتماع التحضيري الثاني المعني باللحوم
٢١ - ٥/٢٣	اجتماع الخبراء المعني بترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (مقرر المجلس ١٤٤ (د - ١٦))
٢٧ - ٥/٢٠	بس - مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الدورة الرابعة

* تعقد جميع الاجتماعات في جنيف ما لم يتقرر غير ذلك .

(ك) ذكرت الاجتماعات المتعلقة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية مسبوقة بالحرطين " بس " .

تاريخ الاجتماع

١٩٨٠

٢ - ٦/١٣	اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة التاسعة
١٩ - ٦/٢٧	لجنة التعاون الاقتصادي ، فيما بين البلدان النامية ، الدورة الاستثنائية الأولى (ل)
٧/٣٠ - ٧/١١	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة التاسعة (الجزء الأول)
٧ - ٧/١٨	بس - الاجتماع التحضيري الخامس المعني بالأخشاب الاستوائية ، (الجزء الثاني)
١٤ - ٧/٢٥	لجنة المصنوعات ، الدورة التاسعة
٧/٢٨ - ٨/١	بس - فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالشاي ، الدورة الثالثة
٧/٢٨ - ٨/٥	فريق الخبراء الدولي الحكومي الرفيع المستوى المخصص لدراسة تطور النظام النقدي الدولي (قرار المؤتمر ١٢٨ د - ٥) ، الفقرة (١)
٤ - ٨/٨	بس - الاجتماع التحضيري الثالث المعني بالشاي
١١ - ٨/١٥	بس - فريق الخبراء المعني بالزيتون النباتية والبذور الزيتية
١ - ٩/١٢	لجنة النقل البحري ، الدورة التاسعة
١ - ٩/١٢	اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنية بأقل البلدان نمواً ، الدورة الثانية (٢)
٨ - ٩/١٢	الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية الدورة الثانية

(ل) ستعقد الاجتماعات التالية من أجل الاعداد لهذه الدورة ، بناءً على طلب المجموعات الإقليمية المعنية :

اجتماعات تحضيرية لخبراء حكوميين من البلدان النامية بشأن :
التعاون فيما بين الهيئات التجارية الحكومية للبلدان النامية ،
وانشياء شركات تسويق متعددة الجنسية فيما بين البلدان
النامية ، ووضع نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين
البلدان النامية •

٣/١٧ - ٤/٣

اجتماع تحضيرى لخبراء حكوميين من البلدان المتقدمة ذات
الاقتصاد السوقي

١٧ - ٦/١٨

(م) قامت الجمعية العامة بتسمية الفريق الحكومي الدولي
المعني بأقل البلدان نمواً ، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني
بأقل البلدان نمواً •

تاريخ الاجتماع

١٩٨٠

١٥ - ٩/٢٦	مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والعشرون
١٠/١ - ٩/٢٩	بس - اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الدورة العاشرة
١٠/٣ - ٩/٢٩	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة التاسعة (الجزء الثاني)
١٠/٣ - ٩/٢٩ (ربما حتى ١٠/٧)	لجنة السلع الأساسية ، الدورة التاسعة
١٠/١٧ - ٦ (في فيينا)	فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيبيد والمخصص لمسألة التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي - الدورة الثانية (ن)
١٠/١٧ - ١٣	بس - الاجتماع التحضيري الرابع المعني بالزيوت النباتية والبذور الزيتية
١٠/٣١ - ٢٧	بس - الاجتماع التحضيري الثاني المعني بالمنغيز
١١/٢٨ - ١٧	لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الثالثة
١٢/١٩ - ١	الفريق العامل المعني بتشريع النقل البحري الدولي ، الدورة السابعة

المدة

اجتماعات ستحدد تواريخها فيما بعد :

الى ٤ أسابيع
٣ أسابيع
حسب الاقتضاء
الى ٤ أسابيع

مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١ ، بالصيغة التي مدد بها الجزء الرابع ، (اذا اقتضى الأمر)

مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو ، الجزء الرابع (اذا اقتضى الأمر)
(الأمر)

الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ ، الدورة الثامنة

بس - الاجتماع التحضيري المعني بالهوكسيت

بس - الاجتماع التحضيري الثالث المعني بركاز الحديد

بس - الاجتماع التحضيري الثالث المعني بالفوسفات (اذا اقتضى الأمر)

اجتماع الخبراء الحكوميين من مجموعات اقليمية ، ولا سيما من البلدان النامية

(ن) رهنا بموافقة مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة

عشرة •

تاريخ الاجتماع

حسب الاقتضاء
(حتى ١٠ أسابيع)

حسب الاقتضاء
(حتى ١١ أسبوع)

١٩٨٠

مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى

فرق عاملة ، وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء أخرى

<u>المدة</u>	<u>التاريخ</u>	١٩٨١
أسبوع واحد	كانون الأول / ديسمبر	اللجنة التقنية للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد واللغات ، الدورة العاشرة
أسبوع واحد	شباط / فبراير - آذار / مارس	الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد واللغات ، الدورة الرابعة عشرة
أسبوع واحد	٢ - ٦ / ٣	الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثالثة
أسبوعان من أسبوع إلى أسبوعين	٩ - ٢٠ / ٣ أيار / مايو - حزيران / يونيو	مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة العاشرة
أسبوع واحد	٧ - ١١ / ٩	الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الرابعة
أسبوعان	١٤ - ٢٥ / ٩	مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، الدورة الثالثة (س)
أسبوعان	يحدد فيما بعد على مدى السنة ، من أسبوع إلى أسبوعين لكل دورة	دورات لجنيتين أو ثلاث من اللجان الرئيسية
أسبوع واحد	يحدد فيما بعد	الفريق الدائم المعني بالمواد التركيبية والبدائل ، الدورة السابعة
حتى ٤٦ أسبوعاً	حسب الاقتضاء	مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى
حتى ١٦ أسبوعاً	حسب الاقتضاء	فرق عاملة ، وأفرقة دراسية ، وأفرقة خبراء (ع)

(س) انظر الحاشية (ج) أعلاه .

(ع) الاجتماعات المتوقعة حالياً تحت هذا العنوان هي :

- الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نمواً (شباط / فبراير ١٩٨١ - ١٤ أسبوعاً)
- اجتماع ممثلي الحكومات المهتمة المعني بشحنات البضائع السائبة (قرار المؤتمر ١٣٠ (د - ٥) ، الفقرة ٥)
- اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بدمج نظام الملكية الصناعية في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية (لجنة نقل التكنولوجيا ، المقرر ٤ (د - ٢))

مقررات أخرى اتخذها المجلس في دورته العشرين

(أ) معاملة ناميبيا كعضو في الأونكتاد على صعيد الانتخابات (ف)

قرر المجلس في جلسته ٢٨ ٥ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٠ انه يتعين ضم ناميبيا ، التي قبلت كعضو في الأونكتاد تطبيقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٣٤ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ ، الى مجموعة البلدان المدرجة في الجزء ألف من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، في انتظار أن يتخذ المؤتمر اجراء في دورته السادسة تطبيقا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بصيغته المعدلة .

(ب) تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية (ص)

قرر المجلس في جلسته ٣١ ٥ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ تسمية الهيئتين التاليتين اللتين تقدمتا بطلبين للتسمية بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر :

الاتحاد العربي للناقلين البحريين
الشركة الآسيوية لاعادة التأمين

(ج) تسمية وتصنيف المنظمات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية (ق)

وافق المجلس في جلسته ٣١ ٥ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ على الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الخمس التالية لتسميتها بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس وتطبيقا لهذه المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر وقرر أن يتم تصنيفها على النحو التالي :

فئة عامة

الرابطة الدولية لأبحاث السلم

فئة خاصة لأجهزة الأونكتاد (باستثناء المجلس) الموضحة قرين كل منها

المركز الافريقي للدراسات النقدية
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة
لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

- (ف) أنظر الفقرة ٣٣٣ أعلاه .
(ص) أنظر الفقرة ٣٥٤ أعلاه .
(ق) أنظر الفقرة ٣٥٥ أعلاه .

رابطة الولايات المتحدة للعلامات التجارية	لجنة المصنوعات
الاتحاد الدولي للنقل البحري	لجنة نقل التكنولوجيا
الاتحاد الدولي للسكك الحديدية	لجنة النقل البحري
	لجنة نقل التكنولوجيا

(د) الاجراءات التكميلية المطلوب من الأونكتاد الاضطلاع بها لدعم برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (د)

أحاط المجلس علماً ، في جلسته ٥٣١ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ ، بالدعوة التي وجهها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في دورته العشرين من أجل مؤازرة الفاو في اعداد وتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، واتفق على ان مسألة الاجراءات التكميلية التي يمكن أن يتخذها الأونكتاد لدعم تنفيذ برنامج العمل ينبغي متابعتها عن طريق جهاز الفريق العامل المعني بالتنمية الريفية والتابع للجنة التنسيق الادارية .

(هـ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الأولى (ش)

قرر المجلس في جلسته ٥٣١ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ رجاء الأمين العام للأونكتاد أن يحيل تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (ت) مع التعليقات عليه ، الى هيئات الأمم المتحدة المختصة للنظر فيه .

(و) تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (ث)

أحاط المجلس علماً في جلسته ٥٣٣ المعقودة في ٢١ آذار/مارس بتقرير أمانة الأونكتاد (خ) وقرر أن يحيل التقرير الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مقروناً بالفرع المتصل بالموضوع من تقرير المجلس عن دورته العشرين .

(ر) أنظر الفقرة ٣٠٧ أعلاه .

(ش) أنظر الفقرة ٣٠٤ أعلاه .

(ت) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٢

• (TD/B/300)

(ث) أنظر الفقرة ٦٥ أعلاه .

(خ) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، البند ٤

• من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/757/Add.1

المرفق الثاني

النصوص المحالة الى المجلس في دورته الحادية
والعشرين لاجراء مزيد من الدراسة

ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد (أ)

مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية
نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة بـ
[TD/B(XX)/SC/L.1/Rev.1]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى أن على الأونكتاد أن يضطلع بدور كبير في تحقيق أهداف قرارى الجمعية العامة ٢٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ ، وقرارها ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، وفي التقييم الدورى للتقدم المحرز في هذا الصدد ، والى ضرورة اتخاذ خطوات مناسبة لتحسين فعاليته لتمكينه من الوفاء بهذا الدور على وجه أفضل ،
وإذ يسلّم بالدور الرئيسي والمتطور الذى يضطلع به الأونكتاد بوصفه جهازا للجمعية العامة يقوم بالتداول والتفاوض والاستعراض والتنفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل به من قضايا التعاون الاقتصادى الدولى ،

ورغبة منه في أن تتخذ خطوات مناسبة لتحسين فعالية الأونكتاد واستجابته لكي يؤدي دوره الهام على نحو أكثر فعالية وكفاءة ،

وإذ يشير كذلك الى قرارى المؤتمر ٩٠ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ و ١١٤ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران /يونيه ١٩٧٩ والى مقرر المجلس ١٩٤ (د - ١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٩ ،

وإذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ١٥٤/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ ،

وقد نظر في تقريرى اللجنة الدولية الحكومية المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد (ب) ،

وإذ يؤكد الأهمية التى تعلقها جميع الدول الأعضاء على المسؤوليات المنبثقة عن ولاية الأونكتاد ،

(أ) أنظر الفقرة ١٢٨ أعلاه .

(ب) TD/B/AC.30/R.1 and Add.1 and TD/B/AC.30/4 المعممة رفوق TD/B/786 .

أولا - آلية الأونكتاد

المؤتمر

- ١ - يقرر مجلس التجارة والتنمية أن يستعرض ، في موعد لا يتجاوز دورته الرابعة والعشرين ، تنظيم المؤتمر ومهامه بغية تنظيم أعماله والاستفادة من حضور الوزراء بكفاً طريقة •

مجلس التجارة والتنمية

- ٢ - يقرر مجلس التجارة والتنمية أن يعزز وظيفته التنسيقية كيما يوفر لهيئاته الفرعية إرشادا أكثر فعالية ضمن تلاحما شاملا بين أنشطتها المتنوعة •

٣ - ولهذا الغاية ، يقرر المجلس ما يلي :

(أ) ينبغي أن يكون جدول أعمال كل دورة عادية أكثر انتقائية بغية تركيز اهتمام خاص على القضايا الهامة المشتركة بين القطاعات في نطاق اختصاص الأونكتاد ؛

(ب) ينبغي أن تكون بنود جدول الأعمال التي يتعين أن ينظر فيها المجلس سنويا موزعة بالتساوي على دورتي الربيع والخريف ؛

(ج) ينبغي أن تحدد مواعيد اجتماعات اللجان الرئيسية التي تتناول المسائل المتداخلة، عند الامكان ، في فترة الشهور الستة السابقة على نفس دورة المجلس لتيسير نظر المجلس في أية قضايا معلقة ناشئة عن تقارير اللجان ، والاضطلاع ، تبعا للحاجة ، بالبت فيها ؛

(د) ينبغي أن تستخدم الدورة الأولى من دورتي المجلس في كل سنة لتنظيم الشؤون الداخلية والاستعراض المعتاد لبنود جدول الأعمال الروتينية المتكررة • ويستخدم ما تبقى من وقت الدورة الأولى وفترة الدورة الثانية للمجلس للتداول في عدد قليل مختار بعناية من القضايا الجوهرية •

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

- ٤ - يقرر مجلس التجارة والتنمية أن تضطلع فرقته العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، علاوة على مسؤولياتها الحالية ، بما يلي :

(أ) دراسة جوانب معينة من برنامج عمل الأونكتاد بصورة أوثق وتقديم تقارير بشأنها الى المجلس ؛

(ب) اجراء استعراض سنوي لما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة التعاون التقني التي يتم تمويلها من كافة المصادر ، استنادا الى التقرير المطلوب في الفقرة ١١ (أ) من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ؛

(ج) النظر في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق وتعزيز فعالية التقييم في الأونكتاد •

اللجان الرئيسية

٥ - يقرر مجلس التجارة والتنمية أن يعزز اللجان الرئيسية بوصفها الأعمدة الرئيسية للأونكتاد ، التي ينبغي أن تستعرض بصفة منتظمة وضع برامج أعمالها وتنفيذ مقرراتها • وينبغي ، حيثما أمكن ذلك ، وعملاً بالفقرة ٧ (أ) من قرار المؤتمر ٤ (د - ٥) ، أن تضطلع اللجان الرئيسية بمناقشات ومفاوضات تفصيلية ، بنفسها وليس عن طريق انشاء أفرقة مخصصة أو أفرقة خبراء أو هيئات فرعية أخرى • ومن ثم لا ينبغي أن تحال المشاكل الى المجلس للمزيد من البحث الا عندما لا يمكن الوصول الى قرار بشأنها على مستوى اللجان •

٦ - ويقرر مجلس التجارة والتنمية أن تعمد اللجان الرئيسية واللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، بغية تناول القضايا المتداخلة المشتركة بين القطاعات بشكل أكثر فعالية ، الى الاضطلاع بما يلي :

(أ) أن تحدد مواعيد الاجتماعات التي تتناول موضوعات متبادلة الصلة في تواريخ متقاربة كيما ينظر المجلس في نتائجها في دورة واحدة ؛

(ب) وأن تعقد ، عند ما يستتسب المجلس ذلك ، اجتماعات استثنائية مشتركة تتناول بشكل مركز قضايا محددة مشتركة بين القطاعات وتدخّل في ميادين اختصاصاتها •

وعلى ضوء الخبرة المكتسبة عن طريق الترتيبات المذكورة أعلاه ، يمكن للمؤتمر أو المجلس أن يبت في مرحلة لاحقة فيما اذا كان من المستصوب إعادة تشكيل اللجان أو دمجها •

٧ - ويقرر مجلس التجارة والتنمية أن تتناول جميع اللجان والبرامج ، كل في ميدان اختصاصه ، ما لأقل البلدان نمواً من احتياجات ومصالح خاصة •

٨ - ويرجو مجلس التجارة والتنمية من اللجان الرئيسية أن تستعرض هياكلها المؤسسية بهدف تعزيز فعاليتها ، بما في ذلك النظر في امكانية خفض عدد هيئاتها الفرعية ، وأن تقدم تقارير الى المجلس عن نتيجة استعراضها •

أفرقة الخبراء والخبراء الاستشاريين

٩ - يقرر مجلس التجارة والتنمية كوسيلة لتعزيز اللجان الرئيسية التقليل من الاستعانة بأفرقة الخبراء ، ويقرر أنه ينبغي أن تخفض أفرقة الخبراء الذين يختارون للعمل بصفتهم الشخصية الى الحد الأدنى •

١٠ - ويرجو مجلس التجارة والتنمية من أمانة الأونكتاد أن تقدم الى المجلس قائمة بالخبراء الاستشاريين والأعمال التي أنجزوها ، على أساس سنوي ، عن طريق الفرقة العاملة المعنية وبالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية •

مؤتمرات التفاوض

١١ - يقرر مجلس التجارة والتنمية أنه لا ينبغي عقد مؤتمرات تفاوض الا بعد تحضير شامل من قبل الهيئة الدائمة ذات الصلة وعندما تبدد القضايا ناضجة للنظر فيها بشكل مكثف بغية الوصول الى نتائج ايجابية •

الجدول الزمني للاجتماعات

١٢- يقرر مجلس التجارة والتنمية أن يعتمد المبادئ التالية لترشيد الجدول الزمني للاجتماعات ، بغية زيادة انتاجية الاجتماعات واتاحة وقت كاف للأعمال التحضيرية لها :

- (أ) لا ينبغي ، بصفة عامة ، تحديد موعد لأكثر من اجتماعين في نفس الوقت ؛
- (ب) متى تم اقرار جدول زمني للاجتماعات ، ينبغي أن تبذل كافة الجهود للالتزام به ؛
- (ج) ينبغي أن يعتمد ، في ضوء ما يواجهه مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، ككسل ، من طلبات أوسع نطاقا ، الى النظر في أن يخصص الأونكتاد على أساس سنوي حد أقصى / أمثل لعدد أسابيع الاجتماعات التي يمكن للمجلس توزيعها بين الهيئات المناسبة مع ايلاء المراعاة الواجبة لطلباتها ، ولا احتمال الاضطرار الى تخصيص مكان لاستئناف غير متوقع لمؤتمرات واجتماعات تتطلب مزيدا من الوقت للوصول الى اتفاقات ؛
- (د) ينبغي أن تتخذ خطوات مناسبة بغية استخدام الوقت المخصص لاجتماعات الأونكتاد على أكفأ نحو ، ولا سيما عن طريق مزيد من النظام والانضباط .

ثانيا - التشاور

١٣- يوافق مجلس التجارة والتنمية على انشاء آلية تتمثل في فريق استشاري غير رسمي يضم ممثلين من البعثات الدائمة والأمانة على أساس تجريبي . وينبغي لهذه المشاورات :

- (أ) أن تحدد مواعيدها مرة كل شهرين ، على أن تقرر جداول أعمالها قبل الموعد بأسبوعين على الأقل ؛
- (ب) أن تستهدف : '١' الحصول على معلومات عن اجتماعات الأونكتاد القادمة وغيرها من الأنشطة ؛ '٢' التحضير للمسائل التنظيمية المتعلقة بجدولة الاجتماعات ، مثل انتخاب أعضاء المكتب والوثائق ، وما الى ذلك ، بغية ضمان بداية أسلس للاجتماعات ؛
- (ج) أن تحدد مواعيدها بحيث لا تتعارض مع اجتماعات أخرى .

ثالثا - الاعلام

١٤- يرجى مجلس التجارة والتنمية أمانة الأونكتاد أن تلتزم اذنا من مقر الأمم المتحدة باصدار قائمة شهرية بجميع الوظائف الشاغرة ، بما فيها تلك المخصصة للتعيين لفترات محددة قصيرة الأمد .

رابعا - التقييم

١٥- يرجى مجلس التجارة والتنمية من الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن تنظر في طرق ووسائل يمكن بها تحقيق وتحسين التقييم الفعال في الأونكتاد ، واضعة في اعتبارها آراء أمانة الأونكتاد ، والوثائق ذات الصلة التي تعدها وحدة التفتيش المشتركة ، والمساهمات التي تتقدم بها الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة .

خامسا - الأمانة

- ١٦- ينبغي لدور الأمين العام للوكتاد على صعيد تسيير الأمانة وتنسيقها أن يعزز على نحو يجعله :
- (أ) يعطي مزيدا من التوجيه السياسي للشعب ، ولا سيما بصدد القضايا المشتركة بين القطاعات ؛
- (ب) يحسن وينسق نتاج الشعب على نحو أكثر فعالية ؛
- (ج) يشجع الشعب على أن تعرض ، حيثما أمكن ذلك ، حلولاً بديلة في مقترحاتها وتبذل جهودا لمراعاة مصالح كل مجموعات البلدان ؛
- (د) يحسن طريقة التقييم وكفائتها داخل نطاق الأمانة ؛
- (هـ) ينسق الأنشطة على نحو أكثر فعالية ، بما في ذلك ما يضطلع به في الشعب من أنشطة تتصل بالبحوث •
- ١٧- يؤكد مجلس التجارة والتنمية مرة أخرى أنه يتوجب أن يتم تعيين موظفي الأونكتاد وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة ، أي أنه :
- ١° ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحد يد شروط خد متهم أن تراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من الكفاءة والاختصاص والنزاهة ؛
- ٢° وينبغي أن تراعى المراعاة الواجبة أهمية اختيار الموظفين على أساس أوسع ما يستطاع من التوزيع الجغرافي •
- ١٨- يؤمل أن يستعين الأمين العام للوكتاد ، لدى نظره في كيفية تحسين أداء أمانة الأونكتاد ، بالأفكار المحددة التالية في مجال ادارة الموظفين والموارد :
- ١° يمكن للأمين العام للوكتاد ، قبل عرضه مقترحات ميزانية الأونكتاد على الأمين العام للأمم المتحدة ، أن يتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن الخيارات والاتجاهات الرئيسية المحددة في الميزانية التي يعترّم تقديمها • (وليس من شأن هذا الاجراء التشاوري الجديد أن يستلزم أى خروج على اللوائح المالية للأمم المتحدة الموجودة حاليا والتي ينبغي تدعيمها) ؛
- ٢° ينبغي أن تتخذ ، عن طريق تغيير توزيع الموظفين ، تدابير لتعزيز البحوث التي تتناول قضايا طويلة الأجل تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد ؛
- ٣° حين تعد الأمانة اقتراحا ينطوى على آثار مالية ، ينبغي أن تدرج هذه الآثار المالية في الوثيقة التي تشرح الاقتراح •

سادسا - الوثائق والترجمة

١٩- يقرر مجلس التجارة والتنمية أنه ينبغي الاهتمام على سبيل الأولوية بحل المصاعب المتفاقمة التي تعترض سبيل انتاج الوثائق وتوزيعها قبل اجتماعات الأونكتاد بوقت كاف ، وفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية .

٢٠- يدعو مجلس التجارة والتنمية الى ادخال تحسينات جوهرية على كل مرحلة من مراحل عملية اصدار الوثائق ، موصيا على وجه الخصوص بأن يتم تنفيذ التدابير التالية بأسرع ما يمكن :

١٠- ينبغي تعزيز مهمة مكتب الأمين العام للأونكتاد وغيره من أقسام الأمانة فيما يتعلق بالرصد والتنسيق والمراقبة في مجال الوثائق . ان مهمة الرصد هذه مهمة موضوعية وتقنية على السواء ؛

(أ) ينبغي أن يحاول مكتب الأمين العام للأونكتاد ، كلما أمكن ذلك ، مراقبة أعمال الشعب والتشاور معها في مرحلة مبكرة من وضع مسودات الوثائق ؛
(ب) ينبغي وضع نظام محسن لرصد حالة اعداد الوثائق في كل حلقة من السلسلة ، ولتدخل عند الضرورة لدفع عجلة هذا الاعداد .

٢١- لدى اعتماد الجدول الزمني للاجتماعات ، يدلي الأمين العام للأونكتاد ببيان يؤكد أو ينفي أن هناك وثائق ستكون متاحة للاجتماعات في المواعيد المحددة لها في الجدول ، مع الالتزام بالقواعد الخاصة بتوقيت الوثائق ولغاتها وطولها وطبيعتها ومضامينها ؛

٢٢- ينبغي ، لدى تخطيط المشاورات المتعلقة بالجدول الزمني ، أن تكون قضايا الوثائق ماثلة للذهن بوضوح . فاذا اتضح أنه لن يستطاع توفير الوثائق جزئيا أو كليا توجب عدم عقد الاجتماعات الا في حالات استثنائية وبعد التشاور بين الأمين العام للأونكتاد والمسقين الاقليميين ؛

٢٣- ينبغي ألا تطلب الوثائق الا حين تكون ضرورية ، وبالحد الأدنى الذي لا يتعارض مع كفاءة سير العمل ، وفي حدود الموارد المتاحة للأمانة ؛

٢٤- اذا طلبت وثائق ، ينبغي للأمانة أن تذكر أقرب تاريخ تقريبي يمكن فيه توقع توفر هذه الوثائق بجميع اللغات ؛

٢٥- ينبغي أن تبذل بانتظام جهود لتحديد أنواع الوثائق التي يمكن تقليصها ، أو التي أصبحت زائدة عن الحاجة ، أو التي يمكن اصدارها على فترات أقل تقاربا ؛

٢٦- ينبغي لجميع الوثائق والتقارير التي تعدها أمانة الأونكتاد أن تقدم الى هيئات الأونكتاد المعنية من قبل الأمين العام للأونكتاد ؛

٢٧- ينبغي أن تكون الوثائق موجهة صوب العمل وموجزة ، وألا تتجاوز ٢٢ صفحة ، وأن تشمل على ملخص لها ؛ وينبغي أن تخلص المقدمات التاريخية الى الحد الأدنى . وينبغي أن تشمل الوثائق على اشارة موجزة للنقاط المطروحة للنقاش و/أو للاجراء المقترح ؛ وقد يحسن ابراز الفقرات التي لها أهمية خاصة ؛

٩٠ ' ينبغي للأمانة ، قبل افتتاح اجتماع ما بثمانية أسابيع ، أن تعمم ، بالاضافة الى جدول الأعمال المؤقت وشروحه ، تقريراً عن المرحلة التي بلغها اعداد جميع الوثائق المخصصة لهذا الاجتماع بجميع اللغات في وقت وضع التقرير . وينبغي لها بعد ذلك أن تبلغ عن الوثائق التي لم تصدر وفقاً لقاعدة الأسابيع الستة مع شرح كامل للأسباب التي حالت دون تعميمها ؛

١٠٠ ' قبل أن يرسل الاشعار باجتماع ما ، ينبغي للأمين العام للأونكتاد أن يتحقق مما اذا كانت الوثائق اللازمة لهذا الاجتماع قد بلغت مرحلة من الاعداد تكفي لتبرير عقده في موعده ، وأن يتشاور مع المنسقين الاقليميين في هذا الصدد ؛

١١٠ ' ينبغي النظر في تأمين تجهيز عدد كاف من قاعات الاجتماعات ، مع مرور الوقت ، للعمل بست لغات ؛

١٢٠ ' ينبغي ألا تتعقد اجتماعات الأونكتاد في نهاية الأسبوع والمساء الا في ظروف استثنائية . واذا أصبح لا مفر من عقد هذه الاجتماعات ينبغي أن تزود بالترجمة وضمان توفير خدمات الترجمة بسرعة في جميع اللغات ؛

١٣٠ ' ينبغي لوثائق ما قبل الدورات أن تصل الى الحكومات بجميع اللغات الرسمية قبل بدء الاجتماعات المتصلة بها ، وفقاً لنص المادة ١٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ؛

١٤٠ ' ينبغي للوحدة المسؤولة عن الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية أن تشترك بصورة منتظمة في المشاورات المتعلقة بالجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد ؛

١٥٠ ' يجب أن يشار الى التاريخ ، أو التاريخ التقريبي ، لتوزيع الوثيقة ، وكذلك الى التاريخ الذي سلمت فيه هذه الوثيقة الى مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

٢١ - يلاحظ مجلس التجارة والتنمية أن ضمان توفير خدمات الترجمة بسرعة في جميع اللغات يتطلب تدابير اضافية ، ويوصي بأن تناقش كليات ذلك في دورته الحادية والعشرين في ضوء الآثار المالية التي تترتب عليه والتقرير عن المشاورات الدائرة الآن بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للأونكتاد .

ترشيد آلية الأونكتاد وتحسين فعاليتها (ج)

مشروع قرار مقدم من جمهورية المانيا الديمقراطية
باليابسة عن الدول الأعضاء في المجموعة "دال" ومنغوليا

[TD/B(XX)/SC/L.2]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

ان يشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ وقرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٩ ،

(ج) انظر الفقرة ١٢٨ أعلاه .

وإن يشير أيضا إلى مقرره ١٩٤ (د - ١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩،
وإن يؤكد من جديد رغبته في تحسين فعالية الأونكتاد وقد رته على الاستجابة كيما يفسي
الأونكتاد على نحو أفضل وأكفاً بدوره المهام كما حدده قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩)،
وإن يراكمه للحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل التناسق والترشيد والتنسيق على
نحو منهجي لزيادة فعالية الأونكتاد إلى أقصى حد،

أولاً

- ١ - يحيط علماً بالتقرير الختامي للجنة الدولية الحكومية المختصة لترشيد آلية الأونكتاد (TD/B/786)؛
- ٢ - ويعتمد التوصيات والنتائج الرامية إلى ترشيد آلية الأونكتاد وتحسين فعاليتها، كما وردت في الفرع "ثانياً" أدناه؛
- ٣ - ويرجو الأمين العام للأونكتاد أن ينفذ التوصيات الموجهة إليه في ممارسة صلاحياته في تنظيم وإدارة بنية الأمانة وعملها؛
- ٤ - ويقرر أن يبقى تنفيذ التوصيات والنتائج المشار إليها أعلاه قيد الاستعراض.

ثانياً

ألف - الآلية الدولية الحكومية

المؤتمر

- ١ - وفقاً لمقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٥ (د - ٧) ينبغي أن يستعرض المؤتمر في دورته آخر التطورات والاتجاهات طويلة الأجل في التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي، وتقييم التقدم المحرز في تطبيق التوصيات والاعلانات والقرارات والمقررات الأخرى الصادرة عن المؤتمر منذ الدورة السابقة، واتخاذ إجراء بشأن التوصيات المقدمة إليه من الآلية الدائمة، ووضع خطوط توجيهية جديدة لعمل الآلية الدائمة في السنوات التالية.
- ٢ - وفي هذا الصدد ينبغي تعزيز دور الجلسات العامة في دورات المؤتمر مع مراعاة دورها بوصفها جهاز المؤتمر الرئيسي لرسم السياسة العامة واتخاذ القرارات والتنسيق.

مجلس التجارة والتنمية

- ٣ - ينبغي لمجلس التجارة والتنمية، الذي يضطلع بوظائف المؤتمر فيما بين دورات هذا الأخير، أن يبقي قيد الاستعراض المستمر المشاكل المترابطة في ميدان التجارة الدولية وما يتصل بذلك من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي.

- ٤ - ينبغي تعزيز الوظيفة التنسيقية لمجلس التجارة والتنمية من أجل تزويد هيئاته الفرعية بتوجيه أكثر فعالية وضمان تلاحم شامل بين مختلف أنشطتها • وينبغي ألا ينظر المجلس في المسائل التي تدخل في اختصاص هيئاته الفرعية الدائمة أو يتخذ قرارات بشأنها قبل أن تناقشها هذه الهيئات •
- ٥ - ينبغي توزيع بنود جدول الأعمال التي يتعين على المجلس النظر فيها سنويا بالتساوي بين دورتي الربيع والخريف •

اللجان الرئيسية

- ٦ - ان اللجان الدائمة هي الأدوات الرئيسية لأداء وظائف المجلس على نحو فعال وينبغي تقويتها • ولذلك ينبغي ألا تحال المشاكل الى مجلس التجارة والتنمية لاجراء مزيد من النظر فيهما الا اذا تعذر التوصل الى حل لها على مستوى اللجان •
- ٧ - ينبغي تخطيط دورات اللجان الرئيسية بما يكفل استواء توزيعها خلال فترة السنتين التي تمثل السلسلة الدورية الحالية ، مع مراعاة ضرورة تحديد مواعيد دورات اللجان المعنية بالمواضيع ذات الصلة في فترات متقاربة ملائمة للمساعدة على اجراء النظر الواجب في هذه المواضيع في مجلس التجارة والتنمية •
- ٨ - عملا بالفقرة ٧ (أ) من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ، ينبغي متابعة النقاش والتفاوض بمعرفة اللجان الرئيسية نفسها وليس عن طريق انشاء أفرقة مخصصة أو هيئات فرعية •

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

- ٩ - ينبغي أن تقوم الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، على وجه الخصوص ، بفحص برنامج عمل الأونكتاد بمزيد من التمحيص وتقديم تقرير عن ذلك الى مجلس التجارة والتنمية •
- ١٠ - وينبغي للفرقة العاملة أن تنظر في الطرق والوسائل لاجاز التقييم الفعال في الأونكتاد وتعزيزه ، واضعة في اعتبارها وجهات نظر أمانة الأونكتاد ، وما يتصل بالموضوع من وثائق وحدة الفتش المشتركة ، ومقترحات الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة •

أفرقة الخبراء

- ١١ - ينبغي الاقلال الى أدنى حد من عدد ومرات انعقاد جميع أنواع اجتماعات أفرقة الخبراء وخاصة الاجتماعات التي يحضرها الخبراء بصفة شخصية •

المؤتمرات التفاوضية

- ١٢ - ينبغي ألا تعقد مؤتمرات تفاوضية الا عندما تصبح الهيئات الدائمة القائمة في الأونكتاد غير كافية لتناول الموضوعات المطروحة للتفاوض ، وبعد تحضير واف من جانب الهيئة الدائمة ذات الصلة وبعد أن تكون القضايا فيما بيد وقد نضجت الى درجة تستحق النظر المكثف فيها بغية التوصل الى نتائج ايجابية •

الجدول الزمني للاجتماعات

- ١٣ - (أ) ينبغي العودة الى تحديد جدول ثابت للاجتماعات في الأونكتاد ، وينبغي اقرار الجدول الزمني لاجتماعات العام المقبل في دورة الخريف العادية للمجلس ؛
- (ب) بعد اعتماد الجدول الزمني للاجتماعات ، ينبغي بذل كل جهد للالتزام به ؛
- (ج) كقاعدة عامة ينبغي ألا يزيد عدد الاجتماعات المتزامنة في الأونكتاد على اجتماعين ؛
- (د) ينبغي النظر في فكرة وضع حد شامل لعدد الاجتماعات في الأونكتاد على أساس سنوى ، ويقوم مجلس التجارة والتنمية بتوزيعها بين الهيئات المناسبة مع إيلاء المراعاة الواجبة لطلباتها ؛
- (هـ) ينبغي استخدام الوقت المحدد لاجتماعات الأونكتاد بأكبر قدر من الفعالية ، وخاصة بتطبيق المزيد من النظام والانضباط .

با - الأمانة

- ١٤ - (أ) لتحسين الأداء الحالي للأونكتاد وأمانته ، ولتحسين الوظيفة التفاوضية للأونكتاد ينبغي تقوية الادارة بحيث تتمكن من : (أ) اعطاء الشعب توجيهات عامة متماسكة ومترايدة بشأن السياسة التجارية ؛ (ب) تحسين وتنسيق ناتج الشعب بمزيد من الفعالية ؛ (ج) تشجيع الشعب على أن تقدم ، كلما أمكن ، حلولاً بديلة فـي اقتراحاتها وأن تبذل الجهد لوضع مصالح ومواقف كل مجموعات الدول في اعتبارها ؛ (د) تحسين أسلوب وفعالية التقييم في داخل الأمانة ؛ (هـ) زيادة فعالية تنسيق أنشطة البحث في مختلف الشعب ؛
- (ب) وينبغي أن تكون أعلى مستويات الادارة في أمانة الأونكتاد بصفة خاصة والأمانة بصفة عامة ، أكثر تمثيلاً ، وفقاً للتوزيع الجغرافي العادل ، للمساعدة على تنفيذ ولايتها التي نص عليها قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ؛
- (ج) ينبغي ألا تؤدي أنشطة الأونكتاد للمساعدة التقنية الى صرف اهتمام المنظمة عن مسؤولياتها الأساسية ؛
- (د) ينبغي احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عندما تقوم الأمانة بتعيين الخبراء الاستشاريين .

جيم - المعلومات والتشاور

- ١٥ - (أ) ينبغي أن يتخذ الأمين العام للأونكتاد الخطوات اللازمة لاصدار قائمة شهرية بجميع الوظائف الشاغرة ؛

- (ب) ينبغي ادراج مسائل الادارة والميزانية في اطار آلية التشاور القائمة بين الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء ؛
- (ج) عندما تعد الأمانة اقتراحا تترتب عليه آثار مالية ، ينبغي أن تدرج هذه الآثار المالية في الوثيقة الوارد فيها الاقتراح .

دال - الوثائق

- ١٦ - (أ) ينبغي تخطيط المشاورات بشأن الجدول الزمني للاجتماعات مع وضع مسألة الوثائق في الاعتبار الواضح ، وبنبغي ألا يتم تحديد مواعيد لاجتماعات ، الا في حالات استثنائية ، اذا كان من الواضح أن الوثائق لن تكون متاحة ولذلك ينبغي أن تعتمد الأمانة عندما يتطلب الأمر وثائق ، الى بيان أقرب تاريخ تقريبي يمكن فيه اتاحة الوثائق بكل اللغات . وبنبغي أيضا في المشاورات التي لا تتناول جدول الاجتماعات الافادة عن حالة الوثائق المتاحة لمختلف الاجتماعات ؛
- (ب) ينبغي ألا تطلب الوثائق الا عند الضرورة ، وبالحد الأدنى الذي لا يتعارض مع كفاءة سير العمل وفي حدود الموارد المتاحة للأمانة ؛
- (ج) ينبغي للوفود التوصل الى قراراتهم بشأن جداول الأعمال المؤقتة في وقت مبكر حتى يتسنى في موعد مبكر تعيين القضايا الأساسية التي سيتعين توفير الوثائق عنها ؛
- (د) ينبغي وضع حد من ٣٢ صفحة لكل الوثائق ، وألا يتم التنازل عن قاعدة ال ٣٢ صفحة الا بترخيص مسبق . وبنبغي ، كلما أمكن ، أن تحوى الوثائق ما لا يزيد على ١٥ - ٢٠ صفحة . وبنبغي أن تكون الوثائق موجهة صوب العمل ، وموجزة، مع الاقلال من المقدمات التاريخية الى أدنى حد . وبنبغي أن تحوى كل وثيقة اشارة مقتضبة للنقاط المطروحة للمناقشة و/أو الاجراء المقترح ، وبنبغي تسليط الضوء على الفقرات ذات الأهمية الخاصة . كما ينبغي أن تتضمن كل الوثائق ملخصا وفقا لقرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) .

ترشيح الآلية الدائمة للأمم المتحدة (د)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا باسم الدول
الأعضاء في مجموعة ال ٧٧
[TD/B(XX)/SC/L.3 and Corr.1]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى أن الأونكتاد يضطلع بدور كبير في تحقيق أهداف قرارى الجمعية العامة

- (د) انظر الفقرة ١٢٨ اعلاه .

٣٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وقرارها (٣٢٨١ ل - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وقرارها (٣٣٦٢ ل - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وفي التقييم الدوري للتقدم المحرز في هذا الصدد ، والى ضرورة اتخاذ خطوات مناسبة لتحسين فعاليتها لتمكينه من الوفاء بهذا الدور على وجه أفضل ،

وإذ يسلم بالدور الرئيسي والمتطور الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه جهازا للجمعية العامة يقوم بالتداول والتفاوض والاستعراض والتتفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل به من قضايا التعاون الاقتصادي الدولي ،

ورغبة منه في أن تتخذ خطوات مناسبة لتحسين فعالية الأونكتاد واستجابته لكي يؤدي دوره الهام على نحو أكثر فعالية وكفاءة ،

وإذ يشير كذلك الى قرارى المؤتمر ٩٠ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ و ١١٤ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ،

وإذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ١٥٤/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ،

وإذ يؤكد الأهمية التي تعلقها جميع الدول الأعضاء على المسؤوليات المنبثقة عن ولاية الأونكتاد ،

أولا - الأهمية (المؤتمر ، مجلس التجارة والتنمية ، اللجان الرئيسية، الخ)

المؤتمر

- ١ - يلاحظ أن من بين مهام المؤتمر توليد أفكار جديدة ، والشروع في برامج جديدة ، وإيجاد حلول للمفاوضات التي تواجه طريقا مسدودا ، وتعزيز عمل جهاز الأونكتاد بأكمله وتوجيهه وتيسيره .
- ٢ - يقدر أن اعداد الوثائق بدقة كبيرة مع توفيرها في الوقت المناسب شرط أساسي لنجاح المؤتمر ، وبتطلب تنسيقا مناسبا ومشاورات كافية داخل المجموعات الاقليمية وفيما بينها قبل افتتاح المؤتمر .
- ٣ - يقدر أن الأسبوع الأول من المؤتمر ينبغي أن يخصص لكبار المسؤولين الذين يقومون ، على أساس الأعمال التحضيرية المنفذة على النحو الوارد بالفقرة السابقة ، باعداد وثيقة تفاوض سليمة تقنيا تتضمن القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تحتاج الى قرار وزارى . وعلى ذلك ، قد يرغب الوزراء في اعداد بياناتهم التي تحدد السياسة العامة أو غيرها من البيانات ذات الصلة واضعين في اعتبارهم الوثيقة التي يعدها لهم اجتماع كبار المسؤولين أو الخبراء ، ولعلهم يرغبون في التفاوض بشأنها فيما بينهم ، ومن ثم يمكن أن تختتم دورة المؤتمر بحضور الوزراء أنفسهم .

مجلس التجارة والتنمية

- ٤ - يلاحظ أن المجلس، الذي يقوم بعمل المؤتمر في الفترات الفاصلة بين دورات المؤتمر، له دور يتمثل في تتبع أنشطة المنظمة وتوجيهها والاشراف عليها، وهو يقوم بهذا الدور باعتباره وظيفة من وظائفه الرئيسية •
- ٥ - يقرر أنه يتعين على مجلس التجارة والتنمية، عند ممارسة مهامه الخاصة بصنع القرارات، أن يركز بصفة خاصة على المسائل التي واجهت فيها المفاوضات الجارية ومؤتمرات التفاوض طريقاً مسدوداً، بغية ايجاد حلول لها •
- ٦ - يقرر أنه يجب تعزيز المهمة التنسيقية لمجلس التجارة والتنمية من أجل تزويد هيئاته الفرعية بتوجيه أكثر فعالية وضمان تلاحم شامل فيما بين أنشطتها المتنوعة •
- ٧ - يقرر أنه يجب تخصيص جزء من إحدى دورتي المجلس لتنظيم الشؤون الداخلية واجراء الاستعراض المعتاد لبند جدول الأعمال الروتينية المتكررة، ويخصص الجزء الآخر من الدورة الأولى (ها) للمجلس ودورته الثانية لاجراء مداولات حول عدد قليل جداً من القضايا الجوهرية المختارة بعناية، ومفاوضات بشأن أى مسألة يعينها تكون المفاوضات المتعلقة بها في الهيئات الفرعية قد وصلت الى طريق مسدود •
- ٨ - يقرر أنه يتعين على المجلس، من خلال الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، أن ينظر في مقترحات الأمين العام للأونكتاد بشأن الميزانية قبل رفعها الى الأمين العام للأمم المتحدة • ويتعين على الفرقة العاملة أيضاً أن تدرس التبرعات والصناديق الاستثنائية، التي ينبغي أن يكون الاتفاق منها متسماً بدرجة أكبر من الشفافية، وأن تقدم تقارير عن ذلك الى المجلس •

اللجان الرئيسية (و)

- ٩ - يقرر أنه يجب اعادة تنشيط اللجان الرئيسية بقوة وتعزيز مهمتها التفاوضية، ويتعين عليها أن تستعرض بانتظام اعداد برامج العمل وتنفيذ قراراتها •

(هـ) ينبغي أن تعقد الدورة الأولى للمجلس عادة في وقت مبكر من شهر أيلول / سبتمبر من كل عام قبيل دورة الجمعية العامة •

(و) فيما يتعلق بفكرة امكان دمج اللجان الرئيسية أو اعادة تجميعها، لم تسفر دراسة المسألة في الفرقة العاملة فيما بين الدورتين وفي أفرقتها العاملة عن أسباب قاطعة تدعو للاعتقاد بأن المشاكل التي قادت الى انشاء اللجنة المخصصة قد نشأت عن وجود عدد من اللجان يزيد عن الضرورة؛ بل كان ظاهراً أن المشاكل المذكورة ترجع في معظمها الى الافتقار الى الاعداد التقني الكافي من جانب الأمانة، وبالتالي من جانب الوفود والمجموعات الحكومية، مما لم يكن يتيح امكانية الاتفاق في دورة واحدة، فيؤدي تبعا لذلك الى الاضطرار للاجتماع المرة تلو المرة حول قضية واحدة • وعند ما يحدث هذا بصدد كافة اللجان واللجان الفرعية، ينجم عن ذلك سنوياً عدد كبير من الاجتماعات في الأونكتاد، وتعجز الوفود والأمانة عن مواجبتها على النحو الوافي أو عن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاجتماعات •

- ١٠- يقرر أنه ينبغي النظر في تغيير تسمية لجنة النقل البحري .
- ١١- يقرر أنه يتعين على جميع اللجان والبرامج أن تعالج ، في نطاق اختصاصاتها ، المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا .

الهيئات الفرعية المنبثقة عن اللجان الرئيسية الدائمة واللجان الفرعية

- ١٢- يقرر أنه ينبغي أن تستعرض اللجان الرئيسية بنيانها المؤسسي بغية زيادة فعاليتها ، بما في ذلك النظر فيما يمكن عمله لتقليل عدد هيئاتها الفرعية ، وعليها أن تقدم التقارير اللازمة إلى المجلس عن نتائج قيامها بهذا الاستعراض .

أفرقة الخبراء والخبراء الاستشاريين

- ١٣- يقرر أنه يتعين الاقتصاد في استخدام أفرقة الخبراء التي يمولها الأونكتاد والتي يقوم الأمين العام للأونكتاد باختيار أعضائها للعمل بصفتهم الشخصية ، وزيادة استخدام أفرقة الخبراء التي يمولها الأونكتاد والتي يقوم الأمين العام للأونكتاد باختيار أعضائها من بين المرشحين تسميهم الحكومات .
- ١٤- يقرر أنه يجب احاطة الدول الأعضاء في الأونكتاد علما على أساس منتظم بالوظائف المتاحة للخبراء الاستشاريين والخبراء العاملين بصفتهم الشخصية ، ويجب أن يحترم في تعيينهم مبدأ التوزيع الجغرافي العادل .

المكاتب

- ١٥- يقرر أنه يجب أن يقوم الأمين العام للأونكتاد على أساس منتظم باستشارة مكتب مجلس التجارة والتنمية ومكاتب الهيئات الفرعية للمجلس وكذلك مكاتب مؤتمرات التفاوض التي تنتخب على أساس التوزيع الجغرافي العادل ، وذلك في مجالات اختصاصها النوعي طوال مدة ولايتها .
- ١٦- يقرر أن على رئيس مجلس التجارة والتنمية أن يجري المزيد من المشاورات المنتظمة مع مكتبه ، وينبغي توفير الخدمة الملائمة لهذه المشاورات .

الجدول الزمني للاجتماعات

- ١٧- يقرر أنه عند تحديد الجدول الزمني للاجتماعات لا يجوز عقد أكثر من اجتماعين للأونكتاد في وقت واحد إلا في الأحوال الاستثنائية ، وبناء على طلب صريح من الهيئات المعنية يعرض على مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه .

ثانيا - المعلومات والتشاور والتقييم

المعلومات

- ١٨- يقرر أنه يجب التمييز بين المعلومات الموجهة للجمهور والمعلومات الموجهة للوفود لاستخدامها في عملها المتسم بدرجة أكبر من العملية .

- ١٩- يقرر أنه ينبغي إصدار نشرة يومية تستعرض بإيجاز تقدم العمل في جلسات اليوم السابق بجميع اللغات الرسمية للأونكتاد .
- ٢٠- يقرر أنه يجب نشر تقرير سنوي يمكنه أحداث تأثير مماثل لما تحدثه تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .
- ٢١- يقرر أنه ينبغي أن تقدم الى الدول الأعضاء في الأونكتاد قائمة شهرية بجميع الوظائف الشاغرة في أمانة الأونكتاد .

التشاور

- وإذ يلاحظ أن الحاجة تدعو الى أن تكون المشاورات آلية ومتسمة بدرجة أكبر من الشفافية .
- ٢٢- يقرر أنه يجب انشاء آلية تيسر الاتصال فيما بين ممثلي الحكومات أو بينهم وبين رؤساء الشعب والجرامج ، الذين يحملون أيضا كمثليين للأمين العام للأونكتاد .
- ٢٣- يقرر أنه بالإضافة الى المشاورات المشار اليها في مقر مجلس التجارة والتنمية ٤٣ (د.٦.١) يجب أن تجرى مشاورات قبل كل اجتماع ، ويفضل أن يكون ذلك قبل بدء الاجتماع بشهر . ويجب أن تجرى هذه المشاورات مع الأمين العام للأونكتاد أو مع الممثلين الذين يعينهم ، ومع المكتب والمنسقين الإقليميين وممثلي الدول الأعضاء في الأونكتاد المهتمة ، وأن يكون هدفها الحصول على معلومات بشأن المسائل الجوهرية الخاصة بالاجتماعات المقبلة ومناقشتها بصورة غير رسمية و '٢' تبادل وجهات النظر حول مشاكل محددة ناجمة عن عمليات التفاوض التي تجرى في نطاق اختصاص الأونكتاد . وينبغي أن تشمل هذه المشاورات أيضا المسائل التنظيمية المتعلقة بجدولة الاجتماعات ، مثل انتخاب أعضاء المكتب ، والوثائق ، الخ . بغية ضمان بداية أسلس للاجتماعات الرسمية .

التقييم

- ٢٤- يقرر أنه يجب أن يقوم مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية بانتظام بتقييم مدى تنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن الأونكتاد .

ثالثا - مكتب الأمين العام للأونكتاد والأمانة والخدمات الداعمة واستخدام الموارد

مكتب الأمين العام للأونكتاد

- وإذ يلاحظ أنه يجب تعزيز دور الأمين العام للأونكتاد في ادارة وتنسيق الأمانة وفي ضمان حسن سير العمل في وحداتها التنظيمية المختلفة .

التوظيف

٢٥- يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يؤمن الالتزام الدقيق بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تعيين موظفي الأونكتاد ، وخاصة بالنسبة لوظائف الادارة العليا التي تقتضي الاشتراك في صياغة المسائل الحساسة الخاصة بالسياسات في الشعب أو البرامج المختلفة التي تخدم الهيئات الدولية الحكومية في الاونكتاد .

تقديرات الميزانية والتبرعات

٢٦- يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يقدم المقترحات الخاصة بميزانية الاونكتاد الى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية قبل رفعها الى الامين العام للأمم المتحدة . كما يجب عرض التبرعات والصناديق الاستثمارية على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيها سنويا .

البحوث

٢٧- يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يتخذ تدابير لتعزيز البحوث المتعلقة بالقضايا الطويلة الاجل تعزيزا جوهريا واستنباط افكار جديدة تدخل في نطاق اختصاص الاونكتاد ، بغية تمكين الأجهزة الدولية الحكومية للاونكتاد من اجراء المداولات و / أو المفاوضات بشأنها حسب الاقتضاء .

رابعا - الوثائق والترجمة الشفوية والترجمة التحريرية

٢٨- يقرر انه يجب تعزيز مهمة مكتب الامين العام للاونكتاد والاقسام الاخرى للامانة فيما يتعلق بالرصد والتنسيق والمراقبة في مجال الوثائق . وتتعلق مهمة الرصد بالجوانب الجوهرية والتقنية على السواء .

٢٩- يقرر أن يدلي الامين العام للاونكتاد ، عند اعتماد الجدول الزمني للاجتماعات ، ببيان يؤكد أو لا يؤكد فيه توافر الوثائق للاجتماعات حسبما هي مدرجة في الجدول الزمني ، مع الالتزام بالقواعد الخاصة بتوقيت الوثائق واللغات التي تصدر بها وطولها وطبيعتها ومحتوياتها .

٣٠- يقرر أنه يجب ان تخطط المشاورات المتعلقة بالجدول الزمني مع وضع المسائل الخاصة بالوثائق في الاعتبار بوضوح . و اذا كان من الواضح أنه لا يمكن اتاحة الوثائق بصورة جزئية أو كلية ، فان الاجتماعات يجب ان لا تعقد الا بصفة استثنائية فقط وبعد التشاور بين الامين العام للاونكتاد والمنسقين الاقليميين .

٣١- يقرر انه ينبغي ان تقدم جميع الوثائق والتقارير التي تعدها أمانة الاونكتاد الى هيئات الاونكتاد المعنية من قبل الامين العام للاونكتاد .

٣٢- يقرر انه يجب ان تكون الوثائق موجهة صوب العمل وموجزة مع التقليل الى ادنى حد من المقدمات التاريخية . و ينبغي ان تشمل الوثائق على عرض موجز للنقاط المطروحة للنقاش و / أو الاجراء المقترح ، ويمكن تسليط الضوء على الفقرات التي تتسم بأهمية محددة .

- ٣٣- يقرر من الأمين العام للاونكتاد ان يعمم جدول الاعمال المؤقت وشروحه بكل اللغات الرسمية للاونكتاد ، قبل انعقاد الاجتماع المعني بشمانية أسابيع •
- ٣٤- يقرر من الأمين العام للاونكتاد ان يتحقق قبل ارسال ارسال الاشعارات بعقد الاجتماعات ، مما اذا كانت الوثائق اللازمة قد بلغت مرحلة كافية من الاعداد بما يضمن عقد الاجتماع في الموعد المضروب له وان يشارور المنسقين الاقليميين في هذا الصدد •
- ٣٥- يقرر ان جميع الوثائق المقدمة من مختلف المجموعات ، وخاصة وثائق مجموعة الـ ٧٧ الاعضاء في الاونكتاد ، ينبغي ترجمتها الى كل اللغات الرسمية التي تعمل بها بسرعة ، وتوزيعها في آن واحد ، لمساعدة المجموعات في التوصل الى اتفاق على القضايا المطروحة امامها •

مكتب الامم المتحدة في جنيف : الانتاج والترجمة والطباعة والنسخ والتوزيع

- ٣٦- يقرر أنه ينبغي النظر في تأمين تجهيز عدد كاف من قاعات الاجتماعات ، مع مرور الوقت ، للعمل بست لغات •
- ٣٧- يقرر انه ينبغي ألا تعقد جلسات للاونكتاد في نهاية الاسبوع أو في الليل ، الا في حالات استثنائية • واذا ما دعت الضرورة الى مثل هذه الجلسات ينبغي توفير الترجمة ، وضمن تقديم خدمات الترجمة بمرونة وسرعة بكل اللغات •
- ٣٨- يقرر انه ينبغي ان تصل وثائق ما قبل الدورات بكل اللغات الرسمية الى الحكومات قبل بدء الاجتماعات بستة أسابيع ، وفقا لنص المادة ١٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية •

وثائق الدورة

- ٣٩- يقرر انه ينبغي تزويد الاونكتاد بـ " قوة عمل " أو " صف متقدم " من المترجمين التحريريين تسند اليهم خصيصا الاعمال المتعلقة باجتماعات الاونكتاد مع بقائهم تحت اشراف مكتب الامم المتحدة بجنيف •
- ٤٠- يقرر أنه ينبغي ان تشترك الوحدة المسؤولة عن الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية بصفة منتظمة في المشاورات التي تجرى حول الجدول الزمني لاجتماعات الاونكتاد •

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة (ز)

مشروع مقرر مقدم من السلفادور نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧
[TD/B/L.562]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ،

١ - يحيط علما بتقرير الامين العام للاونكتاد (TD/B/789) ؛

٢ - ويسلم بأهمية الاقتراحات الواردة في ذلك التقرير بشأن مساعدة الاونكتاد
لشعوب الاقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني التي تعترف بها منظمات دولية حكومية
اقليمية ؛

٣ - ويوصي بأن تولي هذه الاقتراحات أولوية عالية وأن توفر للاونكتاد ، ولا سيما من
برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الموارد الضرورية لتنفيذ البرنامج المقترح .

الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية (ح)

مشروع قرار قدمته الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية وجمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية
وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية

[TD/L.195]

مشاكل ديون البلدان النامية (ط)

مشروع قرار قدمته كوبا باسم الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧

[TD/L.196]

(ز) أنظر الفقرة ٣٢٠ أعلاه .

(ح) أنظر الفقرة ٢٤٦ أعلاه . ويرد نص مشروع القرار هذا في الوثيقة TD/268/Add.1 ،
المرفق الاول ، الفرع ' دال ' .

(ط) أنظر المرفق الاول ، اعلاه ، المقرر ٢٠٩ (د - ٢٠) . ويرد نص مشروع القرار
هذا في الوثيقة TD/268/Add.1 ، المرفق الاول ، الفرع ' جيم ' .

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (ج)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا وأوغندا والجمهورية العربية
الليبية كورواندا وزائير والسنغال والسودان وغابون وغانا
وفولتا العليا وكيبيا ومدغشقر وموريشيوس ونيجيريا

[TD/B/L.360]

(ج) أنظر المرفق الأول أعلاه المقرر ٢٠٨ (د - ٢٠) ، ويرد نص مشروع القرار
هذا في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة
الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني .

(ك) الجماهيرية العربية الليبية فيما بعد .

المرفق الثالث

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين للمجلس (أ)

- ١ - المسائل الاجرائية :
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛
 - (ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
 - (ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة .
- ٢ - مسائل محدودة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الاخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استرعاظ نظر المجلس اليها أو اتخاذ اجراء بشأنها في دورته الحادية والعشرين .
- ٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الامر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .
- ٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي .
- ٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ١ - ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية .
- ٦ - ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد .
- ٧ - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها .
- ٨ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها
- ٩ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة .
- ١٠ - مسائل مفردة اخرى في مجال التجارة والتنمية .
 - (أ) تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الثالثة عشرة ؛

(أ) كما أقره المجلس في جلسته ٥٣٥ المعقودة في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨٠ (انظر الفقرات ٣٥٧ - ٣٥٩ أعلاه) .

- (ب) التطوير المندرج لقانون التجارة الدولية : التقرير السنوي الثالث عشر للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي ؛
- (ج) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ؛
- (د) التقدم المحرز في تنفيذ :
- ١٠ التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية الجزرية ؛
- ١١ تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .
- ١٢ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بهاء .
- (أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد على صعيد الانتخابات ؛
- (ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛
- (ج) تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛
- (د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛
- (هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛
- (و) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس ؛
- () [تستكمل حسب الاقتضاء]
- ١٣ - مسائل اخرى .
- ١٤ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

المرفق الرابع

الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس

وفقا للمادة ٣١ من النظام الداخلي للمجلس، ابلغ المجلس، خلال مناقشاته، بالآثار الادارية والمالية لأية مقترحات يترتب عليها اتفاق ما • ويرد أدناه ملخص لفحوى البيانات التي عمدتها الأمانة في هذا الصدد •

ألف - القرار ٢١٣ (د - ٢٠)

التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون
الصناعي (أ)

- ١ - رأى فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي أن من المفيد أن يعقد اجتماع آخر، في فيينا، تتفق اليونيدو والأونكتاد على تاريخه • وفي ضوء المشاورات التي أجريت بين أمانتي الهيئتين، يقترح أن تعقد الدورة الثانية للفريق في فيينا في الفترة من ٦ الى ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ •
- ٢ - ويفترض أن فريق الخبراء المخصص سيحتاج الى خدمات معاملة للخدمات التي تم توفيرها في دورته الأولى، أي ترجمة شفوية بأربع لغات وغرفة اجتماعات واحدة وما مجموعه ٧٥ صفحة من الوثائق وعلى هذا الأساس، تقدر التكاليف المباشرة لخدمة الاجتماع بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ دولار •
- ٣ - وسيدعى زهاء ٢٠ خبيرا، بصفتهم الشخصية، للاشتراك في الاجتماع • ومن ثم يستحقون استرداد مصاريف السفر والاقامة، التي تقدر بمبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار للفريق •
- ٤ - وعليه، تبين التقديرات أن مجموع تكاليف الدورة الثانية التي يقترح الفريق عقدها في حدود ١٠٠ ٠٠٠ دولار، يتقاسمها الأونكتاد واليونيدو •

باء - المقرر ٢١٠ (د - ٢٠)

ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد (ب)

- ١ - وفقا للاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B(XX)/SC/L.5، يقرر مجلس التجارة والتنمية انشاء فريق عامل لدورته الحادية والعشرين كيما ينظر في مشاريع القرارات المشار اليها في تلك الاستنتاجات، ويعد نصا نهائيا ليتخذ المجلس اجراء بصدده •
- ٢ - ومن المفترض أن ينشأ الفريق العامل خلال الدورة الحادية والعشرين للمجلس في اطار هيكل الخدمات المتوفرة للمجلس، ومن ثم فانه لا يتطلب تقديم خدمات اضافية •

(أ) فحوى الوثيقة TD/B/774/Add.1

(ب) فحوى الوثيقة TD/B(XX)/SC/L.5/Add.1

جيم - القرار ٢١٦ (د-٢٠)

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (ج)

- ١ - جاء في مشروع القرار TD/B(XX)/SC/L.12 أن المجلس يقرر تخصيص مدة تصل في مجموعها الى أربعة أسابيع لاجتماعات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من أجل القيام ، كما هو مطلوب ، بعقد وتنظيم الاجتماعات المقبلة للخبراء الحكوميين من البلدان النامية بين دورتيه العشرين والحادية والعشرين ، وفقا لما نصت عليه الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) .
- ٢ - ويفترض أن الاجتماعات المتوخاة ستعقد في جنيف وستتطلب قاعة اجتماعات واحدة وفريقا واحدا من المترجمين الشفويين لأربع لغات وما مجموعه ٢٠٠ صفحة من الوثائق . وعلى هذا الأساس تقدر تكاليف أربعة أسابيع من هذه الاجتماعات بمبلغ ١٤٨ ٠٠٠ دولار .
- ٣ - واذا عقدت هذه الاجتماعات في اطار الجدول الزمني المقرر لاجتماعات الأونكتاد فربما احتاج الأمر تخيير مواعيد اجتماعات أخرى معينة لافساح المجال لعقد هذه الاجتماعات الاضافية .

دال - القرار ٢١٧ (د-٢٠)

الحماية والتكيف الهيكلي (د)

- ١ - ينص مشروع القرار الوارد في TD/B/L.566 على انشاء لجنة للدورة خلال الدورة الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية للنظر في مقترحات محددة من أجل تنفيذ قرار المؤتمر ١٣١ (د-٥) .
- ٢ - وتقدر تكاليف انشاء لجنة جديدة للدورة ، بالاضافة الى اللجان التي تتفرع عادة عن دورات المجلس ، بمبلغ ١١٤ ٠٠٠ دولار على افتراض أن هذه اللجنة ستتطلب قاعة اجتماعات اضافية ، وفريقا اضافيا من المترجمين الشفويين لست لغات ، و ١٠٠ صفحة اضافية من الوثائق .

(ج) فحوى الوثيقة TD/B(XX)/SC/L.12/Add.1 .

(د) فحوى الوثيقة TD/B/L.566/Add.1 .

ها* - المقرر ٢١٨ (د - ٢٠)

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (هـ)

- ١ - في الفقرة ٣ (أ) من المذكرة المقدمة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.555) ذكر أن الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ أشار ، في دورته السابعة ، الى استصواب عقد دورة أخرى قبل نهاية عام ١٩٨٠ ، وأن الأمانة أدرجت بصفة مبدئية دورة لمدة اسبوع للفريق العامل في مشروع الجدول الزمني للاجتماعات تعقد في الربيع الأخير من عام ١٩٨٠ .
- ٢ - فاذا عقد هذا الاجتماع ، فان الآثار المالية تقدر بـ ٨٣ ٠٠٠ دولار على افتراض أن الاجتماع سيعقد في جنيف لمدة اسبوع في عام ١٩٨٠ ، وسيطلب غرفتي اجتماعات ، وخدمة بست لغات من فريق ونصف فريق من المترجمين الشفويين ، وما مجموعه ٨٠ صفحة من الوثائق .

(هـ) فحوى الوثيقة TD/B/L.555/Add.1

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
